المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الواحدة والعشرون | 21 | الإثنين 4 ديسمبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة وكلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب..... 2210

2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024..... 2210

3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي..... 2222

4- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي..... 2243

5- استئناف الجلسة وكلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب..... 2251

6- عرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة محكمة المحاسبات لسنة 2024..... 2251

7- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد الوكيل الأول لمحكمة المحاسبات..... 2267

8- رفع الجلسة..... 2271

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وثلاث دقائق من صباح يوم الإثنين 4 ديسمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مهمة التعليم العالي والبحث العلمي والمهمة الخاصة محكمة المحاسبات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

افتتاح الجلسة

وكلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

باسمكم جميعا، أرحب بالسيد منصف بوكثير، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب،

نناقش اليوم، مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024، هذه الوزارة المؤتمنة على سياسات الدولة في هذا المجال الحيوي والهام الذي عرف العديد من التحولات والتغيرات التي لم ترتق إلى مستوى الإصلاحات والرؤى الاستراتيجية الكفيلة، بجعل الجامعة التونسية مصدرا للكفاءات والاختصاصات التي يتطلبها سوق الشغل الوطني والدولي من جهة، ومخبرا للبحوث والدراسات المعمقة في شتى المجالات المواكبة للتحولات التكنولوجية والرقمية.

يجب أن نعمل معا، من هنا فصاعدا، على القضاء تدريجيا على كل الأسباب التي أدت إلى انتشار الشعور بالإحباط لدى طيف واسع من الشباب، هدفنا المشترك والجامع ينبني على إرجاع الأمل ورصد ثقافة الطموح والتحدي والتعويل على الذات، لنعمل سويا على إعادة البريق الى البحث والتجديد العلمي الذي يعد من أهم ركائز النموّ في كل البلدان، ولنكثّف من جهودنا نحو تثمين نتائج البحوث العلمية القادرة على دعم قدراتنا الإنتاجية والاقتصادية وتعزيز مقومات الرقي الاجتماعي.

إن مجلس نواب الشعب، بمختلف هياكله، يجدد التأكيد على استعداده التام من أجل المساهمة الفاعلة والجادة في معاضدة مجهودات بقية مؤسسات الدولة من أجل وضع رؤية استشرافية للتعليم العالي واستراتيجية مستقبلية متكاملة للبحث العلمي.

وهو ما يستلزم مراجعة أهداف وغايات البرامج المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي والبحث في سبيل الانتقال نحو التخصصات المستحدثة والقائمة على الرقمنة والتجديد والمبادرة والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات المنتجة للذكاء والكفاءات التي تزايد عليها الطلب على المستوى الدولي.

عرض ومناقشة مشروع ميزانية

مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

كما جرى به العمل خلال الأشغال المتواصلة للجلسة العامة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، فإن تنظيم سير هذه الجلسة يخضع للترتيبات التي أقرها مكتب المجلس بتاريخ 7 نوفمبر 2023.

وتبعا لذلك، الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى اللجنة المذكورة لتقديم أعمالها حول مهمة التعليم العالي والبحث العلمي من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، يسعدني، أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على المجهودات المبذولة وأدعوها لتستعرض تقريرها. المصدح للجنة.

السيد فخر الدين فضلون، رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

شكرا سيدي الرئيس،

أصالة عن نفسي، ونيابة عن كل أعضاء لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، نرحب الترحاب الحارّ بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة الفريق المرافق له.

كما لا يفوتني أن أحيي كافة أعضاء هذه اللّجنة على أدائهم المتميز دائما وتألقهم، كذلك كافة الزميلات والزملاء الذين حضروا جلسة مناقشة مهمة هذه الوزارة وأثروها بتدخلاتهم واقتراحاتهم التي كانت لعمري مقترحات في عمق ما يجب أن يقال وما يجب أن يكون في المرحلة القادمة.

كذلك أسمح لي السيد رئيس مجلس النواب، أن أنوّه وأجدّد ملاحظتي لهذا المسار، مسار 25 جويلية، كلمتي موجهة تحديدا إلى رئاسة الجمهورية السيد رئيس الجمهورية، الأستاذ قيس سعيد.

أستاذ، سيدي الرئيس،

إن نجاح هذا المسار هو دائما رهين التنسيق والتعامل وكل ما يجب أن يكون متوفرا بين الوظيفتين، الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية باعتبار أن هذا الجانب هو تحديدا وقبل كل شيء قوة هذه المرحلة التي سنكون إن شاء الله حاضرين وجاهزين كلنا اليد في اليد معا لإنجاحها.

كذلك، اسمح لي السيد رئيس مجلس النواب، ان ألفت الانتباه إلى نقطة مهمة يجب أن أتطرق إليها، وهي المحطة الاذاعية في دار تونس في باريس، وهنا أريد أن أتوجه إلى كافة العاملين بها بكلّ الشكر على المجهودات التي يقومون بها باعتبار أنهم يبلّغون صوت حوالي 1000 طالب تونسي.

هذا، الى جانب الصداقات التي يبرمونها مع جهات ودول أخرى.

شكرا لكم سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

أحيل الكلمة مباشرة الى زميلي السيد نجيب العكرمي، لتلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد نجيب عكرمي، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد رئيس اللجنة وكافة أعضاء لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشباب والرياضة والتكوين المهني،

شكرا لكافة الزملاء النواب،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

نناقش اليوم ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي.

تقرير لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة حول مهمة التعليم العالي والبحث العلمي من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة والسيد نائبا رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب.

تتشرف لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بأن تعرض على أنظاركم تقريرها حول مشروع مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024.

أولا: تقديم عام لمهمّة التعليم العالي والبحث العلمي:

عهد الى لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة إبداء الرأي في مهمة التعليم العالي والبحث العلمي من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وذلك تبعا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب المؤرخ في 19أكتوبر2023. وفي هذا الإطار اطلعت اللجنة على مهمة الوزارة التي تضمنت تقديما عاما، ومجمل النفقات الخاصة بها وتوزيعها حسب البرامج.

وتقدر نفقات مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024 بـ 2277،238 م د مقابل 2153،000 م د بعنوان سنة 2023 أي بزيادة قدرها 124،238 م د تمثل نسبة تطور بـ5.8 % وتمثل ميزانية المهمة 3.81 % من إجمالي ميزانية الدولة تتوزع كالتالي:

- نفقات التـــأجير: 1.575،000 أ د
- نفقات التسييـــر: 151329 أ د
- نفقات التدخلات: 280988 أ د
- نفقات الاستثمار: 310530 أ د

ثانيا: أعمـــال اللجنة:

اجتمعت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بتاريخ 15 نوفمبر 2023 للاستماع إلى السيد منصف بوكثير وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مهمة الوزارة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، الذي قدم في بداية الجلسة المعطيات العامة الخاصة بالقطاع والتوجهات الاستراتيجية للوزارة المتعلقة بأربعة محاور أساسية تتمثل في ارساء منظومة تكوين متطورة تستجيب للمعايير الدولية ولها دور ريادي في التنمية المجتمعية، ومنظومة بحث وتجديد متطورة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة وترسيخ تميز البحث العلمي، وحياة جامعية معززة للتنمية الذاتية للطالب وحاضنة للإبداع، وحوكمة شاملة وتطوير لأساليب التصرف بالإضافة الى محور أفقي يتعلق بالتحول الرقمي للقطاع.

ثم تولى تقديم الاعتمادات المقترحة للمهمة والتي شهدت تطورا بـ5.8%مقارنة بميزانية 2023 توزع حسب البرامج الأربعة للوزارة كالتالي:

- برنامج التعليم العالي: 1556132أ د
- برنامج البحث العلمي: 216170 أ د
- برنامج الخدمات الجامعية: 480197 أد
- برنامج القيادة والمساندة: 65348 أد

وفيما يتعلق بالأهداف المرسومة في **برنامج التعليم العالي**، بيّن السيد الوزير أن الأولويات تتمثل في تطوير منظومة تكوين متميزة ذات دور ريادي في التنمية المجتمعية بتعزيز انخراط المؤسسات الجامعية في مسار الاعتماد مشيرا الى المجهود الإصلاحي الذي أفضى الى احداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي، وإرساء منظومة متطورة لضمان الجودة بتعميم الاشهاد طبقا للمواصفات ISO واستعرض في ذات السياق التصنيفات العالمية للجامعات التونسية كالتالي:

8 جامعات تونسية ضمن تصنيف THE

11 جامعة تونسية ضمن تصنيفURAP

جامعة تونسية ضمن تصنيف Shanghai

3 جامعات تونسية ضمن تصنيف QS

16 مركز بحث تونسي ضمن تصنيف SCImago

بالإضافة الى العمل على دعم ملاءمة التكوين الجامعي لمتطلبات سوق الشغل حيث تم لأول مرة إعداد دليل خاص بالمهن والكفاءات وإنجاز منظومة إعلامية خاصة بالدليل التونسي للعروض. كما تم العمل على تطوير آليات ادماج الخريجين في سوق الشغل بدعم شبكة مراكز المهن واشهاد الكفاءات وتطوير اليات تنمية ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات بتطوير نظام الطالب المبادر.

كما أكد على أهمية العمل على تحسين أداء قطاع التعليم العالي الخاص بالانطلاق في صياغة مشروع تنقيح قانون التعليم العالي الخاص وإرساء منظومة معلوماتية للتصرف في المؤسسات الخاصة بما يسمح بمزيد حوكمة هذا القطاع وتجاوز النقائص التي تمت ملاحظتها.

وأشار في نفس الإطار الى أهمية الديبلوماسية العلمية وضرورة الترويج الى تونس باعتبارها وجهة جامعية علمية ومنارة للعلم والمعرفة على المستوى الافريقي عبر احداث "الوكالة التونسية للطلبة الدوليين" خاصة مع التطور المتواصل لعددهم.

أما بالنسبة **إلى برنامج البحث العلمي** والذي شهدت الميزانية المخصصة له تطورا بنسبة 15.95% مقارنة بميزانية 2023 ، فقد اكد أنّ الوزارة تعمل على إرساء منظومة بحث وتجديد تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة عبر تحيين الأولويات الوطنية ودعم البرامج والمشاريع وفقا للحاجيات الوطنية ودعم آليات تثمين نتائج البحوث ونقل التكنولوجيا وتحفيز الابداع وخلق المؤسسات الناشئة، بالإضافة الى تكريس منظومة بحث وتجديد متطورة عبر مراجعة المنظومة القانونية وتعزيز حوكمتها ودعم إشعاعها على المستوى الوطني والدولي، إضافة الى المجهود الخاص بترسيخ تميز البحث العلمي عبر آلية التمويل التنافسي وحسب الآداء ،مع العمل على تنوع مصادره ومواصلة انخراط الجامعات ومراكز البحث في التصنيفات الدولية و تحسين ترتيبها.

وأشاد السيد الوزير بالمراتب المتقدمة التي تحتلها الجامعات ومراكز البحث التونسية في أهم التصنيفات العالمية، منوّها بمجهود

إطار التدريس والبحث وجميع مكونات القطاع في تحسين مقروئية المؤسسات الجامعية والبحثية الوطنية على المستوى الدولي رغم محدودية الامكانيات.

وقدم الوزير البرامج الوطنية للبحث العلمي التي تعمل الوزارة على دعمها، كما قدم بسطة حول برنامج أفق أوروبا الذى يعد من المشاريع الدولية الهامة والذى تمثل فيه تونس البلد الشريك الوحيد في افريقيا والعالم العربي والذي يمكننا من تمويلات هامة للرفع من قدرات المنظومة الوطنية للبحث العلمى التى بلغت 233 مليون دينار سنة 2023.

هذا واستعرض الوزير تطور عدد المنشورات العلمية والتي بلغت 10579 سنة 2022 وتطور براءات الاختراع المودعة على الصعيد الوطنى من قبل هياكل البحث والتى بلغت 93 براءة اختراع بعنوان سنة 2022 مبينا الاليات المعتمدة لتثمين نتائج البحث وبرامج تمويل البحث والتجديد حسب النضج التكنولوجي.

وبمناسبة تقديم **برنامج الخدمات الجامعية**، أبرز الأهمية التي يوليها القطاع الى الطالب باعتباره محورا للمنظومة الجامعية والبحثية باستحداث نسق الانخراط في نظام الجودة والاشهاد وتطوير البنية التحتية وتسهيل انخراط مؤسسات الخدمات الجامعية في برنامج الانتقال الطاقي واستكمال برامج الرقمنة للخدمات الجامعية ودعم الإحاطة الاجتماعية والنفسية والصحية للطالب.

بالإضافة الى تكثيف البرامج والفضاءات الحاضنة لمختلف الأنشطة الإبداعية الطلابية وتيسير استقبال وادماج الطلبة التونسيين والدوليين، مبينا تطور الاعتمادات المخصصة للمنح والقروض الجامعية والمساعدات الاجتماعية لتبلغ 223,759 م د بعنوان سنة 2024 وهو ما يترجم الأهمية التي توليها الوزارة الى الطالب وايمانها بأهمية التعليم العالي كمصعد اجتماعي.

وفي ختام عرضه، قدّم السيد الوزير **برنامج القيادة والمساندة** مستعرضا أهم الأنشطة المنجزة بهدف تطوير أساليب التصرف نحو نجاعة وفاعلية وترسيخ مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد والمتمثلة أساسا في منح أكثر استقلالية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية وإرساء نظام معلوماتي مندمج ورقمنة الخدمات المسداة، مقدما مشروع الوزارة الخاص برقمنة القطاع والذي تم الانطلاق فيه بصفة فعلية والمتضمن لمشروعين ذا طابع هيكلي يتمثلان في تركيز السحاب القطاعي بما يسمح بالاستجابة السريعة لمتطلبات جودة التعليم عن بعد وضمان سلامة المعطيات ومشروع نظام معلوماتي قطاعي مندمج يسمح بالترابط البيني مع كافة مكونات الوزارة وكذلك مختلف الهياكل على المستوى الوطني.

النقاش العام:

ولدى تفاعلهم مع العرض المقدم من طرف السيد وزير التعليم العالى والبحث العلمى لاحظ النواب ضعف الميزانية المقترحة وعدم قدرتها على مواجهة التحديات المطروحة والاستجابة لمقتضيات المرحلة القادمة التى تتطلب بلورة رؤية استراتيجية للقطاع تكون فيها منظومة التكوين الجامعى والبحث العلمى محركا للتنمية ولاقتصاد المعرفة.

ولئن ثمن المتدخلون ثراء الجامعة التونسية بالكفاءات ووقوفها سدّا منيعا في وجه الفكر الرجعي والمتطرف، تطرقوا الى عديد الإشكاليات من أهمها غياب مقاييس الجودة فى التكوين والتأطير، وتدنى ظروف الدراسة والحياة الجامعية.

كما دعا النواب الى إعادة النظر فى توزيع الخارطة الجامعية والتسريع بإصدار روزنامة انتخابات الهياكل البيداغوجية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى ومقاومة الفساد فى مناظرات الانتداب والترقية بالتعليم العالى.

وتطرّقوا الى عدم تناسب عدد الطلبة مع الموارد المتاحة من جهة، وعدم تلاؤم مناهج التكوين وبرامجه مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادى والاجتماعى من جهة أخرى. وأوصوا بمراجعة الإطار القانوني لتشجيع مستوى التكوين والتأطير وتيسير الادماج المهنى لأصحاب الشهائد العليا.

واقترح النواب إعادة النظر فى منظومة التوجيه الجامعى وتطوير البعد الميداني في التكوين من خلال تحديث منظومة التربصات ومراجعة نظام التقييم والأنشطة التطبيقية حتى يتلاءم التكوين مع متطلبات سوق الشغل. كما شددوا على ضرورة إيجاد الحلول العملية لمعضلة الدكاترة العاطلين عن العمل وانسداد آفاق تشغيلهم، كما أشاروا الى تعطل مناظرات الانتداب والارتقاء لأساتذة التعليم العالى.

من جهة أخرى أثار النواب مسألة تفاوت مستوى الخدمات الجامعية المقدمة من حيث توفير ظروف سكن لائقة بالمبيتات وأكلة متوازنة بالمطاعم الجامعية، وضعف الإحاطة النفسية والتأطير على مستوى الأنشطة الثقافية والرياضية حيث أشاروا إلى النقص الكبير فى الملاعب الرياضية واهمالها بالمركبات الجامعية وبالجامعات.

ودعا النواب إلى التمديد في توقيت فتح مكتبات المراجعة وإعادة الإشعاع لها ومقاومة مظاهر التطبيع الأكاديمى بالجامعات والتشبيك مع بقية الوزارات المتداخلة لوضع استراتيجية اصلاح نظام التربية والتعليم.

كما تطرّقوا الى مسألة التعليم العالى الخاص، وأكّدوا على ضرورة تشديد الرقابة ومراجعة كراسات الشروط فى الغرض، إضافة الى ضرورة إلزام الجامعات الخاصة بانتداب حد أدنى من الدكاترة، واقترحوا اعتماد امتحان وطنى موحد بالنسبة إلى خريجى كليات الهندسة العمومية والخاصة.

ونبه عدد من النواب من انتصاب بعض مؤسسات التعليم العالى الخاص دون تراخيص قانونية وما يترتب عن ذلك من إشكاليات بخصوص الاعتراف بشهائد الطلبة المتخرجين.

كما تعرض مجموعة من النواب إلى ضعف الاعتمادات المالية المرصودة للاستثمار وتعطل أغلب المشاريع الجهوية المتعلقة بإحداث مؤسسات تعليم عالى عمومى والتخلى عن الكراءات.

وحول الإحداثات المبرمجة تم التساؤل حول تقدم انجاز مشروع الجامعة الألمانية بمرناق والمعهد التحضيري بالقيروان ومدى تقدم إحداث مدرسة للتقنيات الطبية بجهة جندوبة.

وبخصوص البحث العلمى لاحظ المتدخلون غياب استراتيجية وطنية وضعف التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية بما يحد من الاستفادة من الكفاءات والأبحاث العلمية إضافة إلى تقادم ونقص التجهيزات الكافية ووسائل الحماية بمخابر ووحدات البحث وعدم كفاية التمويلات التنافسية التى وضعتها الوزارة على ذمة الوحدات والمخابر المذكورة، وتساءلوا عن وجود آلية تضمن تكافؤ الفرص،

مشددين على ضرورة تقييم براءات الاختراع وإيجاد آلية لتقييم عمل مخابر البحث.

ودعا النواب إلى تثمين واستغلال البحث العلمى فى مجابهة المشاكل المطروحة فى عديد المجالات على غرار تطوير الإنتاج الفلاحى ومجابهة مسألة شح المياه والتعويل على الطاقات البديلة والمتجددة ومقاومة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجى، وأكدوا على ضرورة التفكير فى آليات جديدة لتثمين مشاريع ختم البحث وتحفيز إطارات التدريس من الجامعيين وتنمية ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات.

وتساءل عدد من النواب من جهة أخرى حول استراتيجية الوزارة للتصدّي لظاهرة هجرة الادمغة على اعتبار أنها إهدار للطاقات والكفاءات التى تحتاجها البلاد، كما تساءلوا حول المقاييس المعتمدة فى إسناد منحة التشجيع على الإنتاج العلمى.

واعتبر أحد النواب أن آلية MOBIDOC غير متاحة لكل الدكاترة كما أن عدد منهم يتكبد تكاليف مواد البحث ويحرم فى النهاية من مواصلة البحث في المخبر.

كما أكد أعضاء اللجنة على ضرورة البعد الاستشرافي التشاركي بين الوزارات ذات العلاقة وخاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتشغيل والتكوين المهني لإرساء وتوخي خطة مشتركة وكفيلة بتطوير منظومة التعليم في تونس بما يستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني على مختلف الأصعدة سيما وان تونس تعيش محطة تاريخية هامة متمثلة في الاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم ومالها من أهمية في العبور بالمنظومة التربوية إلى ما يحاكي تطلعات التونسيين.

أحيل الكلمة إلى زميلتي نجلاء اللحياني، نائبة رئيس اللجنة.

السيدة نجلاء اللحياني، نائب رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زميلي،

إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

وفي رده على مقترحات وتساؤلات النواب أفاد السيد الوزير أن منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، نجحت خلال العقود الماضية في مراكمة العديد من الإيجابيات التي ساهمت في تطورها وتحسين نجاعتها ودعم إشعاعها، إذ تحتل تونس مراتب متقدمة عالميا من حيث الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى الناتج القومي الخام وعدد خريجي الهندسة والعلوم وأهمية الموارد البشرية في مجال البحث بالإضافة إلى تصدرها الدول الإفريقية من حيث الإنتاج العلمي.

وبخصوص التساؤل حول الادماج في سوق الشغل أكد أن الوزارة حريصة على تأهيل المسارات وتراعي عند نظرها في إحداث مسارات جديدة توفر إطار التدريس وملائمة المقر للمواصفات من جهة والتحقق من توفر آفاق تشغيلية من جهة أخرى. وبين في هذا الصدد أنه تم إحداث 2 ماجستير مهني تتعلق بالبيئة و2 ماجستير مهني تتعلق بالسلامة المرورية والتوجه نحو إحداث مدرسة وطنية للذكاء الاصطناعي. كما وضح أن حل معضلة هجرة الكفاءات يكون عبر توفير مناخ ملائم لتسهيل بعث المشاريع.

وفي إطار تلبية حاجيات الجامعات من الانتدابات سيتم فتح ما يقارب 850 خطة انتداب وستكون الأولوية للجامعات الداخلية لتغطية النقص الموجود بها. مبينا ان الوزارة أقرت جملة من الإجراءات من أهمها إحداث شبكة تقييم مرقمنة يتم وضعها على منصة حتى يتسنى للمترشح الاطلاع عليها ويتم ضمان حق المترشح في طلب الاطلاع على شبكة التقييم المذكورة لإضفاء مزيد من الشفافية على عمليات الانتداب.

وبخصوص روزنامة انتخابات الهياكل البيداغوجية والادارية بين أن الوزارة ارتأت التمديد في المدة النيابية للهياكل الموجودة.

وبالنسبة إلى مراقبة مؤسسات التعليم العالي الخاص بين أن المؤسسات المعترف بها ستكون مسجلة بمنصة رقمية تحت إشراف الوزارة ولا يمكن تسجيل الطلبة بها إلا عبر تلك المنصة، مشددا على ضرورة التوجه نحو مسارات مؤهلة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة.

وبخصوص شهة تطبيع أساتذة مع الكيان الصهيوني اعتبر الوزير أن الجامعيين والباحثين ضد التطبيع قولا وممارسة.

وحول انفتاح الجامعة على محيطها الخارجي، أفاد أن عديد الطلبة من جنسيات مختلفة من أوروبا وإفريقيا يدرسون بالجامعات التونسية وأن تونس تحتل مراتب هامة في التصنيفات العالمية رغم كل الإشكاليات الموجودة. وأكد أن الوزارة لازالت تبذل مجهودا للتشجيع على الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي للجامعات وتحفيز خريجي التعليم العالي على بعث مؤسساتهم الخاصة وتشجيع المؤسسات العمومية والخاصة على الاستثمار في البحث العلمي والاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق.

وبخصوص ما طرح من شبهات فساد بعدد من المؤسسات أوضح أن الوزارة تتخذ قراراتها بعد التثبت في الملفات من طرف التفقدية مع حرصها على احترام سلامة الإجراءات.

وبالنسبة إلى أشغال صيانة المعدات في مجال البحث العلمي أشار إلى أنه في إطار الموازنة بين ترشيد النفقات وتحقيق النجاعة سيتم التوجه نحو إحداث مجمعات مخابر.

وحول السؤال عن تقييم هياكل البحث أبرز أن عملية التقييم تتم حسب معايير الإنتاج العلمي والتأطير والانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

كما بين أن تعطل المشاريع بالجهات بسبب طول الإجراءات الإدارية وصعوبات في التنفيذ يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنجاز ورصد اعتمادات إضافية. وأوضح أنه من بين الحلول التي انتهجتها الوزارة للتقليص من عدد المؤسسات على وجه الكراء طريقة المساكنة لاستغلال فضاءات مؤسسات موجودة وقادرة على استيعاب أكثر عدد من الطلبة مشيرا في ذات الصدد أن المركب الجامعي الفجاء بمدنين جاهز ومهيأ ويضم مطعم ومبيت جامعي.

وحول الأنشطة الثقافية بالوسط الجامعي ذكر الوزير أنه تم تجديد الاتفاقية النوعية للشراكة مع وزارة الشؤون الثقافية التي تشمل إحداث أكاديمية للفنون وعديد الآليات لمزيد إدماج الثقافة في الحقل الجامعي.

وأبرز أنه بموجب الاتفاقيات الإطارية يمكن للجامعات التونسية ابرام اتفاقيات مع نظيراتها بدول أخرى وفي هذا الإطار تم الاتفاق مع

الشقيقة الجزائر على تحيين الاتفاقيات الموجودة بخصوص تبادل الطلبة والباحثين مع الالتزام بضرورة التنفيذ.

وشدد على ضرورة التشبيك بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية بهدف إنجاح إصلاح نظام التعليم في تونس ومراجعة منظومة التوجيه المدرسي ذات العلاقة بالمسالك والشعب بالتنسيق الوجوبي بين وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لتلافي ما أفضت إليه الآلية الحالية المعتمدة من إشكاليات تعلقت ببعض الصعوبات على غرار شعبة الاقتصاد والتصرف ومحدودية آفاقها.

وبالنسبة إلى الإحاطة النفسية بالطلبة أفاد أنه سيتم تعزيز المؤسسات الجامعية بأخصائيين نفسانيين وستبعث الوزارة منصة في الغرض.

ثالثا: قـرار اللجنــة:

أنهت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة النظر في مهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

أحيل الكلمة الى زميلي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

شكرا للزميلة والزميل وأعيد الكلمة إلى السيد رئيس مجلس النواب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر اللجنة على عملها القيم والجاد وننتقل الآن الى النقاش العام، قائمة أولية تتضمن أسماء الزميلات والزملاء المحترمين: هشام حسني، نبيه ثابت، نجيب العكرمي، عبد الحليم بوسمة، صابر المصمودي، بدر الدين قمودي، أنور المرزوقي، بسمة الهمامي، كمال فراح، عواطف الشنيتي وظافر الصغيري

المصدح ألى النائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي له ستّ دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أتمنى أن نجد رحابة الصدر والجواب الشافي فيما بعد.

سيدي الوزير، من المفروض أن تكون زارة التعليم العالي رافدا من روافد التنمية بتخريج موارد بشرية، لكن للأسف الشديد، هذه الوزارة بصدد إثقال كاهل الدولة سواء بتخريج أشخاص غير فاعلين في المجتمع ومعطلين عن العمل وبشهائد لا توفر الشغل بتاتا.

وباعتبار موقعي كنت مسؤولا في مندوبية التربية، فإن مطالب النيابات التي ترد علي من طرف حاملي الـ "mastère" كبيرة جدا وهم معطلون لسنوات ولم تتم حلحلة مشكلتهم لماذا؟ لأنه ليس هناك استراتيجيا ربط الشعب بسوق الشغل سواء كانت المحلية أو الدولية خاصة أن سوق الشغل الدولية مفتوحة.

المهم، لدينا جامعات يجب أن تمتلئ بطاقة استيعاب معينة وتوزع ولا يهم مستقبل هؤلاء فهو ليس مستقبلهم فحسب بل مستقبل تونس ككل وحين نقوم بتخريج عاطلين عن العمل فهم يستهلكون ولا ينتجون، يعني أن لدينا خسارة بصدد التضاعف.

إن لم نقم اليوم باستراتيجية جديدة في التوجيه تكون مربوطة بسوق الشغل خاصة في مجال التكنولوجيات الجديدة المطلوبة في سوق الشغل الدولية وحتى المحلية الذين لديهم آفاق للقيام بـ "startup" فحين يتخرج طالب من قسم الفلسفة أو عربية ويقال له التشجيع على الانتصاب الحر فماذا عساه يفعل؟ ولن أتحدث عن خريجي الاقتصاد والتصرف بالتالي يجب أن تكون لنا نظرة شاملة على ربط التعليم العالي بمتطلبات سوق الشغل التونسية وأن يكونوا مفيدين.

ثانيا، إن ترتيب جامعتنا اليوم حسب تصنيف دافوس 84 أصبحت منفرة والدليل أن كل طلبتنا يريدون الدراسة في الخارج يعني أن هناك استنزافا للعملة الصعبة لأن طلبتنا لم يجدوا رغباتهم في التوجيه الذي يريدونه وبالتالي أصبحت تستقطبهم الجامعات الأجنبية في المقابل يأتينا ما يسمى بالطلبة الدوليين 10 آلاف طالب وأعتبر أن هذا العدد ضعيف جدا مقارنة بالطلبة الذين يغادرون.

بالنسبة إلى الطلبة الذين يغادرون لدي رسالة محملة من أولياء ومن طلبة، الطلبة العائدون من أوكرانيا في هذا العام خاصة شعبة الطب، طبعا نتيجة الحرب أجروا امتحاناتهم مع " Organisation Prometric à l'AMIDEAST" تحصلوا على الشهائد واعترفت بها أوكرانيا، لكن للأسف الشديد، لم تمكنهم وزارة التعليم العالي من المعادلة ونود إجابتهم وهذه رسالة محملة فهم في انتظار إجابتكم.

ثالثا، إذا كنا لا نستطيع خلق شعب على مستوى الجامعات التونسية العمومية تؤدي إلى سوق الشغل، فلا بأس من التسهيل لفتح الجامعات الخاصة.

إن الدولة اليوم أصبحت غير قادرة لأن المالية العمومية ضعيفة وفي هذه الحالة، فإن المستثمرين الخواص هم القاطرة في انتظار أن ندعم ماليتنا العمومية وتعود القاطرة للدولة من جديد.

اليوم يغلقون الباب أمام الجميع في جامعتنا، كما أن طلبتنا يشتكون من سوء تأطير الأساتذة وأنبه هنا وأقول، حين يقدم طالبا في الهندسة مشروعا لأستاذه ويجيبه هذا الأخير بأنه لا يعرف هذه التقنية فكيف تريده أن يمنح الثقة لجامعته وهذا موجود في أعتى جامعة وحين نقول "ENIT" فهي أعتى جامعة وهذا موجود وأمدك بالاسم لو أردت سيدي الوزير كيف تتم الأمور حيث يقدم الطالب مشروعه ويجيبه أستاذه أنه لا يعرف هذه التقنية.

فهل سنتقيد فقط بما درسه؟ هناك التكوين و " les séminaires" والتكنولوجيات تتطور وتتجدد في الواقع كل ستة أشهر ولكن الأساتذة هم نفسهم وليس لدينا أساتذة أجراء يتقاضون راتبا شهريا إنما هم أصحاب رسالة يؤدونها لخلق إطارات في هذه الدولة.

رابعا، أريد أن أتحدث أيضا عمّا يثقل المالية العمومية، التوزيع الجغرافي للطلبة لماذا يتنقل طلبة الجنوب إلى الشمال وطلبة الشمال إلى الوسط والجنوب؟ لماذا لا يكون التوجيه قريبا لمحل سكناهم؟ فهو يربح الأولياء كثيرا في المصاريف وكذلك المجموعة الوطنية مصاريف أخرى وان شاء الله تأخذون هذه النقطة بعين الاعتبار سيدي الوزير ونتمنى أن نجد من سيادتكم إجابة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد نبيه ثابت عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد نبيه ثابت

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير الوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ستكون مداخلتي في نقطتين: الأولى ادماج الطلبة القادمين من أوكرانيا 90 طالبا وهذا هو العدد الصحيح وليس 400 ويمكن أن نعتبرهم أيضا ضحايا أو جرحى حرب وندمجهم هذه السنة بصفة استثنائية في الكليات والجامعات التونسية وبالنسبة لي يطبق القانون بحذافيره فيما بعد.

النقطة الثانية، هي على المستوى الجهوي والمحلي، نطلب من جنابكم إقرار أو احداث المعهد العالي للفلاحة الواحية بجهة توزر وهذا للأسباب التالية: تطوير الفلاحة الواحية والخروج بها من الطور التقليدي حتى تواكب التطور العالمي.

إيجاد كفاءة مختصة قادرة على تغيير عقلية الفلاح الواحي.

أصبحت الواحة وبعض المشاكل البيئية الكثيرة في حاجة إلى أكاديميين.

توفير فرص جديدة للشباب وخاصة من أبناء المناطق الواحية.

وهذا أمر سهل كثيرا، تكوين المعهد الأعلى للفلاحة بولاية توزر ونعرف جميعا أن هناك مؤسسات بحثية وفلاحية مختصة وبنية تحتية جاهزة موجودة في دقاش يمكن استغلالها.

مركز التكوين والرسكلة الفلاحية المناشي ومركز البحوث الفلاحية يحتوي هذين المركزين على قاعات وتجهيزات ومخابر وهناك دكاترة بكفاءة عالية موجودون هناك يمكنهم تأطير وتدريس هؤلاء الشباب، ويمكن أن يدخل هذا مسألة أخرى في ولاية توزر كما ذكرت يكفينا من الدقلة وأكرر هذا.

نعرف جميعا أنه يمكننا التغيير ونقوم بـ "certification" فلاحية موجودة في ولاية توزر خاصة أن المكونات التي سنؤسس بها هذا المعهد الأعلى للفلاحة بولاية توزر متوفرة لدينا.

توجد بالمناشي قاعات مجهزة وفيها قاعة اجتماعات مجهزة بأحدث التقنيات ولدينا دكاترة يعملون هناك في معهد البحوث الغابية ويجتهدون ويقومون ببحوثهم ويمكن أن نؤطرهم.

الواحة موجودة حتى على المستوى التطبيقي في معهد البحوث المناشي وهذا يمكن أن يؤدي إلى قدوم طلبة من الدول المجاورة ويمكن أن يأتي الطلبة للدراسة هناك في الفلاحة الواحية بتوزر كما يمكن أن يساهم في الاستثمار والاقتصاد.

بالنسبة لي سيدي الوزير، أقول بصراحة، إن إحداث معهد أعلى للفلاحة بولاية توزر سيجعلك تدخل للتاريخ وهذا يدخل في مسار 25 جويلية، تشجيع الشباب والتشجيع على اللامركزية وعلى أن تكون هناك كليات مختصة في مناطق بعينها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالزملاء النواب،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

تحية للمقاومة الفلسطينية والمجد والخلود لشهداء فلسطين وتحية للجامعة الفلسطينية المقاومة،

سيدي الرئيس، نحن نثمن المجهود الجبّار الذي يبذله السيد الوزير منذ تقلده مهام هذه الوزارة الإستراتيجية، وزارة صناعة العقل المبتكر والفكر الحرّ البنّاء رغم الصعوبات والنقائص، التي ارتبطت بفترة سابقة لكم، انتشر فيها الفساد الجامعي في تجليات عديدة وشمل مختلف هياكل التعليم العالي.

إن وزارة التعليم العالي في ارتباط مباشر بالمجتمع وبالعائلات التونسية، وقد راهنت الدولة منذ الاستقلال على التعليم العالي باعتباره المسار الأساسي لتطوير ولتنمية الاقتصاد وخلق الثروة وتوفير الكفاءات التونسية المتواجدة في معظم أقطار الكرة الأرضية. لولا وزارة التعليم العالي وطلبتها والباحثين والجامعيين الذين نحييهم على وطنيتهم وشجاعتهم في التصدي لظواهر التطرف والفكر الرجعي الإرهابي الذي حاول التسلّل للفضاءات الجامعية، لكن بفضل الفكر التقدمي للطلبة وللمدرسين وللباحثين، تمكنت الجامعة من الوقوف جدار سدّ منيع أمام انتشار الأفكار الظلامية.

سيدي الوزير، بقدر ما نثمن المجهود المبذول للارتقاء بالتكوين، فإن الميزانية المخصصة سنة 2024 ستبقى متوسطة وهي مقدرة بحوالي 2200 مليار منها تقريبا 1500 مليار للتأجير، في حين أن قيمة الاستثمار هي في حدود 310 مليار ورغم وجود عديد المشاريع التي رصدت ميزانياتها خاصة في الجامعات الداخلية، فإن نسق الإنجاز معطل جهويا، على غرار القيراون وجندوبة وقفصة وغيرها.

وفي ظل تعطل مشاريع إنجاز التعليم العمومي، إنتشرت بشكل كبير خلال العشرية الأخيرة، مؤسسات التعليم العالي الخاص، فلا بد من تكثيف الرقابة في عدد الطلبة والمدرسين والإحصاء الفعلي لها، لأن بعضها قد أضرّ بسمعة الشهائد العلمية التونسية في ظل غياب المتابعة خاصة على إطارات التدريس.

في برنامج الوزارة في نطاق عملية تجديد الهياكل البيداغوجية، سيدي الوزير، تأخر إصدار روزنامة انتخابات الهياكل البحثية للمدرسين الجامعيين لأنه من حق الزملاء التمثيل في هذه الأطر البيداغوجية وفي أطر التسيير ولابد من مراجعة آليات الانتخاب لكثرة التجاوزات.

في موضوع روزنامة مناظرات الانتداب والترقية لسلك الباحثين الجامعيين، تقريبا منذ سنة 2019 مازال القطاع في إنتظار إصدار روزنامة واضحة وآجال سنوية مضبوطة للمناظرات الخاصة بالمدرسين الباحثين والدكاترة، فالكثير من الدول الأوروبية تريد اليوم أن تستقطب الكفاءات التونسية والدكاترة الباحثين وفي نفس الوقت ترفض مساعدة تونس للحصول على قرض دولي لتمويل الانتدابات في هذا القطاع وبالتالي فإنها تمنع الكفاءات التونسية من العمل في بلدها وتتسارع لجلبهم نحوها واستغلال خبراتهم وبراءات الاختراع وتستفيد من بحثوهم فمتى تستفيق وزارتنا وحكومتنا لأنه سوف تأتي مرحلة لن نجد في تونس لا أطباء للعلاج ولا مهندسين لبناء حتى منشأة ولا باحثين للتدريس؟

ولعل الكثير من الدكاترة اختاروا الهجرة قسرا أمام انسداد آفاق الانتداب وتفشي المحسوبية والفساد في المناظرات -أتحدث دائما عن السنوات الأخيرة-في عديد الاختصاصات والتي بلغت عديد الاعتراضات الوزارة خاصة إدارة الامتحانات. فقد تم سيدي الوزير،

التلاعب بالعديد من الاختصاصات لفائدة اختصاصات أخرى في نفس المناظرة وعدم مطابقة الاختصاص والمادة مع نوعية الشهائد في العديد منها مثل العلوم الصحيحة في الكيمياء وعلم الاجتماع والتاريخ وعلوم التربية والتعلمية وغيرها. فما هو برنامج الوزارة في عملية الرقابة والمحاسبة ومحاسبة التجاوزات التي حدثت حتى لا تتكرر؟ لكن يبدو أنها سوف تتكرر طالما أن إدارة الإمتحانات تتطلب إعادة هيكلة ومراجعة جذرية.

وبالتأكيد فإن قرار رئيس الجمهورية في التثبت من ملف الانتدابات خلال العشرية الماضية أو العشرية السوداء، ننتظر مخرجاته لما شاب المرحلة من إفساد وتخريب، لا يمكن السكوت عنه وإن لم تكن نتائجه منصفة لمن ظلموا.

سيدي، لقد ناضلنا من أجل جامعة عادلة وجامعة شعبية لعموم التونسيين، ليس جامعة المافيات والزبونية، الجامعة التي أفسدت الفضاء البحثي وعطلت عديد البحوث وارتقاء وانتداب عديد الكفاءات التي ظلمت على حساب رداءات باسم صلاحيات مزعومة للجان مصطلح سيدة نفسها، فلا سيادة فوق القانون ولا سيادة فوق الكفاءة.

سيدي الوزير، إن تصفية الحسابات الشخصية داخل الجامعة، تسببت في إلحاق ضرر كبير للبحث العلمي وبمستوى إطار التدريس وهذا يتطلب منكم -ونحن نثق في قدرتكم على القيام بمقاومة هذه المظاهر مستقبلا- ولابد من مراجعة شروط انتخاب الهياكل البيداغوجية ولجان الترقية والانتداب والصلاحيات والمهام الموكولة لها، ولابد من التنصيص على العقوبات في حال التجاوزات التي تقوم بها هذه الأطراف الأكاديمية، لأن الأمر لايمكن أن يستمر على حاله والسيد رئيس الجمهورية حين تبين أن البرلمان تعطل وحاد عن أداء مهامه لخدمة مشاغل وقضايا الشعب قام بتعليق نشاطه وتحديد مهامه بكل دقة وإذا كان الفضاء السياسي قد شملته 25 جويلية بمحاسبة وبمعاقبة الفاسدين، فيبدو أن الفضاء الجامعي، لم تصله بعد 25 جويلية ونحن لدينا ثقة بأنك ستقوم بواجبك سيدي الوزير وأنت قادر على ذلك.

سيدي الوزير، ترى كتلة لينتصر الشعب، أن الجامعة بدون رقابة ومحاسبة وتقييم موضوعي ومتابعة وتحميل المسؤوليات، لايمكن أن تقدم النتائج المنتظرة سواء في تطوير البحث ومتابعة الانتداب والترقية وحل معظلة الدكاترة الباحثين الذين تفاقم عددهم.

مراجعة آليات تسيير الهياكل البيداغوجية والعلمية التي كثر واستشرى فيها الفساد وعمّت فوضى دمقرطة الجامعة وحاد هذا الشعار عن أهدافه النبيلة، فأصبحت أطر التسيير عبارة عن قبائل وجماعات تتخاصم وتتقاتل.

سيدي، وقفنا ضد الاستبداد ما قبل 2011، وقفنا ضدّ الرجعية والفكر الإرهابي خلال العشرية السوداء، وقفنا ضدّ الفساد الجامعي وغيره وسوف نتمسك اليوم بالإصلاح والفساد الجامعي ضدّ كل من يريد وضع الجامعة لزمة أو يعتقد أنه فوق القانون وأن الفساد لا يمكن أن يسقط بالتقادم.

سيدي الوزير، كلنا ثقة في مجهوداتكم، لابد من حماية الجامعة والتصدي لكل مظاهر التطبيع الأكاديمي الذي تفشى لدى بعض الجامعيين وللأسف الذين تسربوا للفضاء الجامعي وإلى هياكل التسيير وداخل اللجان.

نطالبكم بإجراءات قانونية ضد هؤلاء، تمنعهم حتى من الترشح للهياكل البيداغوجية ومن لجان الانتداب، فبسبب هؤلاء المتصهينين، تمكّن الموساد من اختراق الجامعة واغتيال أحد باحثي الجامعة التونسية في العشرية السوداء.

وفي الأخير سيدي الوزير، نحن نعلم أن هذه الإشكاليات والصعوبات هي من مخلفات العشرة سنوات ولكن لدينا ثقة في قدرتكم على الإصلاح ومعالجة هذه الإشكاليات باقتدار من أجل جامعة شعبية عادلة لكل التونسيين والباحثين والأساتذة وشكرا على حضوركم بيننا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر الصغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة،

إن أهم شيء شدّني في تقرير الوزارة، هو وعيها بأهمية الدبلوماسية العلمية وضرورة الترويج لتونس باعتبارها وجهة جامعية علمية ومنارة للعلم وللمعرفة على المستوى الإفريقي.

للأسف الشديد، لا أدري هل أنك على علم أم لا السيد الوزير، أن هيئة المهندسين المعماريين التونسيين لا تشجع الطلبة الدوليين أفارقة جنوب الصحراء على مزاولة تعليمهم بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي التي تؤمّن تكوينها في مجال الهندسة المعمارية وذلك استنادا إلى المراسلة التي بلغتنا والتي يوجد لدي نسخة منها، حيث تعلم فيها هيئة المهندسين المعماريين الكنفدرالية الإفريقية للمهندسين المعماريين الفرنكفونيين، أن المؤسسات التونسية الخاصة للتعليم العالي غير معترف بها.

في الحقيقة، هذا تصرف غير وطني يضرّ بمصداقية التعليم العالي وبمصالح تونس كقطب إفريقي في مجال التعليم العالي. أطلب من عنايتكم الإذن بإبلاغ الجهات الدولية، هيئات المهندسين المعماريين الأفارقة والمنظمات المهنية الإفريقية، بأن هذه المؤسسات مرخص لها وتعمل تحت رقابة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وبالنسبة إلى السنة الجامعية الحالية هناك نقص كبير في عدد الطلبة الأفارقة خاصة في مادة الهندسة المعمارية التي تعتبر تونس بلد متطور فيها كثيرا والمنافس المباشر لنا في الهندسة المعمارية المغرب الذي استغل هذه الفرصة وأصبح الأفارقة يتوجهون هناك للدراسة رغم أن التكوين في الهندسة المعمارية مشهود له في تونس وحتى على مستوى الأسعار فهي أقل.

جاء في التقرير أيضا الحديث عن المصعد الاجتماعي، للأسف الشديد سيدي الوزير، هذا الأخير معطل اليوم في تونس ومعطب منذ سنوات طويلة ومن أهم دلالات تعطله وضعية الدكاترة الباحثين المعطلين والذين ليس لهم أي مستقبل في بلادهم في البحث العلمي بعد عشر سنوات جامعية من التكوين وفي البحث يجدون أنفسهم في البطالة وفي الهجرة وأصبح الجميع يفكر اليوم في الهجرة.

أظن أن هذا من أهم أسباب الانقطاع الدراسي أصلا، حتى بالنسبة إلى التلاميذ الصغار لأنه إن كان له دكتور في العائلة درس ما شاء الله من السنوات بعد البكالوريا ثم ينظر إلى حالته الرثة مع الأسف الشديد، فما هو هذا الطفل الصغير وما هي "motivation"

الموجودة لديه أصلا ليدرس وأظن أنه من المفروض أن يكون الدكاترة والباحثين في أعلى السلم الاجتماعي في البلاد ولكن حالاتهم حقيقة لا تشجع وهي تعطل والمصعد الاجتماعي معطل لهذا السبب.

نقطة أخيرة، في كل بلدان العالم تكون الدراسات الجامعية فيها مستندة لل "potentiel" الموجود في البلاد، نحن اليوم مثلا لماذا لا توجد لدينا جامعة الحلفاء أو الفسفاط أو زيت الزيتون أو الرمان؟ لماذا نقوم بهذا النوع من الأبحاث في دول أجنبية وإن كانت كانت لدينا أبحاث، فهي أبحاث محتشمة جدا في "INAT" يجب أن يكون هناك الكثير من التكنولوجيا، علينا الاستثمار في المواد الموجودة لدينا في تونس والتي نعمل عليها، لا أعتقد أنه توجد لدينا مثلا دراسات كبرى عن الفسفاط في تونس وعلى طريقة تحويله أو تثمينه بالطرق المثلى وكذلك الأمر للحلفاء والرمان وزيت الزيتون، كل هذه الأبحاث تصلنا من الخارج ويجب الاعتناء بها للترفيع من قيمتها و "valeur ajoutée" التي لديها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

مرحبا بك وبالوفد المرافق له،

بقي إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، كغيره من الإصلاحات الكبرى المؤجلة في البلاد منذ سنوات، وهو ما عمّق أزمتها وأزمة سوق الشغل وأزمة تموقعنا العالمي في القطاع، في الحقيقة، إن الترفيع في ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 5,75 % لا يستجيب لرهانات الإصلاح المطروحة والضرورية:

أولا، إصلاح ما يواجهه التعليم العالي لأن ما يواجهه التعليم العالي اليوم هو تطوير المنظومة والتكوين ليتلاءم مع حاجيات سوق الشغل.

سوق الشغل اليوم بما يحتاجه من مهن جديدة في اقتصاد رقمي معولم تحكمه التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والأسواق المفتوحة والتحديات الاقتصادية المتغيرة، إذ أن أكثر من 60 ألف متخرج من الجامعات التونسية توازيها سيدي الوزير، نسبة بطالة في حدود 16% تقريبا وتبقى بطالة أصحاب الشهائد العليا المعضلة الأكبر.

معالجة هذه النسب السنوية المتزايدة لبطالة أصحاب الشهائد العليا، تبدأ بتطوير منظومة التكوين باتجاه الحاجيات الأساسية للقطاع الخاص المشغل الأكبر لليد العاملة في تونس وفي العالم.

تراجع ترتيب الجامعات التونسية على المستوى العربي والعالمي أكبر دليل على عدم تطور منظومة التكوين وفق التطور الذي يشهده سوق الشغل العالمي ولا بد من الاشتغال على إعادة تحسين تموقع الجامعات التونسية.

عدم تثمين نتائج البحث العلمي وعدم تطويعه لحاجيات البلاد والقطاعات والمؤسسات الاقتصادية والصناعية بالإضافة إلى ضعف الميزانيات المرصودة من أهم الإصلاحات العاجلة التي يجب الانكباب عليها من خلال تطوير الميزانية وتثمين النتائج في الحلول الممكنة في الفلاحة والصناعة والصحة وغيرها.

معضلة أخرى سيدي الوزير، لا يمكن مواصلة تجاهلها وهي هجرة الأدمغة والكفاءات وأساتذة التعليم العالي والباحثين خاصة والتي تجاوزت نسبتهم 18 % ومن المرجح أن تصل إلى 25 % خلال الفترة القادمة.

لابد من وضع إستراتيجية لمقاومة نزيف هجرة المهندسين والأطباء وأساتذة التعليم العالي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. يتزامن اجتماعنا في الجلسة مع اجتماع وفد من المجلس مع وفد من مجلس أوروبا بحضور مكتب لجنة الحقوق والحريات ومكتب لجنة التشريع العام، إضافة إلى مكتب العلاقات الخارجية، لذلك أتمنى لهم التوفيق في هذا الاجتماع وبمجرد انتهائه سيلتحقون بالجلسة العامة.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له ثماني دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أود أن أتوجه بتحية إجلال وإكبار إلى الأسرة الجامعية.

زملائي، في ظلّ تراجع مقدراتنا من بعض الموارد الطبيعية وفي ظل التحولات المناخية وتأثيرها السلبي على بعض الموارد الفلاحية، يكون اقتصاد المعرفة المرتكز على البحث والتطوير المستمر ضرورة لتجاوز الصعوبات الاقتصادية الحالية وتحقيق النمو المنشود وهذه مسؤولية مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي التي تمثل حقيقة بالنسبة إلينا وضعية تاريخية، خاصة أن توجه دولتنا رافع لشعار "التعويل على الذات" وهذا ما نتفق حوله جميعا.

في الحقيقة كانت لنا ثلاثة لقاءات مع السيد الوزير وما أتمناه أن نلتمس رغبة حقيقية من الوزارة في العمل التشاركي مع البرلمان وقد لمسنا هذا في الحقيقة في جلسات سابقة مع مستشاري رئاسة الجمهورية، مع رئاسة الحكومة ومع مختلف الوزارات، لماذا أقول هذا؟ لأنه إلى حد الآن ومن خلال الجلسات نرى أن هناك تباينا في الخطاب بين نواب رافعين لمشاغل منظوريهم والنقائص المرصودة في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والذي يعتبر من صميم دورهم وبين الوزارة، التي تدافع عن منظومة التعليم العالي وإنجازاتها والتي يشهد بها القاصي والداني خاصة على مستوى جودة التكوين وقيمة الشهائد العلمية.

ما هو برنامج الوزارة لتحقيق نقلة سريعة ونوعية إلى الأمام للحدّ من بطالة خريجي التعليم العالي؟ وهنا شعار الثورة الذي كان "شغل-حرية-كرامة وطنية" والمساهمة في النمو الاقتصادي.

هنا أود التطرق إلى بعض النقاط:

أولا في علاقة بالتسيير الإداري ورئاسة الجامعات: خاصة بعد تأجيل انتخاب الهياكل البيداغوجية والإدارية، نحن نقترح مراجعة الأمر في علاقة برئاسة الجامعات، استبشرنا في 2011 عندما أصبحت كل الهياكل وكل المؤسسات تخضع للانتخابات ولكن في

الحقيقة وحتى من خلال تدخلاتكم عندما نرى أن القانون والأوامر لا تسمح لوزير التعليم العالي أن يفرض في الجامعة المساكنة واستغلال الفضاءات.

في الحقيقة بالنسبة إلينا نعتقد أنه بالنسبة إلى رئاسة الجامعة لابد أن نعود إلى التعيين وليس الانتخاب ففي سنة 2011 تم توزيع اتخاذ القرار بين الهياكل المحلية والمركزية بين الوزارات، تسبب في تعطيل وقد جاء 25 جويلية لتوحيد مختلف الهياكل وتيسير اتخاذ القرار ما من شأنه أن يحقق المصلحة الوطنية.

هناك عمل كبير على مستوى الوزارة للإدماج في سوق الشغل على مستوى هيكلة المسارات على مستوى إحداث مراكز المهن هناك عمل.

نحن نقترح تعميم تعليم ريادة الأعمال وهي موجودة في كل الاختصاصات وفي كل المستويات، إن الدستور الذي نستلهم منه سياستنا واضح يقول الفصل 18:"على الدولة توفير كل الوسائل القانونية والمادية للعاطلين عن العمل لبعث مشاريع تنموية" وليس للتشغيل في القطاع العام بل لبعث مشاريع تنموية، يجب تأهيلهم، هو موجود ولكن يجب أن يكون هذا في كل الاختصاصات كما ذكرت، حتى الأدبية، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي هي مكسب لكن ما ينقصها إلى حد الآن التنظيم الإداري لندفع بهذه الوكالة لتقوم بمهامها على أحسن وجه.

نفس المطلب، بالنسبة إلينا لمراكز البحث العلمي: في الحقيقة لقد طلبنا أكثر من هذا مع رئاسة الحكومة، طلبنا الإشراف المزدوج لمراكز البحث مثلما هو موجود لدينا في الصحة وفي المجال الفلاحي وهذا يؤتي ثمرته بعد سنوات، رأينا أن وزارة الصحة انتدبت خلال السنة الفارطة العديد من خريجي التعليم العالي من حاملي شهائد الدكتوراه، لذلك يجب أن تكون بقية الوزارات شريكة، إذا لم نستطع ولم نعتمد هذا التوجه لابد أن تكون مجالس الإدارة موجودة على الأقل خلال السنة القادمة في مراكز البحث العلمي.

هناك نقطة أخرى هي التصرف في البرامج الأوروبية: رأينا هذه السنة في الميزانية 12 مليار في اتفاقية التعاون "Horizon Europe" في الحقيقة، هناك مشكل كبير، هناك محاولات واجتهادات تم القيام بها من طرف وزراء سابقين لكن يجب تسهيل التصرف في الاعتمادات، وخاصة في البرامج الأوروبية.

لا يمكنني عدم تبني مطلب الأساتذة الجامعيين في التعاونية، بحثت عن هذا في الميزانية ولكن لم أجده الدولة والوزراء يرصدون أكثر من 100 مليار لهذه البرامج أعتقد أن هذا أيضا يمكن أن ينتفع به أيضا الأساتذة الجامعيين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بدر الدين قمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثماني دقائق.

السيد بدر الدين قمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي وبالسادة المرافقين،

أبدأ مداخلتي بالحديث عن موضوع التعاون الفني في علاقة بالتعليم العالي، يعتبر التعاون الفني منذ سنوات منفذا من منافذ تشغيل الكفاءات التونسية، بالإضافة إلى ما يوفره من فرصة للمعطلين عن العمل وبالإضافة إلى تحسين وضع "الكادر" التونسي الذي يتقاضى أجورا بعيدة كل البعد عمّا يتقاضاه في تونس وهذا حق مشروع.

من هنا أتطرق إلى موضوع ما ذهبت إليه جامعة قابس من إجراء منذ سنتين فقد وجهت مراسلات إلى قرابة 70 أستاذ جامعي ملحق لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني ومنذ ستّ سنوات في مناسبتين: في 2022 وفي 2023 تهددهم بالشطب إذا لم يستجيبوا إلى هذا الإجراء. لا أدري، مدى سلامة هذا الإجراء، لماذا تنفرد جامعة قابس بهذا الإجراء دون غيرها والحال أن الجامعات الأخرى تعطي سقف بعشر سنوات وممددت حتى بخمس سنوات أخرى؟ ما علاقة هذا بمطالب آلاف المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد وخاصة المتحصلين على الدكتوراه الذي عددهم بين 4 آلاف و5 آلاف وإن كانت لا توجد إحصائيات رسمية في هذا ولكن عددهم كبير وهو في تزايد؟ أ لا يمكن أن يقع سد الفراغ من خلال تشغيل هؤلاء؟ أظن أنه من باب المساواة أن يكون الإجراء موحد بين كل الجامعات.

ثانيا، علينا أن نعطي فرصة للمعطلين عن العمل.

ثالثا، علينا مراعاة التزاماتهم الأكاديمية والعلمية هؤلاء العاملين في إطار التعاون الفني وفي تقديري هذا الإجراء يتطلب تدخلا من السلطة المركزية أي من الوزارة لتوحيد الإجراءات وللتعامل بعقلانية مع مثل هذا الموضوع.

طبعا عندما نتحدث عن بطالة الدكاترة المعطلين عن العمل فإنني أتحدث عن الساعات الإضافية، تتكتم الوزارة على العدد الفعلي للساعات الإضافية والتي نعتبر أن في هذا هدرا للمال العام، إذا لم يقع توجيه هذه الساعات لاستيعاب الآلاف المؤلفة من هؤلاء، هناك اليوم 97 % منهم يرغبون في الخروج من تونس بينما نعرف كم أنفقت الدولة على كل طالب تونسي لقد أنفقت مئات الآلاف من الدنانير لذلك، من غير المعقول أن يتم هدر هذه الإمكانيات التي صرفناها ونتركهم عرضة للبطالة وللوضع المزري الذي يعيشونه.

الجانب الثالث، سيدي الوزير، أشكركم على المنشور عدد 21 لسنة 2023 الصادر في 17 ماي المتعلق بحوكمة التصرف في المباني وفي الفضاءات الجامعية وترشيد استغلالها وترشيد استهلاك الطاقة والمياه، جيد أن نصدر منشورا يتناول مختلف جوانب الحوكمة وأخص بالذكر المسألة التي تهمني حاليا في تدخلي الفقرة الأخيرة، ترشيد استغلال الفضاءات: "تبعا لتراجع عدد الطلبة لعدد المؤسسات وبهدف حسن التصرف في الممتلكات العمومية، يستوجب ترشيد التصرف في البنية التحتية المتوفرة بالمؤسسات الجامعية وذلك بالعمل على الاستغلال الأمثل للفضاءات والتجهيزات بمختلف المؤسسات، خاصة التي شهدت تراجع عدد طلبتها وتمكين المؤسسات الجامعية المجاورة التي تعرف اكتظاظا أو التي تعمل في بناءات مسوغة من المساكنة ومن الاستغلال المشترك للفضاءات وللتجهيزات المتوفرة"

لا أدري سيدي الوزير، هل تابعتم تنفيذ هذا المنشور، لأننا في تونس نشهد زخما كبيرا جدا من النصوص التي تتجه نحو الحوكمة ولكن على مستوى التنفيذ نرى أن مؤشرات الفساد في تونس الأعلى والأكثر ارتفاعا في أغلب دول العالم، إذا كنت لا تعلم فلتعلم سيدي

الوزير، ففي جامعة القيروان مثلا، كلية رقادة التي تستوعب قرابة 12 ألف طالب والكثير من زملائي درسوا هناك ولكن اليوم يوجد بها أقل من 2000 طالب والحال أن في القيروان يوجد قرابة الخمس جامعات على وجه التسوغ.

هذا غير معقول وهذا يعتبر إهدارا للمال العام، هذا فضاء عمومي بإمكانه أن يستوعب جميع الطلبة في القيروان لماذا ما زال هناك تسوغ؟ أرى أن هناك شبهة تواطؤ وهناك تمعش من عمليات الكراء هذه من الطرفين، من المستفيد الذي هو صاحب المحل ومع من أبرم معه الصفقة، لا يوجد لدي أي تفسير آخر والمناشير إذا لم تكن لتنفذ، فلا جدوى منها وبالتالي أدعوكم إلى شيء من الحزم في التعاطي مع هذا الموضوع وهذا لا يخص سوى القيروان بل مختلف الجامعات، هناك سوء توزيع للفضاءات وللإمكانيات وما زلنا نتسوغ في حين أن هناك فضاءات فارغة ونحن نعلم بأن عدد الطلبة قد تراجع بعدد كبير جدا خلال السنوات الأخيرة.

من جهة ثانية السيد الوزير، أريد أن أطرح موضوع الجامعات الخاصة والجامعات العمومية، لقد أشار زميلي ظافر الصغيري إلى مشكل المهندسين المعماريين، لدينا جامعات في نفس الاختصاص أو في نفس التخصص فيها الخاص وفيها العمومي وفي الأخير يتحصلون على ديبلوم ويتجهون إلى سوق الشغل.

لماذا لا نتعاطى مع هذا الموضوع مثلما نتعاطى معه في الثانوي، لدينا شهادة بكالوريا موحدة يؤمها أو يتجه إليها أبناء المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية وبذلك نحل هذا الإشكال ونعطي مصداقية لشهادتنا ونحترم أيضا مبدأ المساواة بين المترشحين، يكون هناك ديبلوم وطني لحل هذا الإشكال.

الجانب الآخر، السكن الجامعي: الحق في السكن هو حق مكفول يفترض أن يستفيد منه جميع الطلبة والطالبات، سأمدكم بحالة طالبة "condidat libre" مع الأسف، تحصلت على البكالوريا في سن متقدم سنة 2022 وكان سنها آنذاك 25 سنة تمتعت بالسكن لسنة وحيدة وقد تدخلت شخصيا ولكن وجدت الإشكال في المنظومة الإلكترونية التي تحرم من تجاوز سنهم 26 سنة من السكن وتحرم هذه الفتاة من الدراسة لأن وضعها الاجتماعي لا يسمح لها وقد تابعت هذا الموضوع مع مصالحكم وفي بداية السنة الدراسية ومع الأسف لم أجد له حلا.

الجانب الآخر سيدي الوزير، هل علمتم، أظن أنكم على علم بعريضة وصلتكم من باريس حول وضعية البعثة الجامعية والتربوية في باريس وتجاوزات المشرفين عليها، أصحاب العريضة يتوجهون إليكم بالقول: أنهم قاموا بالتحقق من تلك الملاحظات وممارسات المشرفين على البعثة ونخص بالذكر السيد مدير دار تونس، الذي كنا نلاحظ علاقاته المتطورة مع اللوبي الصهيوني في باريس، حيث منحهم في عدة مناسبات القاعة الكبرى لإحياء حفلاتهم وأنشطتهم، علما أن أغلب المشاركين في تلك الأنشطة هم من غير التونسيين ومن حملة جنسية الكيان الصهيوني كالنشاط السياسي " Eric Gozlan" الذي ساهم في حفل أقيم بباريس (وأظهر السيد النائب صورة الناشط السياسي) والسيد ميشال بوجناح الذي اعتبر في تصريحه الشهير العرب حيوانات وأقام حفلات صحبة الفنان الصهيوني من أصل جزائري "Enrico Macias" الداعم بل الذي شارك في كل حروب الكيان الصهيوني ضد العرب أقيم ذلك الحفل، يوم 23 ماي 2023.

لقد وصلتكم كل الوثائق في حين أن عددا كبيرا من الجمعيات التونسية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ستّ دقائق.

السيد أنور المرزوقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أردت سيدي الوزير استغلال فرصة مناقشة ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتقديم بعض الملاحظات حول هذا القطاع الاستراتيجي الذي انتميت إليه منذ سبتمبر 1996 في أعرق مؤسسة جامعية هي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

سأبدأ سيدي الوزير، بالملاحظة الأولى تخص نظام أمد، ألم يحن الوقت إلى تقويم هذا النظام لأن النتائج المسجلة حسب رأيي وهذا رأي شخصي يلزمني أنا، لم تكن في مستوى التطلعات والأهداف المرسومة. سيدي الوزير، هل أن هذا النظام نظام أمد لم يستجب إلى حاجيات الطلبة والنسيج الاقتصادي وإلى حاجياتنا الوطنية أم أن عدم تطبيقه على الوجه الأكمل كما هو الشأن بالنسبة إلى بقية البلدان التي بها نظام أمد هو المشكل الأساسي والحقيقي؟ لذا سيدي الوزير أدعوكم إلى استشارة وطنية واستفتاء الناس يعني الخبراء استشارة وطنية خصوصية يتم فيها تشريك جميع المتدخلين من أساتذة وإدارة وطلبة ونسيج اقتصادي وقطاع خاص قصد تقويمه تقويما صحيحا وموضوعيا قبل النظر في مسألة الرجوع إلى المنظومة السابقة منظومة "la maitrise" لأنه إن عدنا سيدي الوزير إلى منظومة الأستاذية فإن هذا سيطرح مشكلا كبيرا وقد لا يمكن تجاوزه لأنه سيطرح إشكالية تتعلق بمعادلة الشهائد الوطنية بالشهائد العلمية.

بالنسبة إلى التوجيه الجامعي "l'orientation universitaire" أثمن العمل الجبار الذي تقوم به وزارة التعليم العالي بكل شفافية إلا أن هذه المنظومة سيدي الوزير أصبحت في ظل المعطيات الحالية تمثل عائقا كبيرا أمام أبنائنا وطلبتنا، سيدي الوزير لم يعد من المقبول ومن المعقول اليوم أن تلميذ نجح في مناظرة البكالوريا بمعدل 18 على 20 لا يمكن له الحصول على اختياره الأول لتحقيق أحلامه في زمننا "avec 18 de moyenne" يمكنه أن يختار ليس فقط "médecine" بل ما يريد وهذا من شأنه أن يصيب طلبة المستقبل بإحباط كبير "c'est une grande déception" ومن الممكن ذلك التلميذ أن يدخل في مشاكل نفسية وبدون الدخول في التفاصيل.

ما هو المعدل سيدي الوزير، الذي يمكّن أنجب التلاميذ من الحصول على اختياراتهم الأولى؟ هذا الموضوع أؤكد عليه سيدي الوزير لأنه بالنسبة إلينا أصبح موضوعا مقلقا لكل الأولياء، فالرجاء سيدي الوزير إعادة النظر في هذه المنظومة بكل موضوعية.

لدي سيدي الوزير طلب وأخشى من انتهاء التوقيت سيدي الرئيس، لدي طلب من كل أساتذة "l'école préparatoire" تحدثنا معا سيدي الوزير في السابق وأعيد الآن وهو طلب ملح، نابل سيدي الوزير فيها نسيج اقتصادي كبير وكامل جهة الوطن القبلي وفيها " une école préparatoire" لها وزن ولها قيمتها، فالرجاء سيدي

الوزير وهذه دعوة وطلب ملح من متساكني مدينة نابل ومن الإدارة ومن كل متساكني جهة الوطن القبلي وأنا كنائب على مدينة نابل أبلغ الرسالة أن يقع إحداث مدرسة "ENIT" بنابل وهي جديرة بذلك.

سيدي الوزير، جئت بمشروع وهو عمل جماعي في الحقيقة وهو مقترح إعادة هيكلة منظومة الدكتوراه سأتركه لكم فيه أربع أو خمس صفحات لأنه كما قلت انتميت يعني أتحدث كأستاذ في التعليم العالي، وهذا التصور هو تصور مشروع إعادة هيكلة لمنظومة الدكتوراه، رأيت الإخلالات وكل مساوئ منظومة الدكتوراه يعني المقترح هو إعادة هيكلة منظومة الدكتوراه تبدأ من الترسيم.

اليوم مشكل بطالة أصحاب الشهائد العليا فقد اتصل بي يوم أمس أصحاب شهائد الدكتوراه من قسم الانقليزية دكاترة في "civilisation anglaise" في التاريخ والجغرافيا حدث ولا حرج، في العربية في "toutes les sections confondues" ليسألوا ماذا فعل لنا السيد الوزير، إلى الآن هؤلاء الأشخاص هم في "dépression" سيدي الوزير ومن غير المعقول أن تتواصل هذه العملية، عندي " un plan de réforme de restructuration." سيدي الوزير يبدأ من الترسيم حتى للمناقشة التي رأيت فيها في الحقيقة العديد من الإخلالات والكثير وأعتذر عن الكلمة والمحاباة وسأعطيكم المقترح سيدي الوزير ولكم سديد الرأي وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي،

نرحب بكل الإطارات المرافقة للسيد وزير التعليم العالي،

نثمن جهودكم في الوزارة،

ميزانية التعليم العالي مهما زادت تبقى دائما منقوصة لأن تخصصاتها ومهامها متشعبة وتمس كل المجالات هي وزارة كل الوزارات.

من موقعي كخريجة الجامعة التونسية كلية العلوم بتونس لي فخر الانتماء العلمي والمعرفي للكلية، أم الجامعات بما حملته وتحمله من كفاءات عظيمة علمية ومعرفية فألف تحية للأحياء وألف رحمة للأموات في كل الجامعات.

بالرغم ما تزخر به الجامعات من كفاءات إلا أنها عاشت أزمات أشدها أزمة إنزال العلم لو لا تدخل بنت تونس وأبناء تونس، كما عصفت بها رياح التطبيع الثقافي بدعوى حوار الحضارات، كما أنه علميا وخياريا واستراتيجيا فخيار أمد نظام أمد لم يكن بالخيار الاستراتيجي الناجح فمن مشاكل التعليم العالي إهدار التجارب الناجحة التي تمت والتي صرف عليها ويصرف عليها الكثير لم تعط نتائجها في الميدان، لي أن أسأل ما هي استراتيجيات التعليم العالي كضرورة للبناء المطلوب الجديد في هذه المرحلة؟

ميدانيا في سليانة لدينا مشروع بناء مقر المعهد العالي للفنون والحرف برمج في سنة 2017 أُثير من جديد في سنة 2021 وهذه السنة 2023 بعد فرز العروض تقرر إرجاء إنجاز المشروع لقلة الاعتمادات المرصودة، تبين أن الوزارة لم تكن لها استراتيجية حقيقية واضحة في علاقة بالتعليم العالي في الجهات، سيدي الوزير نتمنى معكم أن لا نعيش إرجاء الإنجاز وإنما دعنا نفكر جميعا في الإنجاز ولو على مراحل، نريد أن تكون سليانة القطب الجامعي السادس للتعليم العالي في تونس إذن يجب علينا جميعا أن نسعى لإنجاز هذا المشروع بكل ما أوتينا من قوة ومن اعتمادات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد كمال فراح عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد كمال فراح

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والإطارات المرافقة له.

أكيد الجامعة التونسية لها العديد من نقاط القوة سنثمنها والأكيد أيضا هناك عديد المسائل في حاجة إلى المراجعة.

سننطلق بما هو إيجابي، بعض نقاط القوة في الجامعة التونسية هي أنها دخلت بعض الجامعات التونسية ضمن التصنيفات العالمية إذن أصبحت ترتب كجامعة المنار وجامعة صفاقس.

النقطة الإيجابية الثانية هو ما نلاحظه في الطلب المتزايد على خريجي الجامعات التونسية في سوق الشغل العالمية وهذا يدل على متانة التكوين وجودته.

ثم النقطة الثالثة هي بداية بروز الدبلوماسية العلمية كرافد من روافد التنمية، لكن هناك نقاط في حاجة للمراجعة أولها هياكل التسيير التي تتصف بازدواجية فهناك هياكل تنتخب وهناك هياكل تعين وعندما نتحدث عن التعيين بطبيعة الحال نتحدث عن الولاءات، عن التكتلات، عن المحاباة، عن المكافآت أيضا، إذن لا بد من توحيد المقاييس في هذه النقطة بالذات.

النظام التعليمي وقد تحدث عنه بعض الزملاء وهو نظام أمد، هذا النظام بعد 20 سنة من العمل الفعلي لا بد من مراجعته لأن به العديد من السلبيات ونرى خاصة بعض الدول في العالم عادت إلى نظام الأستاذية.

نقطة أخرى أيضا تتعلق بالقانون الأساسي الذي بات من الضروري إصداره بجوانبه الترتيبية والمالية بطبيعة الحال هذا بالتنسيق مع ممثلي الأساتذة.

مسألة الأجور لا بد أيضا أن تراجع في وزارة التعليم العالي وخاصة أجور "les vacataires" الذين يبقون مدة طويلة للحصول على أجورهم.

أيضا لجان الانتداب والترقية كثر عنها اللغط والحديث ولا بد من مراقبة عملها عن كثب ومن بين الأحداث التي تحدثت عنها وسائل الإعلام هي وقع انتداب أستاذ في أحد المؤسسات التربوية وقد اتهم بانتحال علمي من أكاديمية جزائرية، ثم ليس هذا فقط في الحقيقة تحدث العديد من الأكاديميين عن مسألة الفساد الموجود في الترقيات إلى غير ذلك ويمكن أن نذكر بعض الأسماء بالمؤلفات مثلا الأستاذ الأزهر الماجري في جحيم الجامعة تحدث عن ذلك، الأستاذ المولدي القسومي في كتابه قواعد لغة علم الاجتماع، في

مدونة المؤرخ الهادي التيمومي تحدث عن عديد الإخلالات التي تشوب النشاط صلب الجامعة.

نقطة أخرى هي مسألة إعادة النظر في التوجيه الجامعي من خلال الشعب، حدثني أحد الأصدقاء وهو رئيس قسم عربية بأحد المؤسسات الجامعية قال لي عنده قسم عربية تقريبا نصف المجموعة جاءت من شعبة اقتصاد وتصرف يدرسون ستة أشهر وبعد ذلك يغادرون لأنه ليس لهم القدرة على التمثل وعلى الفهم، ينقطعون عن التعليم ثم في التوجيه الجامعي نتمنى أن تتم مراجعة حتى التوجيه نحو المؤسسات التعليمية نتمنى أن لا نقوم بإبعاد تلاميذنا باعتبار إشكالية النقل والكراء إلى غير ذلك وهو ما يثقل كاهل العائلات هذه. أبرز النقاط التي أردت ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية لها أربع دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

صباح الخير سيدي الرئيس،

صباح الخير سيدي الوزير،

مرحبا بإطارات الوزارة،

اليوم أنا لست النائبة بل الدكتورة عواطف الشنيتي اختصاص "Physique spécialité matériaux avancés"

صباحكم خير صباحكم وجيعة،

سيدي الوزير، اليوم من المفروض أن يكون مكاني في "laboratoire" أو في الجامعة لكن ها أنني موجودة هنا وسأذكرك لقد زارنا رئيس الحكومة السابق في الوزارة وقال بأنه سيقع انتداب 800 سنة 2020 و800 سنة 2021 و800 سنة 2023، اليوم حتى المناظرة التي صارت مؤخرا لدي زميلي من ذوي الاحتياجات الخصوصية لم ينجح فالمناظرة التي تقومون بها غير صحيحة لا تنتدبوا الذين يستحقون فهي تتم بالمحابات.

السيد الوزير، اليوم الوزارة تطلب منا إنجاز مشاريع كما تعلم عندما نذهب للبنك يطلبون ضمانا يعني شهادة الدكتوراه في تونس ليست ضمانا، شهادة الدكتوراه في تونس لا شيء.

زملائي، كنت حاضرة في الاعتصامات في جوان 2020، هذا في جانفي 2022، الدكاترة اليوم يعملون في المقاهي، الدكاترة اليوم عمال بناء، الدكاترة نخبة تونس أنجب النجباء، أمهاتهم عملن كمعينات منزلية واشتغلن بالفلاحة وفي العديد من المجالات لكي يصبحوا دكاترة ويرفعون رؤوسهن بهم، اليوم يأخذون مصروفهم من عند أمهاتهم اليوم الرجال الدكاترة ماكثين في المنازل لا يريدون الخروج ليروا الناس، اليوم في الأعراس وفي المحافل أصبحنا حديث الناس لأننا تعلمنا، لأن تونس لم تعطينا قيمتنا، لأن الناس ظلمتنا، لأن الدنيا ظلمتنا، لماذا؟ لأنه ليس لدينا من يشغلنا لأننا أبناء الجهات ليس لدينا من يشغلنا أو يجد لنا وظيفة حتى بـ "contrat" سيدي الوزير، الشمال الغربي أنا من باجة بحثت عن وظيفة ولم أجد فقمت ببعث مشروع خاص لكن زملائي المهمشين الذين نسيتهم الدولة.

السيد الوزير، اليوم هذه الإطارات ستقول لكم لا تقوموا بأي استراتيجية مما تحدث عنها الزملاءالاستراتيجية هي توظيفنا وإيجاد حلا لـ 4000 دكتور عاطل عن العمل أصبحت أستحي أن أقولها أناس درسوا 10 و12 سنة بعد الباكالوريا ظلوا 15 سنة في "les laboratoires" كيف تفعل تونس بهؤلاء الذين درسوا؟ تريدوننا أن نقوم باستراتيجية تعليم وتعليم عالي وقانون و4000 محتقرون ومنسيون اليوم.

سامحوني زملائي كنت سأقوم بمبادرة تشريعية لأوظفكم وأجد لكم حلا لكن دستوريا ستسقط اليوم سأناشد وسأطلب من الأستاذ الرئيس الأستاذ الجامعي قيس سعيد أن يجد حلا لـ 4000 عاطلا عن العمل، هؤلاء أبناء تونس، هؤلاء الذين تناسوهم، هؤلاء من يجب أن تركز كل الاستراتيجيات عليهم لكي نعطي أملا ونقول لم يقع نسيان هؤلاء الذين درسوا فهم النخبة شرف تونس "normalement" نوضع فوق الرؤوس ولا ننسى ونضرب ونهان ولا يستمع إليك أحد كان ولم آت إلى هنا إلا لأدافع عن الدكاترة ويجب إيجاد حلا للدكاترة وسامحوني سامحوني.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائبة المحترمة عواطف الشنيتي، مرحبا مجددا السيد وزير التعليم العالي والوفد المرافق،

سيد الوزير، التعليم العالي شأنه شأن مختلف قطاعات التعليم إنما يعد قاطرة البلاد حيث أنه يسهم في إعداد النشء من خلال تخريج الكوادر العلمية والتقنية والإعلامية.

سيدي الوزير، إن إعداد العقول هو من أنبل المهام التي تبنى عليها ريادة الدول وعليها تتأسس قيم الشعوب.

الكلمة للنائب المحترم الفاضل بنتركية عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

السيد الفاضل بنتركية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للجنة على التقرير المقدم ومرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق.

سيدي الوزير، نثمن لكم ولوزارتكم الندوة حول موضوع الجودة الذي التأمت مؤخرا وأقيمت أظن بجامعة المنار بتونس، وكلنا حزم وثقة أن لا مكان لتطوير وإصلاح التعليم العالي إلا بتطبيق معايير الجودة ونحن السيد الوزير مستاؤون لعدم دعوة أهم المختصين والخبراء في هذا الميدان في تونس حيث لنا عدة خبراء لهم ما يقولون في هذا الموضوع وأعرفكم بنفسي أنا الفاضل بنتركية أستاذ جامعي وخبير بالجودة ولم تتم دعوتي.

كان لي تنسيقا مع وزارة التعليم العالي حيث حضرت السيدة نجلاء بودن عندما كانت رئيسة الهيئة للجودة في محاضرتي في الخارج وتمت دعوتي لمقابلة السيد الوزير آنذاك وتم إعداد برنامج مدروس وعلمي ومنسق، أين هي المتابعة؟

سيدي الوزير، تكريس الجودة وإدماج التعليم العالي في تونس يفتقد إلى هيكلة متكاملة فلا يمكن أن نتحدث عن موضوع الجودة بدون أن نتحدث عن هيئة وطنية للجودة والتقييم والاعتماد الأكاديمي وهذا المعمول به في أغلب الدول المتقدمة في العالم، فيجب أن تكون هناك إدارة في جميع الجامعات وأن تكون مصلحة في جميع الكليات وخاصة الجامعات والكليات الخاصة فلا يمكن مراقبتها إلا عن طريق هيئة الجودة والتقييم والاعتماد الأكاديمي

يجب أن تمر الجودة أولا بالبرامج ثم بالتخصصات ثم بالكلية وأخيرا بالجامعة، والتعليم الأهلي الخاص لا يكتفي تسليمه الترخيص فقط بل يجب أن تكون هناك متابعة وتقييم متواصل وبعدها الحصول على الاعتماد الأكاديمي.

سيدي الوزير، سنة 1993 كنت ضمن الفريق الذي أصدر نصف الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ينظم اللجان الفرعية للمعادلات واللجنة الوطنية للمعادلات، أعتقد أنه حان الوقت الآن بعد 30 سنة من العمل بهذا النظام أن يصبح العمل رقمي بالكامل نظرا لما يوجد في وزارتكم من خبراء في البرمجة والمعلومات فأعتقد أنه حان الوقت لكي يتم إدخال جميع الوثائق والشهادات العلمية مباشرة على نظام خاص بالمعادلات وتكون دراسة 80% من الملفات آليا لأنكم تعرفون الجامعات العالمية التي يمكن أن نسند لها المعادلة مباشرة وهناك ربما 20% يجب دراسة الملفات عن طريق اللجنة وهكذا نسهل الطريق لطلابنا وربحا للوقت.

سيدي الوزير، تبقى في كل سنة جامعية مشكلة بشأن المنح الدراسية والقروض والمبيت الجامعي وأعتقد أنه حان الوقت لإيجاد حل نهائي لهذا الموضوع.

هجرة الكفاءات والخبراء للخارج نعم هل هناك تواصل مع هذه الفئة من الخبراء والكفاءات؟ لا نقول أن لنا نقصا في البحث العلمي نعم لنا بحث علمي أنا مثلا لدي أربعة بحوثا علمية ولكن قدمتها في الخارج لم تتم متابعتي من طرف وزارتي كان من الأحسن أن تكون هناك إدارة لمتابعة كفاءاتنا وخبرائنا بالخارج حتى يتم التنسيق معهم وهكذا تكون لتونس عدة إنجازات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن بطلب من السيد الوزير نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق للاستراحة تفضل سيدي الوزير

(كانت الساعة العاشرة وثلاث وثلاثون دقيقة)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي

(كانت الساعة العاشرة صباحا وثمانية وثلاثون دقيقة)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذن الكلمةالآن للنائب المحترم السيد غسان يامون عن كتلة الأحرار له أربع دقائق والمقعد رقم 200.

السيد غسان يامون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي وكافة الإطارات المرافقة له،

سأنقل لكم السيد الوزير بعض من مشاغل الطلبة التونسيين في الجامعة العمومية التي لطالما كانت مصعدا اجتماعيا لكافة فئات الشعب التونسي وهي مكسبا من مكاسب الدولة الوطنية وبودنا المحافظة عليها، والجامعة التونسية العمومية تمرض ولا تموت وبإذن الله ستكون مصعدا اجتماعيا لكافة الطلبة وتكون طريق وصول لمصافي الوظائف في المجتمع.

أول شيء السيد الوزير سأتحدث عن الشروط المجحفة في إسناد المنحة الجامعية بخصوص ديوان الخدمات الجامعية، نرى أن شرط الدخل السنوي الصافي للعائلة المقدر بـ 5 آلاف دينار أي ما يقارب 429 دينار شرطا مجحفا يحرم آلاف الطلبة من العائلات المعوزة والتي تعيش الخصاصة من هذه المنحة التي تساعدهم في إتمام دراستهم الجامعية، مع العلم أن "smig" في تونس 459 دينار فكيف تكون شرطا للحصول على المنحة 429 دينار؟ نطلب السيد الوزير خاصة مع غلاء المعيشة والسكن الجامعي ومركزية التعليم في تونس وأن أغلب الجامعات في المركز بعيدة عن الجهات، نطلب تعميم المنحة الجامعية على عدد أكبر من الطلبة الجامعيين إن أمكنت ميزانية الوزارة.

في علاقة بالسكن الجامعي الشروط هي جد مجحفة خاصة في مرحلة الإسعاف لعديد الطلبة والكثيرون غير قادرون على الكراء، لذلك لما لا في منظومة إكترونية تسهلون عليهم الأمر وتكون هناك متابعة للحالة الاجتماعية حالة بحالة وتكون هناك سلطة تقديرية لشخص في إسناد بعض الطلبة إمكانية إتمام جميع مراحل دراستهم في السكن الجامعي.

كذلك في علاقة بالأكلة المقدمة السيد الوزير وأنتم قمتم بمجهودات كبيرة في متابعة المطاعم الجامعية ندعوكم أن ترفعوا في ميزانية المطاعم الجامعية وتحسنون من الخدمات المسداة للطلبة خاصة وأن بعض المطاعم والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، خدماتها رديئة جدا وتصلنا عديد التشكيات من الطلبة.

ثانيا، السيد الوزير في علاقة بالتخصصات الجامعية نحن نعرف أن هناك اليوم عديد الاختصاصات الجامعية غير مطلوبة في سوق الشغل التونسي ونعرف أن في علاقة بوزارة التشغيل والتكوين المهني لدينا مكاتب الشغل ونعرف أن آلاف من أصحاب الشهائد العليا العاطلين عن العمل لا يتوفر هذا الاختصاص ولكن تبقى وزارة التعليم العالي موفرة لهذا الاختصاص وتقوم بتوزيعه في عديد الجهات مثل صفاقس وقابس وتونس والمنستير وهو غير مطلوب في سوق الشغل، فلما لا تتم مراجعة الخارطة الجامعية والاختصاصات الجامعية لكي يضمن الطالب التونسي أن يجد حظه في سوق الشغل حالما ينتهي من دراسته؟

في علاقة بالأمن السيد الوزير لما لا وخاصة في المبيتات الجامعية ورأينا عدة عمليات اقتحام خاصة في المبيتات الكبرى للفتيات في العمران مثلا لما لا يتم تركيز نقاط أمن قارة لحمايتهم من ظاهرة النشل والتحرش؟

نفس الشيء في علاقة بالجامعات الكبرى في حرمها خاصة يتعرض عديد الطلبة لعملية سرقات، بالتنسيق مع وزارة الداخلية تركيز نقاط أمن دورية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية له تسع دقائق.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

السيد الوزير، مجال إشرافكم في الحقيقة كبير جدا ويخص مؤسسات جامعية سواء هنا في تونس أو في خارج تونس ومنها أخص بالذكر في فرنسا أين تشرف وزارتكم على مؤسستين وهي دار تونس والبعثة الجامعية.

في هذا الإطار السيد الوزير عديد التشكيات المطروحة من جمعيات وطلبة وأولياء بخصوص التصرفات الواقعة في دار تونس.

في هذا الإطار السيد الوزير لدي بعض الأسئلة وأتمنى إجابات موضوعية ودقيقة.

السيد الوزير، ما هي المعايير المعتمدة لإسناد الغرف للطلبة التونسيين على مدار كامل السنة الجامعية؟ وهل تقوم مصالحكم المختصة بالوزارة بمراقبة هذه العملية أم لا؟

سؤال ثاني السيد الوزير، في إطار عديد التشكيات أيضا من طرف العديد من الجمعيات الناشطة بباريس مثلما قال زميلي السيد بدر الدين القمودي حول حرمانها من القاعة الكبرى بدار بورقيبة قصد القيام بحفلات وملتقيات ثقافية بينما يتم منح القاعة مجانا لجمعيات ذات خلفيات صهيونية معادية لقضيتنا المركزية فلسطين، القضية التي اتخذت فيها تونس موقفا مبدئيا من طرف جميع الأطراف وخاصة سيادة رئيس الجمهورية.

هنا على سبيل الذكر لا الحصر حضور ما يعترف عليه بضابط إسرائيلي إيريك قزلان وحضور ميشال بو جناح المعروف بمواقفه لإقامة حفل للفنان الصهيوني "أنريكو ماتياس" بتاريخ 23 ماي 2023.

أسألك السيد الوزير حول إشراف هياكلكم المعنية ومدى إحاطتكم بهذه الأنشطة وأهدافها هل تم التنسيق ما بينكم كوزارة ومؤسساتكم بالخارج ومدى اعتمادكم للرقابة السابقة واللاحقة لهذه الأنشطة حفاظا على مبادئنا الوطنية وحيادنا.

السيد الوزير، أيضا عديد الشبهات حول عمليات كراء المشرب لفائدة جمعية بنات الزعيم والذي تحول بقدرة قادر من مشرب إلى مطعم كامل الشروط بينما العرض الأول قدم على أساس كراء مشرب فهل قامت وزارتكم عبر مصالحكم المختصة بالتثبت من صحة وسلامة إجراءات الكراء؟

سؤال آخر السيد الوزير، ما هو موقفكم من انتصاب إذاعة بدار تونس متحوزة بفضاءات كانت مخصصة للطلبة للنشاط فيها علما وأن هذه الإذاعة لم تعرف لها أي نشاط أو إضافة تذكر لفضاء دار تونس وللطلبة التونسيين، وهنا السيد الوزير على خلاف ما جاء في التقرير الإذاعة لم تكن صوتا للطلبة وأتوجه بالسؤال ما يفيد الاتفاقيات المبرمة مع إذاعة "RTU" وماذا أضافت هذه الإذاعة للطلبة التونسيين؟ أين التقارير التي تم على إثرها نشر هذا الكلام؟

السيد الوزير، في هذا الإطار المعمول به حول تكليف رئيس البعثة الجامعية هو خمس سنوات والحال أن رئيس البعثة الحالي مازال مواصلا في تجاوز للمدة المحددة.

هل وقع التمديد على غرار المقتصد ربما لهذا الأخير تبريرات مهنية وهل لكم السيد الوزير برنامجا للقيام بالتدقيق في التصرفات الإدارية والمالية لهذه المؤسسة التي نعتز بها ونريدها أن تكون محايدة وبعيدة عن كل التجاذبات السياسية في احترام لمواقف تونس ولقرارات سيادة رئيس الجمهورية.

وهذا الشيء السيد الوزير كان محل عريضة بتاريخ 14 نوفمبر 2023 موجهة إلى مصالحكم وإلى مصالح وزارة الخارجية والسيد الرئيس تحرى وقام بما يلزم في هذا الإطار وعليه لكم مواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة في تناغم مع سيادة رئيس الجمهورية.

السيد الوزير، بعض المشاريع المعطلة وهنا أخص بالذكر جهة القيروان سأسألك عن أشغال بناء مقر المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالقيروان الكلفة 14500 ألف دينار، سنة الإدراج بالميزانية سنة 2017.

أشغال بناء مقر المعهد العالي للدراسات القانونية والسياسية بالقيروان سنة الإدراج بالميزانية 2014.

أشغال إحداث وبناء مقر المدرسة الوطنية للمهندسين بالقيروان سنة الإدراج بالميزانية 2009 والأرض موجودة.

طبعا السيد الوزير لن أحملك مسؤولية كل هذه السنوات ولكن نريد في إطار هذه الحكومة وعلى كلام لسان السيد رئيس الحكومة أنها حكومة إنجاز وعمل نريد أن ننطلق على الأقل في العمل وفي الإنجاز.

أشغال بناء منصة علمية تكنولوجية ومركز بريد بأرض المركب الجامعي دار الأمان.

اقتناء المدخر المخصص لفائدة جامعة القيروان التابع للوكالة العقارية للسكنى.

أشغال بناء المبيت الجامعي الأغالبة بالمقسم المخصص لفائدة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتقسيم الصحابي خمسة بالقيروان.

السيد الوزير، هناك العديد من المشاريع المعطلة ونريد الاستماع لمواقف الوزارة في هذا الإطار.

السيد الوزير، في ديوان الخدمات الجماعية بالوسط هناك العديد من التشكيات في ولاية القيروان في المطاعم وغيره من حيث نوعية الأكلة المقدمة ونوعية التجهيزات الموجودة، على سبيل الذكر لا الحصر مطعم ابن الجزار ومطعم صبرة برقادة نوعية الأكلة ونوعية التجهيزات والشيء الذي يحدث لا يحترم كرامة الطالب التونسي ولدي شيء موثق بالصور وبعض ما يقال من مدير في حق القيروان إن كان صحيحا فهو مردود عليه وللقيروان من يدافع عليها وبكل شراسة.

العون ألفة السالمي السيد الوزير وإيقافها عن العمل وما رافق ذلك من حديث عن تلاعب بالإمضاء وما يروج عن تدليس وتلاعب بوثائق إدارية.

السيد الوزير، نريد أن نعرف هنا مدى استعدادكم لفتح تحقيق وإجراء ما يلزم في هذا الإطار وإعادة الحق إلى أصحابه إن وجد.

السيد الوزير، وضعية المؤسسات الجامعية بولاية القيروان مثلما قلنا مؤسسة كلية رقادة التي كانت قطبا جامعيا كبيرا وكأن هناك توجها ممنهجا لضرب هذه المؤسسة مثلما قال الزميل حيث كان فيها ألف فأصبحت وكأنها مكانا مهجورا فما هي استعداداتكم في هذا الإطار؟

السيد الوزير، هناك فتاة طالبة من ولاية القيروان توفيت في مبيت على ما أظن في قصر هلال من ولاية المنستير وحينها يقال أن الحارس أغلق الباب وذهب في حال سبيله فأين مديرة المبيت السيد الوزير؟ لو كانت موجودة ومقيمة في المكان هناك لما حدثت حالة الوفاة ولا نستهتر بروح بشرية وطالبة تتوفى في تلك الظروف لأننا نعرف أن هناك بناء مقر سكنى آخر بمبالغ هامة، نحترم أموال الدولة ونحافظ على الأموال العمومية ونحافظ على الروح البشرية.

السيد الوزير أطلب منك إعطاء القيروان حقها في هذا الإطار وهي منارة علمية على مر التاريخ، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد لطفي السعداوي عن كتلة لينتصر الشعب له ست دقائق.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس،

السادة النواب،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والوفد المرافق،

السيد الوزير باعتباري من خريجي الجامعة التونسية والجامعة الفرنسية كانت لي الفرصة للقيام بمقارنة نقدية ومقارنتي بين الجامعتين وفي هذا الإطار أطرح بعض الأسئلة على سيادتكم تتعلق بسير الجامعة التونسية من أجل إصلاح ما يجب إصلاحه.

أولا، أعرف أن الجامعة دورها تكويني وهي مرحلة سابقة للبحث عن الشغل والدخول في الحياة المهنية إلا أن ما نلاحظه أن الجامعة ظلت على حالها منذ سنوات ولم تغير من نوع التدريس وتوزيع الشعب لحاملي البكالوريا باعتبارها شعبا لا تتلائم وسوق الشغل والأقلية منهم يجدون حظهم في إيجاد عمل بالخارج، حيث ظلت الشعب الأدبية تعاني من الركود وتفاقم نسب البطالة فلماذا لا يقع غلق بعض الأقسام في المرحلة الأولى حتى نسد الطريق وإجبار الطالب على إيجاد شعبة أخرى يتحصل فيها على تكوين له فائدة تشغيلية؟

ثانيا، إن توجه وزارتكم إلى تطبيق نظام الإلحاق للتدريس بالجامعة التونسية نفهم منه أن الجامعة تعيش نقصا فادحا في عدد المدرسين والحال أن المتحصلين على شهادة الدكتوراه يعدون بالآلاف فمتى ستعطي وزارتكم الأولوية لأبنائنا الدكاترة؟

ثالثا، متى ستقطع وزارتكم قطعا نهائيا مع إسناد الساعات الإضافية للمدرسين المرسمين؟ والحال أن العديد من الدكاترة يعانون البطالة وسيادتكم تعرفون ثمن الساعة الواحدة وأعرف أن هناك من يتحصل تقريبا على راتبين.

رابعا، متى ستقع مراقبة لجان الانتدابات التي مازالت تتلاعب بمشاعر ومستقبل الدكاترة المعطلين عن العمل وأضرب لك مثلا سيدي الوزير أن لجنة من اللجان خلال السنة الفارطة قامت بانتداب شخص وقع ترسيمه في شهادة دكتوراه سنة 2020 وتحصل عليها سنة 2023 وهنا يبدو الأمر طبيعيا جدا إلا أنه قام في نفس الفترة بنشر خمسة كتب و40 مقالا فهل يعقل هذا على المستوى الزمني فقط؟

خامسا، أنتم تعرفون جيدا عدد الطلبة الذين يدرسون بالخارج ويتمتعون بمنح من الدولة التونسية أغلبهم يعانون من ظروف مادية صعبة تجعلهم يشتغلون في قطاعات تمس من كرامتهم وتعطل تفوقهم الدراسي فلماذا لا يقع الترفيع في المنحة؟ لكن في نفس الوقت يتعهد كل طالب بإرجاع ما تم صرفه عليه طيلة مدة دراسته حتى يتسنى للدولة أن توفر منح لباقي الطلبة الراغبين في الدراسة خارج أرض الوطن على أن يعفى كل طالب من إرجاع هذه المصاريف في صورة عودته للعمل بأرض الوطن لأنه في الحقيقة يجب أن يرد الجميل للوطن الذي وفر له كل الإمكانات للنجاح ولكن في الأخير يقدم هدية للشركات الأجنبية.

سادسا، يجب القيام بمراقبة ميدانية للمخابر ومراجعة ما يمكن تقديمه للتنمية العلمية والاقتصادية وإلا لماذا نواصل في استنزاف المال العام؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس،

صباح الأمل والفخر، صباح أمل الذي عشنا عليه والانتصار في غزة وفخر في استقبال الدولة التونسية لجرحى العدوان الصهيوني في الحقيقة اليوم تونس تقوم بالاستثناء ونؤثر على أنفسنا ولو كان بنا خصاصة.

لا يمكن أن أبدأ يومي السيد الرئيس بدون أمل وأنا أرى هذه الصورة للطفلة الصغيرة من جرحى العدوان الصهيوني وهي بين أيادي أمينة في تونس ومرحبا بهم في بلادهم الثانية.

صباح الخير السيد الوزير وللوفد المرافق لك،

في الحقيقة سأبدأ بشيء إيجابي، أريد مباركة جامعة تونس المنار تألق وطني ومغاربي وعربي حسب ما جاء في تقرير التصنيف الدولي تايمز للتعليم العالي لأفضل الجامعات العربية لسنة 2023 الذي نشر مؤخرا "احتلت جامعة تونس المنار المرتبة الأولى وطنيا والمرتبة الأولى مغاربيا والرتبة 25 عربيا من مجموع 161 جامعة شملها التصنيف".

اليوم ومنذ اعتماد كلية المنستير وهي آخر كلية أصبحت كل كليات الطب في الجمهورية التونسية متحصلة على الاعتماد الدولي هذه هي الأشياء الإيجابية التي أريد أن أبدأ بها يومي السيد الوزير.

لكن لدي طلب ورسالة من طلبة اللغات قالوا لك السيد الوزير أننا نبقى ثلاثة أشهر بعيدين عن عائلاتنا جراء الدروس الكثيرة والعطلة بأسبوعين هل سيركنون فيها إلى الراحة أم للمراجعة لذلك يجب تمديد فترة المراجعة ويطالبون بالتمديد بأسبوع هذه رسالة لا بد من تبليغها لكم.

السيد الوزير، هل تم ضبط شروط التسجيل للطلبة الدوليين في برنامج الدكتوراه خاصة أنها مصدر تمويل أعرف أنك توجهت نحو قرار التأجيل وأنا أتفهمه لأسباب نعرفها جميعا لكن اليوم لا بد أن نعد أنفسنا للسنة المقبلة من الآن.

السيد الوزير، سأتحدث معك الآن "en tant que juriste" فأنا خريجة كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس واليوم نلاحظ عدة قضايا مرفوعة بالمحكمة الإدارية وعدة شكاوي مقدمة لوزارتكم مباشرة هذه القضايا تتعلق بالمناظرة الأخيرة والانتدابات وهناك أحكام ابتدائية صدرت فكيف تعاملتم معهم كوزارة؟

السيد الوزير، لن أشخص الوضع والجميع على علم به وهذا أساسا راجع لضعف الميزانية لكن أنا سأقترح حلولا:

أولا، فصل البحث العلمي عن وزارة التعليم العالي باعتباره قطاعا بهم كل وزارة وتخصيصه بهيكل مستقل يهتم بالبحث العلمي ومرتبط بكل الوزارات والقطاع الخاص والعام وتخصيص ميزانية واضحة ومهمة للبحث العلمي والتجديد والدراسات الإستراتيجية.

ثانيا، إصلاح القوانين والتشريعات التي تهتم بالبحث العلمي وجعله ينفتح على كل الوزارات وإدراج شهادة الدكتوراه في السلم الوظيفي وفي الاتفاقيات التي تنظم العمل بالقطاع الخاص.

ثالثا، إصلاح قوانين الانتدابات والترقية وتحديث الآليات المعتمدة عبر رقمنة الإدارات في بلادنا ليصبح الانتداب والترقية مواكبا للتطور العلمي ويبتعد عن كل سبل الاخلالات والتجاوزات.

رابعا، ربط المخابر والجامعات بمؤسسات الدولة بالمناطق الجهوية لأجل التركيز على مشاكل البلاد في كل مجال وإيجاد حلول علمية تطبق مباشرة وبذلك يكون هناك استثمار جهوي للبحث العلمي وربط بمشاكل الدولة الحقيقية وتطبيق لكل البحوث على أرض الواقع مع تطوير اقتصاد بلادنا ليستجيب لمتطلبات السوق العالمية.

اليوم السيد الوزير على مخابر البحث التونسية والجامعات التونسية أن يتكاتفوا جميعا لإيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها كل القطاعات والمؤسسات.

خامسا، تشجيع الشركات الخاصة جبائيا على الاستثمار في البحث العلمي وبات من الضروري خلق اتفاقيات شراكة وتعامل بين مؤسسات الدولة والشركات الخاصة فيما يخص المناظرة والانتدابات وشكرا السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية إلى السيد الوزير والوفد المرافق له وتحية لكافة أساتذتنا ودكاترتنا في الجامعة التونسية.

السيد الوزير، أولا سأبدأ برسالة للدكاترة المعطلين عن العمل واتفاق تم في سنة 2021 في إدماج 3000 نعرف أن الوضعية المالية العمومية صعبة جدا لكن يجب أن يشعروا بأن هناك حلولا في القريب العاجل.

أرى أن هناك إجراء إيجابي من مجموعة قابس خاصة الأساتذة الجامعيين الذين أحيهم خارج أرض الوطن خرجوا في "coopération" هي إعادة هيكلة الموارد البشرية أعانهم الله وهم يشرفون تونس لكنهم يحتسبون على عدد الأساتذة في الجامعة التونسية، يجب إيجاد حلول لهؤلاء الأساتذة وإدماج الدكاترة الذين يتمتعون بعقود هذا هو العدل لأنهم نظموا حياتهم في الجامعات الأجنبية على الأقل يقع إدماجهم.

أتساءل عن ارتفاع عدد العرضيين والملحقين بمؤسسات التعليم العالي هناك ارتفاع للعرضيين كبير جدا.

السؤال الثالث يتعلق بإستراتيجية الوزارة في التقسيم الجديد للأقاليم وهنا نشير إلى الإقليم الخامس وإحداث كلية طب به وكما تعرف في ولاية قابس هذا مطلب وحق وهذا الملف تاجر به عديد السياسيين في السابق لكننا هنا في دولة البناء، لذلك ما هي إستراتيجية الوزارة السيد الوزير لإحداث كلية الطب بولاية قابس؟ وكما تعرف أن ولاية قابس لها جامعة قابس ومن هنا نتوجه إلى المشروع المعطل الذي يوجد به ثلاث إتفاقيات لا أعرف أين وصلت؟

مسألة مشروع المعهد العالي للمنظومات الصناعية فهذا المشروع تحوم فيه شبهات بالرغم من أن هناك ثلاث اتفاقيات لكن المشروع بقي معطلا بصراحة، هناك صعوبة كبيرة وبودنا حلحلة المشروع المعطل للمعهد العالي للمنظومات الصناعية وكما تعرف التوجه وقد خصصت جلسة وزارية للمشاريع المعطلة لذلك أشرنا لهذا المشروع ونتمنى منكم تناول الملف السيد الوزير.

في إطار التوجه نحو إعادة الدولة للقطاع الفلاحي لسالف إشعاعه والتعويل على الذات وهناك مطلب هو برمجة مركز البحوث الفلاحية بولاية قابس، نتمنى أن يقع إدراج هذا المركز وتعرف ولاية قابس أصلها ولاية فلاحية لكن للأسف نتيجة سياسات قديمة أصبحت ولاية صناعية ملوثة نتمنى بهذا المركز خاصة أن ولاية قابس تمتاز بثلاث ساعات شمس إضافية على بقية الولايات وتمتاز بفلاحة بثلاث طبقات النخل وشجر الرمان وتعرف بالحناء وهذه الطبقة الثالثة.

نريد أن تتوفر المراكز في جميع الولايات فكل ولاية تتميز بخصائص طبيعية وجغرافية وخاصة التوجه نحو التعويل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الطيب الطالبي غير منتمي له خمس دقائق.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والإطارات المرافقة له،

صباح الخير للجميع وللسادة الزملاء،

السيد الوزير انتظرنا منذ 25 جويلية 2021 إصلاحات كبرى في صلب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خاصة مراجعة التوجيه الجامعي وبعض الشعب التي لم يعد لها مكان في سوق الشغل خاصة المواد الأدبية الغير مرغوب فيها ولم يعد لها مكان في سوق الشغل والتركيز هنا على شعب مطلوبة لدى سوق الشغل وانفتاح الجامعات والمعاهد العليا على المؤسسات الصناعية والخدمية في البلاد وخارجها، ثم انتظرنا إعادة اعتبار للدكاترة المعطلين عن العمل فهؤلاء هم القدوة ورأس المال مليارات أنفقت عليهم المجموعة الوطنية لكن يجدون أنفسهم في الشوارع ومعتصمين في الوزارة ومنكل بهم وهذا لا يليق بتونس بعد 25 جويلية 2021.

السيد الوزير، ما نلاحظه في وزارتكم التي لا تزال تعاني من التسيب وغياب تحمل المسؤولية هنا نستحضر حادثة الطالبة فاطمة الهداجي ابنتي وتلميذتي درستها في المعهد الثانوي الشاذلي عطاء الله بالقيروان توفيت في أحد المبيتات الجامعية بالساحل لأنها من أرياف القيروان النائية، يغيّب اسمها اليوم ولم تأخذ حظها بل بالعكس يتم تحميل المسؤولية إلى الحارس الليلي والحال أن الحقيقة غير ذلك فالحارس الليلي عندما يجد التسيب في الإدارة ككل وغياب منزل وظيفي داخل المبيت لمديرة المبيت فبالضرورة يغلق المبيت ويغادر فتختنق وتموت هذه الطالبة فبأي ذنب قتلت؟ كلنا نتحمل هذه المسؤولية.

سيدي الوزير، من ناحية أخرى جامعة القيروان التي تضم ولايات القيروان، سيدي بوزيد، القصرين ولايات مرتبة ثانية تعاني العديد من الاخلالات والتجاوزات.

تجميد العديد من الإطارات داخل الجامعة دون أي إجراء قانوني صحيح، إطارات تتقاضى في مرتبات شهرية دون القيام بأي

عمل بالمقابل يتمتعون بأجورهم فأين الإجراءات الإدارية وأين مصالحكم لتفقد جامعة القيروان التي تعاني الأمرين؟

سيدي الوزير، جامعة القيروان العديد من المؤسسات فيها على وجه الكراء ولدينا مركب جامعي برقادة يعني تقريبا يكاد يكون مهجورا والزملاء سبقوني وذكروا بأن هذا القطب الجامعي بكلية رقّادة للعلوم الإنسانية كانت تضم أكثر من 17 ألف طالب وقبلة لجميع الطلبة من الداخل والخارج اليوم عدد الطلبة لا يتجاوز الألف وبالعكس العديد منهم يطالبون بالخروج من هذه الوزارة.

سيدي الوزير نقطة أخرى، وزارتكم تنتهج سياسة خنق الإبداع وإحباطه فالعديد من الأساتذة الجامعيين يتم تعطيل مناقشة بحثهم ونذكر أستاذ الانجليزية عادل بحرون وأستاذ الفلسفة وهو أستاذي حاتم النقاطي الذي إلتجأ إلى القضاء لإنصافه وتم له ذلك سنة 2018 لكن تتعنتون في تنفيذ هذا الحكم وحرمان باحث في مناقشة رسالته وحرمانه من الترقية وهو على أبواب التقاعد فلماذا هذا سيدي الوزير؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

مجددا مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الإطارات المرافقة له،

لا يمكن أن نمر على وضعية الجامعة التونسية ووزارة التعليم العالي ككل دون الثناء على المجهودات التي تقع من الوزارة ولكن رغم المجهودات التي تبذل وتذكر فتشكر إلا أنها تبقى الهنات متواجدة ومتوفرة وهذا لا تتحمل وزره هذه الوزارة لأنه من تداعيات ومن نتاج السياسات السابقة التي غابت فيها الرؤية والتبصر وخاصة التنسيق بين الوزارات المعنية، وهي ليست وزارة التعليم العالي فحسب بل كل الوزارات في الحقيقة معنية بمد اليد للخروج بنظرة ورؤية استشرافية من خلاله نحقق ما نحتاجه وما نصفه اليوم بحوكمة التعليم.

على المؤسسات التي تعنى بالتعليم أن يكون لها رؤية شمولية مشتركة حتى نتلافى ما حصل وبالأساس يتمثل في حالات البطالة والعاطلين عن العمل وخاصة حاملي الشهادات العليا وحاملي الدكتوراه.

اليوم إذا أردنا أن نشخص ونقيّم عمل الجامعة التونسية نركز على نقطة متمثلة في الكفاءات التونسية أو الأدمغة التونسية التي هاجرت هذا له واجهتان.

الواجهة الأولى كنقطة قوة متمثلة في الاعتراف بهذه الكفاءات في مختلف أنحاء العالم ولكن الجانب الثاني الذي يمثل نقطة سلبية هو عدم الاستفادة من هذه القدرات.

اليوم لا بد من وضع سياسة استشرافية ورؤية تشاركية للاستفادة من هذه الكفاءات وهذا يجرني للحديث عن مدى معالجة الإشكاليات العالقة الإشكاليات التي تشكو منها مختلف المجالات سيما المجال الاقتصادي الاستثماري، فلا بد اليوم من الاستئناس بمخرجات البحث العلمي في الجامعات التونسية لأن في الحقيقة نعرف أن هناك مبادرات في هذا المجال مهمة جدا ولكن للأسف الشديد الوزارات المعنية لا تمد اليد للاستفادة من هذه الخبرات وهذه البحوث الكفيلة في الحقيقة بحل الإشكاليات خاصة المتعلق منها بشح الماء والطاقات المتجددة.

اليوم لا بد من الأخذ بعين الاعتبار هذه البحوث ثم أريد العودة السيد الوزير إلى الثناء على المحطة الإذاعية الموجودة في دار تونس في باريس "RTU" وهي تقوم بمجهود كبير وتعطي صورة جميلة وتبلغ أصوات الطلبة التونسيين في الخارج فلا بد أن ندعم هذه المحطة لأنها تقوم بأشياء إيجابية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة التعليم العالي،

سوسة صغيرة ثم انطلق، هما تلميذان أحدهما تحت الجبل يقطن والثاني بجانب كلية الطب، الأول يقضي كيلومترات مشيا على الأقدام حتى يصل المدرسة ولا أحدثكم حين هطول الأمطار والثاني تمر حافلة لتأخذه إلى مدرسته.

ولا أحدثكم عن الفرق بين معلم الجبل ومعلم العاصمة كلا التلميذان يخضعان لنفس البكالوريا ونفس معايير التوجيه لكن ابن الجبل ينفل بـ 7% في قانون التوجيه ولا يحق له أن يتمتع بهذه النسبة في كلية الطب والهندسة عموما الكليات الراقية يتمتع بها قليلا في الكليات البسيطة.

سيدي الوزير، مادامت الدولة لا تستطيع الإحداث ونحن نحترم ذلك المالية العمومية وغير ذلك على الأقل نفلوهم ومتعوهم بهذا التنفيل.

القصرين منذ تونس الاستعمار، بورقيبة، بن علي، الترويكا، العشر سنوات الجميلة التي مرت علينا لم تتمتع إلا ببعض المعاهد البسيطة حتى أنها تنتج عاطلين عن العمل فتجد ابن تونس بعد البكالوريا وهذا عشته وعاشه العديد من الناس، ابن تونس الداخلية عفوا يحمل أدباشه على ظهره محمل بغطائه بمؤونته وسطل من البسيسة ولتر من زيت الزيتون وقد باع أمه وأبوه الدجاجات أو النعجة التي يرعاها حتى يواصل دراسته ثم يجد نفسه في غرفة مع أربعة من ضحايا تونس الداخلية في أحد المبيتات وضف إلى ذلك لا يتمتع إلا بسنة واحدة من المبيت.

بعضهم يجد نفسه في كلية ويقضي أربع سنوات وهو يستنزف دم أبيه أو أمه في بعض الأحيان يكون يتيم الأب ثم يتخرج بشهادة لا تتماشى مع سوق الشغل.

وعلى سبيل الذكر المعهد العالي البيوتكنولوجيا بالمنستير تخرج منه طلبة لهم الأستاذية في البيوتكنلوجيا الطبية لم تعترف بهم وزارة الصحة لتشغيلهم، كما لم تعترف بهم وزارة التربية وبقي يحمل تلك الوثيقة ليست لها أهمية.

سيدي الوزير، نلتمس منكم حلا لهذه الفئة القليلة وهم ليسوا بكثرة ثم يدخل على خط الجامعات الخاصة جامعات بعض الفئات بمعدل ضعيف لم يجد التلميذ بُدا إلا الالتحاق بالجامعة الخاصة ويحصل على شعبة راقية التي اجتهد لأجلها وتعب ذلك التلميذ 17 و18 و19 معدل فيسبقه بـ 9 معدل ثم يتحصل على شهادة راقية وينافسه في سوق الشغل علما بأنه قد أجرى امتحانات ليست وطنية بل خاصة بتلك الجامعات الخاصة.

سيدي الوزير، أدعوكم إلى تعميم الامتحانات بكالوريا وطنية وتاسعة وطنية وسادسة وطنية حتى تكون الامتحانات وطنية. أهذا عدل؟ أهذا منطق في دولة في فصلها 25 في دستورها تتحدث عن احترام كرامة البشر وفي فصلها 23 تتحدث عن تساوي الحقوق والواجبات وهذا في الدستور التونسي آخر دستور؟

وبما أننا في التساوي والتسوية حان الوقت لإحداث أو برمجة كليات جديدة تتماشى مع سوق الشغل وطبيعة الجهة وأحدثك عن القصرين مثل الرخام والفلاحة ونعرف لا يمكنكم أن تحدثوا الآن ولا يوجد المال على الأقل برمجونا في 2050 ليس في ذلك مشكل وهذا في إطار تواصل الدولة.

وقد راسلوكم من القصرين من أجل الإجازة في الرخام ومن أجل ماجستير "de recherches à l'ISAM" لكن تم رفض هذه الطلبات لا إحداثات سيدي الوزير فعلى الأقل متعونا بهذه الشعب حتى نبرمج في السنوات القادمة.

أجدد شكري لك ومرحبا بك في البرلمان التونسي.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم شفيق الزعفوري عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق.

السيد شفيق الزعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية للجميع،

تحية إلى السيد رئيس الجمهورية لاستقباله الجرحى ومصابي العدو الصهيوني الغاشم على الشعب الفلسطيني وتحية إلى مختلف القطاعات من وزارة الدفاع الوطني والشؤون الخارجية والهجرة والصحة والنقل والهلال الأحمر وتحية إلى الشعب التونسي الفلسطيني.

سيادة الوزير، مقترح إستراتيجي قد يكون عنوانه تونس في اتجاه الأمن الغذائي وتونس الطاقة البديلة.

بالنسبة إلى التعليم العالي ودوركم في تطوير الاستثمار والحفاظ على الأمن الغذائي داخل البلاد معلوم أن سيدي بوزيد هي منطقة فلاحية وبنجاح وأرضية ممتازة للبحوث العلمية في المجال وحتى في مجال الطاقة البديلة.

يتم إحداث جامعة تختص بالمجال ومعلوم أن هذا القرار يتطلب الكثير من الشجاعة ونظرة استشرافية لمستقبل البلاد مع تأزم الأوضاع العالمية والتي تزداد تأزما في الفترة الأخيرة.

المدرسة الوطنية للفلاحة والطاقة هو عنوان إستراتيجي ناجح.

رسالة من بعض الفتيات المقيمات في المبيت الجامعي بسيدي بوزيد، المبيت الجامعي للفتيات ابن خلدون بسيدي بوزيد والمطعم الجامعي ابن خلدون بسيدي بوزيد وكما وصفه الطلبة بالوضعية الكارثية قطع الماء الصالح للشراب لمدة 12 يوما هو وضعية لا يمكن وصفها والتهديد بـ "hépatite".

مصب النفايات بالقرب من كلية العلوم والتقنية ومبيت الفتيات قد فاقم الوضع البيئي والكارثي، الرجاء أخذ الموضوع مع وزارة البيئة إضافة إلى إحراقه من فترة إلى أخرى كي يزداد الأمر أكثر من الكارثة.

سيادة الوزير، لا نتحدث اليوم عن الأنشطة الثقافية أمنوا لهذه المجموعة إقامتهم.

سيادة الوزير، وكأنها عملية ممنهجة لإفراغ الجامعات بالمناطق الداخلية ودفع هذه المناطق إلى عدم المطالبة بالترفيع في مستوى التعليم العالي.

في بعض المواضيع لم يترك لي أخي ورفيقي وزميلي الأخ حاتم اللباوي وما أتذكره مما قال "ويدخل عليه بـ 9 معدل".

أما فيما يخص المعماريين في تونس فلا نقاش في هذا المجال، مدى كفاءة المعماريين ونجاحهم في إفريقيا، آسيا وأوروبا وهم من أبرز السفراء في كل أرجاء العالم وهذا ما حافظت عليه المدرسة الوطنية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة لها ثلاث دقائق.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والاطارات المرافقة،

أيها الحضور الكريم،

لقد ورد بتقرير اللجنة مشكورين التركيز على اعتماد الجودة كأولوية وطنية لإرساء مجتمع المعرفة وإعادة إحياء المصعد الاجتماعي، أود أن أشير إلى أن الترفيع في جاهزية الجامعة التونسية أيضا هي لا بد أن تكون من أولويات اعتماد الجودة وذلك لاستيعاب المتفوقين من حاملي شهادة البكالوريا ومن أجل الإبقاء والحفاظ على كفاءاتنا العلمية ومن ناحية أخرى لا بد من تطابق التخصصات مع متطلبات سوق الشغل.

سيدي الوزير، وفي علاقة بالتفوق الدراسي لا بد أن أشير إلى أن قيمة التفوق العلمي والدراسي لا بد أن ترتبط بتعزيز الانتماء للوطن وبخدمته وقد شهدنا تراجعا في هذا المستوى بعد أن لاحظنا ممارسات كادت أن تشوه هذا المفهوم من قبيل التباهي والتفاخر الاجتماعي وغيره.

سيدي الوزير، تعرف اليونسكو التعليم العالي بأنه كل أشكال التعليم الأكاديمية والتقنية ومن هذا المنطلق لا بد من فتح المسالك بين التعليم العالي والتعليم التقني والتكوين المهني لفتح الفرص أمام المتكونين وأيضا فتح التعليم العالي مدى الحياة.

أقترح أيضا سيدي الوزير تنقيح الأمر المنظم لمؤسسات التعليم العالي وتحفيز الموظفين وفتح الآفاق أمامهم بالتساوي مع زملائهم في مؤسسات البحث العلمي خصوصا في مستوى الخطط الوظيفية.

في علاقة بالجهة سيدي الوزير، أقترح وفي إطار دعم اللامركزية وارتباطها بخصوصيات الجهة التي انحدر منها وهي قربة من ولاية نابل لم لا إحداث مؤسسة جامعية وهذا حلم من أحلام المواطنين في علاقة باختصاصات العلوم الفلاحية وغيرها.

أيضا أقترح النظر في وضعية دار المعلمين العليا التي كانت مشعة على كامل مناطق الجمهورية التونسية والتي مرت منها كفاءات تربوية عالية، اليوم بريقها يخفت ولا تعود لسالف نشاطها لعقود كثيرة مرت علمها دون أن يكون لها الإشعاع الذي كان من قبل.

شكرا سيدي الوزير على حسن الإصغاء أتمنى لكم التوفيق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

كشفت بيانات إحصائية نشرتها وزارة التعليم العالي أن معدل الكلفة السنوية للطالب الواحد في القطاع العمومي تبلغ 7532 دينار سنة 2022 وكانت 8057 دينار سنة 2021 فبماذا تفسرون هذا التراجع؟ على حساب من؟ هل هو على حساب ظروف الطالب؟

وأريد أن أقول سيدي الوزير أن الحكومات تتعاقب وتتعاقب الوزاراء والمشكل واحد في تونس وهو أن الدكتور من التعليم العالي عاطل.

رغم حديث بعض الوزراء المتعاقبين في كل الحكومات عن تجاوزات حصلت في مناظرات الانتداب للتعليم العالي لم نر أي وزير أو أي أحد من الأطراف المتداخلة في منظومة التناظر وقعت محاسبته بناء على تحقيق إداري أو قضائي أثبت تورطه وإدانته.

هل تريد أن تقنعنا أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في خضم كل هذا الفساد المستشري بقيت الجامعة التونسية طاهرة؟

هل راجعتم الانتدابات في ديوان الخدمات الجامعية وتثبتم من العملة وكيفية انتدابهم ودور النقابات في ذلك؟

سيدي الوزير، نحن لا نريد أن تكون وزارة التعليم العالي هي وزارة التعتيم العالي.

أريد أن أفهم شيئا كيف يكون من مصلحتكم بعد 25 جويلية القيام بمراجعة التعيينات والانتدابات ونرى أنه تم تعيين مدير عام في وزارتكم تم تكريمه من راشد الغنوشي في يوم ما هل تثبتم من ذلك؟

هل تم فتح تحقيق في المعدلات؟ وهل تم فتح تحقيق في دكتوراه الصحي عتيق والحمامي وغيرهم من القيادات النهضاويين؟ هل قمتم بمراجعة من سلمهم هذه الدكتوراه؟ مراجعة ومحاسبة ذلك.

شبهات فساد في ملفات المعادلة بوزارة التعليم العالي وتمت تسويتها بعد الثورة وفي زمن الترويكا وما بعدها وعقدت لجان وطنية لتمريرها وتسويتها لكن ألم يئن الأوان لفتح هذه الملفات التي نعتبرها حساسة وخطيرة؟ ولعلمكم أنه تمت إزاحة المديرة آنذاك ليقع تسويتها.

أرجو من جنابكم وطبقا للقانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس وللصبغة الحساسة بهذه الوزارة وما استشرى بها من فساد ومحاباة فالرجاء فتح تحقيق في كل الملفات على الأقل قوموا بدور فتح تحقيق.

لم نر أية إصلاحات ولا يمكن أن نتكلم عنها إلا حين يخرج الإصلاح التربوي والتعليم العالي سويا لكن على الأقل راجعوا الانتدابات وتثبتوا في الملفات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

في الحقيقة ستكون مداخلتي في محورين المحور الأول فيما يتعلق بوزارة التعليم العالي والمحور الثاني فيما يتعلق بالطلبة.

أنا عصام شوشان دكتور في العلوم الاقتصادية والتصرف وأستاذ باحث بجامعة صفاقس ولعلي سأتحدث في مسائل في العمق وآن الأوان لإصلاح وزارة التعليم العالي وليس السيد الوزير أو كافة الإطارات المرافقة له من يتحملون المسؤولية كافة ولكن هذا لتعاقب السنوات والمشاكل على مرور السنين.

حين نقيم وزارة التعليم العالي سوف نحولها عبارة عن شركة لدينا "onput" الطلبة "output/chaumage" هذا ما يحصل في وزارة التعليم وإن كانت هناك مؤسسة تعمل بهذه الطريقة فلا يمكن أن نتقدم وأعيد وأكرر أن المسؤولية لا يتحملها السيد الوزير الحالي أو الإطارات المرافقة له، فهذه عقبات السنين الفارطة ووصلنا في وضعية على عشرات السنين أن يدخل الطلبة والأساتذة فيخرج المعطلون عن العمل.

إن لم نتخذ قرارات جريئة في الوقت الحالي وتكون لدينا برامج إصلاحية فإنه لا يمكننا أن نتقدم بقطاع التعليم العالي الذي يعتبر أساس الدولة التونسية أحببنا أم كرهنا وحين نرى "export" فإنه يقوم على التكنولوجيا التي هي التعليم العالي. وإن لم نجد في الوقت الراهن حلولا جذرية فلا يمكن أن نتقدم فحين يتخرج الطلبة يكونون موجهين مباشرة للبطالة فهذا نتيجة ماذا؟ نتيجة أنه لا توجد علاقة بين سوق الشغل والمؤسسات الجامعية ونحن نرى الدول المتقدمة حيث توجد مؤسسات خاصة ومؤسسات إنتاجية تفرض اختصاصات في الجامعات مثلا ألمانيا في حين أن الاختصاصات الموجودة في الجامعات هي اختصاصات بالية لم تعد تواكب العصر والتقدم التكنولوجي الذي تعيشه الدول المتقدمة.

ما هي علاقتنا بسوق الشغل؟ فنحن نؤطر ونعد الطلبة خريجي الجامعات ثم نبعثهم للبطالة يعني أننا وصلنا في وضعية ليست هناك علاقة بين القطاع العام والخاص كما لا يوجد تأطير في مستوى الجامعات وليست لنا علاقة في مواكبة الدول المتقدمة إذن فقد آن الأوان للإصلاح.

المهم في كل الحالات لا تعنيني كثيرا مثلما تعنيني البرامج واستراتيجية الوزارة على مدار السنين هذا ما يهمنا الآن فجامعاتنا التي كانت "pilier" للدولة التونسية أصبحت تتقهقر شيئا فشيئا ولم نعد ننتج ثروة حاليا.

الموضوع الثاني في علاقة بالدكاترة المعطلين عن العمل فهذا موضوع شائك وعشته لمدة أربع سنوات وموضوع حارق وتعدي على كرامة الطالب والدكتور، كيف أن دكتورا في الدولة التونسية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

له أربع دقائق وبقيت دقيقة للنائب المحترم السيد عصام شوشان.

السيد عصام شوشان

هناك أمور لا تحكى، تنتدب أستاذا باحثا يدرس لعقدين متتاليين كأستاذ مرحلة الدكتوراه ويتخرج الطلبة وبعد إجراء

المناظرة تقول له المعذرة أستاذ أنت غير مؤهل لتكون أستاذا جامعيا فما مصير الطالب؟ ومن يتحمل مسؤوليته وهو الذي تلقى تعليما حكمت عنه بأنه غير مؤهل؟ ومن يتحمل مسؤولية الأستاذ؟ فماذا أصبحنا ننتج؟ ننتج أستاذا معطلا وطالبا معطلا.

فهل تعلم كم هناك من أستاذ حاملي الدكتوراه؟ قرابة 3500 أساتذة ودكاترة معطلين عن العمل وبعد أن يضحي ويذهب من الشمال ليدرس في الجنوب ولا يتجاوز راتبه ألف دينار فيراقب ويؤطر ويقدم دروسه ويضطلع بكل هذا ثم بعد أربع سنوات تقول له شكر الله سعيكم أنت غير مؤهل لتكون أستاذا في الجامعة التونسية فعن أية كرامة نتحدث إن كانت نخبتنا في 2024 تعامل بهذه الكيفية وليست لنا إستراتيجية للإصلاح فأي بحث علمي نتحدث عنه؟ ومن الأمور الأدهى والأمر يتخرج طالب سنه أربعين سنة صاحب شهادة دكتوراه ويسجل على بطاقة تعريفه عامل يومي فهل يعقل ذلك بعدما أفنى عمره...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي غير منتمي له خمس دقائق.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، إن تدني المستوى العلمي كان نتيجة اعتماد نظام إمد فهل تفكر الوزارة للعودة لنظام الأستاذية؟ ولماذا لم يطرح هذا الموضوع في الاستشارة الوطنية للتربية والتعليم؟

في علاقة بالبحث العلمي، كثرت السرقات العلمية والانتحال العلمي في كل مستويات البحث الجامعي، الماجستير والدكتوراه والتأهيل العلمي لماذا بالرغم من وجود ترسانة من القوانين لم يقع ردع هؤلاء اللصوص ولم يقع لفت نظر مؤطريهم واتخاذ الإجراءات القانونية في شأنه؟

أما في علاقة بالتسيير الإداري في بعض المؤسسات الجامعية يتصرف رئيس المؤسسة خارج القوانين المنظمة للتعليم العالي بل هناك من صرح وقال أنا القانون ولا يعترف بقانون الدولة التونسية فيسمح لنفسه مثلا بتعيين المقربين منه ويقصي غيرهم حتى وإن كانوا أكبر رتبة وأكثر تجربة بل أكثر من ذلك يقوم بتجميع الكثير من المسؤوليات لدى شخص واحد.

جامعة القيروان مثلا أصبحت بمثابة المحكمة، استجوابات وهرسلة ومحاكمات وتجميد واهدار للمال العام وهناك من تم إنهاء تكليفه ومازال يتقاضى راتبا وهناك أناس مجمدون اليوم في جامعة القيروان لأسباب شخصية لكن وزارة التعليم العالي وسيادتكم لم تتخذوا أي إجراء إلى حد الآن في علاقة بهذا الوضع وحتى حين فتحتم تحقيقا تريدون أن يكون الطرف الإداري الذي هو سبب في المشكلة هو من يحكم في هذه المسألة ولذلك وجب إعادة الاعتبار لهؤلاء.

التسيير البيداغوجي، حددت القوانين مدة تحمل المسؤوليات البيداغوجية داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أن منسق لجنة الدكتوراه والتأهيل يعين من بين أساتذة التعليم العالي الأكثر إشعاعا وانتاجا معرفيا وتأطيرا وتجربة تفوق ثلاث سنوات، لكن بعض المؤسسات لا تحترم ذلك وتسمح لأستاذ معروف بالسرقات العلمية وتنسيق اللجنة المذكورة لمدة تسع سنوات متتالية رغم وجود أساتذة تعليم عال مباشرين في الاختصاص وفي نفس المؤسسة كما يقع تمكين أستاذ عرضي بالانتماء إلى لجنة الدكتوراه والتأهيل بطريقة غير قانونية.

في جانب آخر، لجان الانتداب حيث كثر الحديث في نهاية السنة الفارطة عن بعض لجان الانتداب خاصة تلك التي عينتها الإدارة العامة للامتحانات وقدمت شكاوي تتهم بعض اللجان أو بعض أعضائها بعدم النزاهة في تقييم ملفات المترشحين ولدينا عادل بحرون له مشكلة كبيرة في علاقة بهاته اللجان ولكن إلى حد الآن لم يتم إنصافه فهل من توضيحات حول هذا الموضوع؟ وهل سيتم تفادي ذلك عن تعيين اللجان المقبلة؟

مشكل الدكاترة المعطلين وما تعانيه هذه الفئة من حيف وظلم تهمتهم الوحيدة أنهم حصلوا أكثر ما يمكن من معرفة وشهائد علمية، شهادة الدكتوراه ونخبة تونس لم يعد لها قيمة في وزارتكم فمتى يتم إنصاف الدكاترة المعطلين علما وأن جل الوزارات بحثت عن حلول لمنظوريها إلا وزارتكم.

سيدي الوزير، تم تهميش كلية رقادة كربلاء الجامعة التونسية ومحاكمتها سياسيا لتتحول من طاقة استيعاب تفوق 10 آلاف طالب إلى عدد لا يزيد عن ألف فالمفروض إعادة الاعتبار لهذا الصرح العلمي.

كما تخلت دواوين الخدمات الجامعية عن دورها والكثير من الطلبة دون تغطية صحية والمنحة الجماعية يحرم منها الأغلبية من الطلبة لذلك وجبت مراجعة إسناد المنح الجامعية علما وأن العديد أو كل المورثين بما في ذلك المربين أصبحوا غير قادرين على التكفل بأبنائهم في المرحلة الجامعية.

تمت برمجة العديد من المؤسسات الجامعية بجهة القيروان لكنها معطلة إلى حد الآن فما هي إجابتكم عن ذلك؟

سيدي الوزير، أعتقد في النهاية أن وزارتكم أصبحت مطبعة مع الفساد وبكل أشكاله وشكرا.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، صباح الخير للجميع،

صباح الخير زملائي الأفاضل،

نجدد الترحاب بالسيد الوزير منصف بوكثير وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة الفريق المرافق له من إطارات الوزارة.

سيدي الوزير، من هذا المنبر لا بد من تظافر كل الجهود من أجل توفير مناخ جامعي وأكاديمي محفز لتوطين وإنتاج المعرفة وربط مخرجات المعرفة والابتكار بأولويات الدولة من أجل مستقبل واعد للأجيال القادمة مرحبا بك مجددا.

الكلمة للسيد الزميل المحترم أيمن بن صالح عن كتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، مداخلتي يمكن بالأساس أن نتحدث عن نقطتين مجلس الجامعات الذي انعقد في 18 سبتمبر 2023 إذن النقطة الأولى تم الاتفاق على تعليق قبول مطالب تجديد التسجيل بالدكتوراه بمقابل بالنسبة للطلبة الدوليين خلال سنة 2023-2024 إلى حين ضبط الشروط المناسبة للتسجيل هل يعني أنه لن يتم قبولهم سواء بمقابل أو دونه؟ أم أنه يتم قبولهم دون مقابل في انتظار ضبط الشروط المناسبة للتسجيل؟ هذا السؤال الموجود في البلاغ المتداول على صفحة الوزارة.

كذلك أتساءل بعد التمديد بصفة استثنائية لهيكل التسيير إلى نهاية السداسي الثاني من السنة الجامعية الحالية هل تم ضبط رزنامة محددة للعملية الانتخابية؟ هل توجد مراجعة لشروط الترشح والمدة النيابية؟ اليوم هذه المجالس فيها الأساتذة فقط لم لا تكون الإدارة في هذه المجالس لأن الإدارة أيضا هي التي تتحمل على كاهلها كل العبء أيضا مشكورة.

هناك تأخير في إصدار نتائج مناظرات الترقية بالملفات في الوزارة أيضا لم يتم الإعلان عن المناظرة الداخلية للترقية تقني رئيس بالرائد الرسمي أيضا لهذه اللحظة.

سيدي الوزير، أمر إلى السؤال الذي سأعطيه أكثر وقت في مداخلتي، بدأت المسألة منذ 10 أفريل 2014، الفرقة المركزية الثانية للأبحاث والتفتيش في الحرس الوطني نظرت في موضوع بحث في استغلال شبه موظف صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه ولغيره والإضرار بالإدارة طبق الفصل 96 من المجلة الجزائية.

إذن بعد سبع سنوات السيدة الوزيرة السابقة السيدة ألفة بن عونة تبعث مراسلة إلى السيد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد موضوعها مدكم بمعطيات بخصوص وجود شبهة استغلال نفوذ واختلاس، بعد سبع سنوات سيدي الوزير، هناك اليوم المبيتات الجامعية التي يسكنها الطلبة الموجودة على المناطق الساحلية يتم استغلالها في الصيف لعائلات موظفي هذه الوزارة يعني يذهبون للاستجمام والترفيه في المهدية وسوسة وبنزرت والمرازقة. يسكنون في الصيف والأساس والمعروف أنها دون مقابل لكن تبين حسب البحوث وما هو موجود أن هناك أموالا تدفع حيث يسكن الناس بعد دفع المعاليم بعنوان أو دون عنوان قدمت لأشخاص معينين إن شاء الله سيدي الوزير تكون على علم بهذا الملف وتتابعه في إطار استمرارية الدولة، لأننا اليوم حين نتحدث عن التقشف يعني يتم كراء مبيت كامل طيلة الصيف حيث يتم الاستحمام تقريبا أربع مرات نظرا إلى حرارة الطقس يعني تسكن عائلات وتدفع 500 دينار ما بين استهلاك كهرباء وماء وفي الأخير لا تدفع والملف موجود سيدي الوزير إن أردتم سنمدكم به.

يعني هناك مسائل خيالية ما يحصل هنا فلا توجد خلاص مساهمة مالية في مصاريف استهلاك الماء والكهرباء وأيضا عدم تسليم قائمات وهناك أناس أسماؤها موجودة على أساس تتبع الوزارة وبعثت كتابيا بأنهم لم يسكنوا ولم يقربوا المبيت فمن فضلكم سيدي الوزير حق الشعب التونسي، مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا السيدة الرئيسة،

سأذكر بمسألة أنه في جلسة إحدى المهمات الوزارية كانت زميلة أو زميل تعرض لموضوع فساد في تلكم الوزارة كنا نتمنى أن يكون التفاعل جديا في المضمون إلا أنه ما راعنا بعد الجلسة حوالي منتصف الليل أو الحادية عشر ونصف المشرف أو المشرفة على رأس الوزارة تتصل وتتساءل في تلك المنطقة من الذي بلغ المعلومة؟

أريد أن أبلغ أنه ليس لدينا لا مخبرين ولا شيء وأحيي شرفاء هذا الوطن وإطاراته وإداريه وتواصلوا مع المواطنين ومع النواب وان عجزتم عن تبليغ الملفات فسنبلغها نحن.

أيضا نداء إلى السادة الوزراء هناك مسائل لا نريد التطرق إليها في المجلس نريدها أن تكون وراء أبواب مغلقة، باب السيد الوزير هذا يقول بأن الأبواب مغلقة إن نتطرق إلى مسائل تكون على انفراد ولا يستحسن عرضها على الملإ فلا تجبرونا على قول أشياء في بعض الأحيان نخجل من ذكرها.

كذلك حسبما سمعت من الزملاء من أهل الاختصاص فإن الفساد هذا الملح الذي لا يغيب عن الطعام فحتى التعليم العالي ينخره الفساد فهذا عار حقا.

أستاذ جامعي عاطل عن العمل يشتغل في حظائر البناء فالشغل ليس عارا وحظيرة البناء ليست عارا "خدمة النهار ما فيهاش عار" ولكن العار هو تواصل هذا العار.

النقطة الأولى نطالب في جهة المهدية بإحداث كلية طب، لدينا مستشفى جامعي وعلى غرار المناطق المجاورة نطالب بها وتكون أيضا الأرض موجودة بين منطقة برج عريف وشهيبة بما فيها تطوير التنمية وتخرج أطباء جدد أيضا.

كذلك الخيار النموذجي للتعليم في تونس في صورة اعتماد التعليم النموذجي هل من خطة لمواصلة مرافقة الموهوبين والعباقرة من التعليم النموذجي وهم أبناؤنا ضمن برنامج تعليم عالي خاص بهذه الفئة.

صغارنا الدارسون في المعاهد في التعليم النموذجي يخرج للجامعة يجد نفسه مختلطا مع الذين درسوا "اكتب على الحوت وسيب في الماء".

النقطة الثانية هناك ضرب لمبدأ تكافؤ الفرص فالتلاميذ الذين درسوا في التعليم النموذجي سيفوقون آليا نظراءهم من التلاميذ، إذن نحن نطالب بقطب جامعي نموذجي.

كذلك إيقاف اسناد الرخص للجامعات الخاصة، لماذا السوق الأوروبية موجودة ونحن ما زلنا نعتمد منشورا وزاريا ونضرب عرض الحائط بالقانون عدد 59 لسنة 2008؟

دعه يعمل، دعه يمر، مكّن الناس من العمل والسوق الأوروبية تقبل هذا النوع وعديد المؤسسات معطلة.

وفي وضعية المبيتات والمطاعم الجامعية في المهدية يعتمدون منطقة سياحية لكنها متداعية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق.

الطاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

من المهم جدا أن نعترف جميعا بأن الجامعة التونسية عبر تاريخها قد لعبت دور القاطرة للمجتمع نحو التطور والتنمية فساهمت في إنتاج كفاءات كان لها الدور الأهم في مساعدة الدولة وتطورها منذ لحظة إنشائها بعد الاستقلال بل تجاوز إشعاعها خارج حدود تونس ليكون للكادر التونسي خريج الجامعة التونسية دورا بارزا في كل دول العالم شرقا وغربا.

ولكننا اليوم نتساءل إلى أي مدى واكبت وزارة التعليم العالي الحاجة إلى إعداد الكوادر العليا بما يستجيب إلى التحول القطاعي في هيكلة الاقتصاد التونسي من خلال توزيع عدد الناشطين فيه في ظل اقتصاد يتحول نحو قطاع الخدمات الذي فاقت نسبة الناشطين فيه 55% وخاصة بعد إبرام تونس اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 1995 ودخولها للمنظمة العالمية للتجارة 1994 مما انجر عنه عدم توافق بين مخرجات التعليم العالي من جهة واحتياجات سوق الشغل من جهة ثانية؟

هذا انجرت عنه معضلة ثانية تتمثل في كيفية التوفيق بين الدور الثابت للجامعة التونسية باعتبارها قاطرة المجتمع نحو التنمية وبين دورها المتحول من جهة ثانية بما يتلاءم مع خصائص النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة.

ثانيا، قدمت الدولة في السنة الجامعية 2021-2022 782 منحة طويلة الأمد و1026 منحة قصيرة الأمد للطلبة التونسيين بالخارج كما تقدم منحا تصل إلى 50 منحة للطلبة المتفوقين في البكالوريا للدراسة بالخارج تصل تقريبا إلى 2500 دينار في الشهر إضافة الى تذاكر السفر لمدة خمس سنوات، لكن كل هؤلاء وبعد تخرجهم يلتحقون بالعمل في مؤسسات دول الدراسة ولا تستفيد منهم تونس شيئا فإلى متى هذا النزيف في الأموال والأدمغة؟

ثم يلتحق الكثيرون من الكوادر وبعد تخرجهم من الجامعات التونسية وبعد أن تخسر عليهم الدولة أموالا طائلة، يلتحقون بالعمل بالخارج فتستفيد منهم تلك الدول دون أن تخسر عليهم ولو مليما واحدا فهل بالإمكان أن تعقد الدولة التونسية اتفاقيات مع هذه الدول المستفيدة للمساعدة في كلفة الدراسة والتكوين في تونس؟

السؤال: ألم يحن الوقت بعد لمراجعة نظام أمد وتقييم مخرجاته؟

هل من خطة لإنقاذ المؤسسات الجامعية بعد ترميمها وتطويرها لأن بعضها قد هرم وأصبح مهددا في وجوده؟ أتساءل ما هي مخرجات ونتائج التحقيق في الشهائد الجامعية المدلسة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن؟

أيضا حسب إحصائيات ديوان التونسيين بالخارج فإن هناك حوالي 90 ألف كفاءة تونسية في مراكز هامة وعالية في الخارج إضافة إلى حوالي 15 ألف طالب ما زالوا يزاولون تعليمهم في اختصاصات مختلفة في الخارج فهل للوزارة خطة اتصالية وتواصلية مع هؤلاء حتى تستفيد منهم الجامعة التونسية أولا والدولة التونسية ثانيا وعامة؟

بعض الإشارات على مستوى جهوي في جهتي بقبلي، هل بالإمكان التفكير في إحداث معهد عال للفلاحة الواحية والصحراوية في الجهة، تقريبا تجاوزت مساحة الواحات المستغلة 40 ألف هكتار وفي ظل توجهات الدولة للاستثمار في الصحراء بكل ما فيها من فلاحة وطاقات متجددة ومياه ساخنة وغيرها.

سؤال ثالث ما هي الأسباب التي جعلت إدارة مدينة العلوم بتونس تتراجع عن تنصيب فرع لها بـ "ISET" قبلي بعد أن شرعت في ذلك بطريقة فيها الكثير من الاستهتار والإهانة؟ فبعد أن شرعت في التنصيب واستقدام أجهزة وقع رفع هذه الأجهزة بدعوة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق.

السيد أيمن البوغديري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أولا تحية الصمود والمقاومة لشعبنا البطل في فلسطين،

تحية العزة والمقاومة بالعلم والبحث الذين طوروا قدرات المقاومة العسكرية بشكل مذهل حيث بأقل الإمكانيات وفي ظل الحصار الخانق استطاعوا تطوير أحدث الأسلحة من طائرات مسيرة وصواريخ موجهة وقاذفات مضادة للدروع وتفوقوا على كل تقنيات العدو في الرصد والمراقبة والتشويش، فالمجد لهم والرحمة لشهدائهم والرحمة لشهيد تونس وفلسطين الدكتور محمد الزواري التي تدك إنجازاته العلمية في مجال الطائرات المسيرة حصونا على العدو.

السيد الوزير، إن ما كرس المزيد من التبعية هو تخلف البحث العلمي والتعليم العالي في بلادنا فهل يعقل أن ميزانية البحث العلمي لا تتجاوز 0.8% في حين تصل في دول مثل كوريا وسنغافورا وغيرها إلى حوالي 5 و6% إن الحلول ممكنة لتجاوز التخلف التكنولوجي والتبعية التكنولوجية وأول الحلول هي إرادة سياسية تقوم على تثمين وتفعيل وتشجيع القدرات العلمية والتكنولوجية والهندسية المتوفرة في تونس وهي أكثر بكثير مما هو مستخدم حاليا واعتماد سياسات لإقامة قاعدة تكنولوجية ملائمة محليا والعمل على اكتساب قدرة تكنولوجية ذاتية فعالة وملائمة وتطويرها على غرار تجارب عالمية نجحت في توطين العلوم والتكنولوجيا الملائمة.

إن ما تعانيه الجامعات التونسية ووضعية آلاف الباحثين والدكاترة تؤكد تهافت الخطاب الرسمي حول البحث العلمي والنهوض بالتعليم العالي فالأمور تسير من السيء إلى الأسوأ سنويا.

السيد الوزير، لست بدكتور ولكن في نخوة لمناصرة المظلومين والمهمشين في هذا البلد المعطوب هذه الرسالة من أيمن البوغديري:

عرفت قوما فنسيت ما جئت من أجله إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك لهول ما عرفت عن حال دكاترة تونس المعطلين عن العمل وحال الأساتذة والمعلمين النواب، كلهم فيهم من بلغ العقد الرابع أو الخامس ولم ينتدب بعد وفيهم من كان يعاني من أمراض مزمنة وليس بمنخرط في أي صندوق للرعاية الصحية يعينه على العلاج باعتباره لا يعمل وفيهم من حاول الانتحار أكثر من مرة شعورا بالقهر والفقر والخصاصة بل الجوع نعم الجوع وفيهم من غادر أهله في الريف وفيهم من إذا جاء الصيف فجع من حره وإذا جاء الشتاء لسعه صره.

السيد الوزير، هذه الرسالة ممن طلبوا الشغل والحرية والكرامة الوطنية من ذاكرة هاجروا إلى بلاد الغربة ولكنها لن تكون أفظع من غربة الدكاترة وحاملي الشهائد العليا المعطلين عن العمل في وطنهم، وهذا كله نتيجة لغياب استراتيجية في مجال البحث العلمي فالبحث العلمي في تونس ليس أكثر من آلية للترقية أو لإيجاد اتفاقيات شراكة مع دول أوروبية للحصول على أموال لا تذهب للبحث العلمي لكن مصير البحوث هو الرفوف، كذلك أغرب مواضيع البحث في كل المجالات العلمية والفكرية والثقافية وغيرها لا علاقة لها باحتياجات البلاد واقتصادها وثقافتها وإنما استجابة لمطالب يفرضها التعاون الخارجي ويستغل فيها الدكاترة الباحثون المعطلون في إطار عقود هشة سنويا بأجور زهيدة، لقد صنفت تونس في المرتبة 113 من جملة 132 دولة حول العالم في مجال استغلال نتائج البحث في المؤسسات الصناعية برغم ترتيبها المتقدم في عدد الباحثين وهذا ما يؤكد أن البحوث في واد واحتياجات الاقتصاد والمجتمع في واد آخر.

السيد الوزير، ندعو إلى إرساء شراكة وتعاون بين مؤسسات الدولة والشركات الخاصة ومخابر البحث العلمي والجامعات.

السيد الوزير، إن عائق التكنولوجيا من أهم التحديات التي تواجه أي مشروع تنموي في تونس وغياب كثير من العلوم اليوم على جامعاتنا ومراكز البحث دليل عن حالة التخلف التي نعيشها، فاليوم باتت تقنية أن تكنولوجيا الجزئيات هي أحدث الإنجازات العلمية التي تستخدم في النهوض بحياة الناس من خلال تطوير الإنتاج من جهة والتقليص من كلفته من جهة أخرى فهي تكنولوجيا تساهم في تطوير الطب والزراعة والصناعة ومعالجة مشاكل البيئة وهو ما يتطلب اليوم إحداث وكالة تطوير تكنولوجيتها وكذلك تركيز أقسام لتدريس البحث في مجال تقنياتها في كل كليات العلوم والهندسة في بلادنا ....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق تفضل.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة التعليم العالي،

رغم أننا ذهبنا في يوم ما إلى وزارة التعليم العالي ووقعت إهانتنا من طرف أحد المديرات ولكن رغم ذلك فنحن نحب تونس ونريد الدفاع عنها وكشف واقعها.

السيد الوزير، سأحدثكم اليوم عن المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجية الذي تقدم بمطلب لبعث مرحلة تكوين تحضيري مندمج للمهندسين المصادق عليه منذ سنة 2020 ولكن في طي النسيان لماذا؟ هل أن جهة القيروان لا تستحق ذلك؟ هل السبب أنه لا توجد مصانع أم أنه لا توجد لدينا طلبة، فأنا أقول لكم أن لدينا طلبة السيد الوزير ولدينا أساتذة أكفاء من كافة الأصناف من الصنف أ والدليل أن هذه المعاهد موجودة في الولايات المجاورة ولم نجد لهم سببا ولكن إذا كنا سنواصل في حرمان جهة القيروان سنقول لكم أنه بعد مسار 25 جويلية العدالة في التعليم العالي بين كل الطلبة.

السيد الوزير، سأحدثكم أيضا عن موضوع آخر، موضوع ديوان الخدمات الجامعية بالوسط، تحية شكر وتقدير إلى السيد المدير فنحن نشكر كل من يقوم بفرض الانضباط في إدارته وأن يكون كل الطلبة سواسية في كافة المؤسسات التربوية التابعة لديوان الخدمات الجامعية بالوسط فنزيد من شكره.

هناك نقطة أخرى سيدي الوزير، المشاريع المعطلة في القيروان لم يكن ذلك التعطيل وطنيا بل جهويا سيد الوزير كما نؤكد أن هناك من يريد تعطيل مشاريع التعليم العالي في القيروان واليوم هذا دوركم سيد الوزير لكي نشغل المكنة في صالح الطلبة.

السيد الوزير، كما أن هناك مدير في إحدى المعاهد بالقيروان يعتقد أن الإدارة منزله فهو يتحكم فيها هو وزوجته فقد أضرا بالطلبة في التوجيه الجامعي فهو من يتحكم في التوجيه.

السيد الوزير، إذا كانت هناك شعبة لا تصلح فلماذا نقوم بوضعها، فهل يجب علينا أن نفرضها فيتضرر منها طلبتنا فمن غير المعقول أن يلتحق 30 أو 40 طالب إلا بعد 30 يوما من بدء الدراسة فنحن اليوم بعد 25 لسنا في تونس التي ظلمنا فيها عندما كنا ندرس في التعليم العالي.

السيد الوزير، كذلك هناك إحدى المشاكل فالجميع يسمع بدار تونس وموظفي دار تونس ومعاملاتهم الطيبة للطلبة الموجودين في الخارج، لماذا هذا السكوت على إطاراتنا التي تجتهد في العمل؟ لماذا نسمع أنه وقع ضرب هؤلاء الإطارات؟ لماذا كل ذلك السيد الوزير؟ فنحن نقول لكل من أحسن أحسنت وإذا أساء فسنقول له بأنه قد أساء وأنت تعلم جيدا السيد الرئيس ماذا يعانيه الطلاب الموجودين في تونس اليوم لذلك يجب أن تكون هناك عدالة في الطلبة لأنه لم تعد لدينا طلبة صنف أ وصنف ج، فقد أصبحنا اليوم كلنا أبناء تونس حقيقة فبعد هذا المسار شعر كل الطلبة أنهم جميعا أبناء تونس وليس هناك أي فرق بينهم.

السيد الوزير، هناك نقطة أخيرة وهي تتمثل في التوجيه الجامعي للتلاميذ المتحصلين على شهادة الباكالوريا فيما يخص اختصاص الممرضين، لماذا سيدي الوزير لا نتقدم ونبقى دائما مشدودين إلى الوراء؟ لماذا بقيت مرتبطة بشعبة العلوم فقط فإن شعبة الآداب لديهم الحق في ذلك كذلك شعبة التقنية والاقتصاد أيضا فقد أصبح الشغل في هذا التوجه؟ فعندما ينجح أبنائنا في الباكالوريا ويتوجه في الحصول على شهادة ممرض الدولة التونسية لا تقوم باستيعابه....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية لها دقيقتان تفضلي.

السيد ريم المعشاوي

شكرا سيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،

السيد الوزير، سأتحدث حول نقطتين:

النقطة الأولى هو موضوع حيني ومستعجل حول المساكنة بين المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف ومركز التكوين والتدريب بالكاف.

في إطار السعي لتوفير ظروف تدريس ملائمة لطلبة المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف وبعد عقد مجموعة من الاجتماعات الفنية مع إطارات الوكالة التونسية للتكوين المهني ووزارة التكوين والتشغيل تحت إشراف السلط الجهوية بولاية الكاف ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي قصد التمكين من بعض الفضاءات لتدريس طلبة المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف، ورغم ما أفضت به الزيارات الميدانية مع تأكد إمكانية المساكنة بين المؤسستين إلا أننا لم نحصل إلى اليوم على رد رسمي يسمح لنا باستغلال فضاءات المركز المذكور.

السيد الوزير، نحن في الحقيقة نستغرب موقف وزارة التشغيل والتكوين المهني الذي لا يتماشى مع توجهات السيد رئيس الجمهورية الذي أكد في أكثر من مناسبة على وحدة الدولة التونسية وضرورة تناسق كل مؤسساتها وإيمانا منا بضرورة ترشيد استغلال مقرات الدولة وحوكمة الإنفاق العمومي، لذلك السيد الوزير نطلب من سيادتكم التدخل لضمان استمرارية التدريس بالمعهد لأن عدم استجابة وزارة التشغيل والتكوين لمطلب المساكنة فهذا يهدد في الحقيقة مكسب ولاية الكاف.

النقطة الثانية سيدي الوزير، هي الإسراع في تهيئة المعهد العالي للمسرح والموسيقى بالكاف الذي طال أمره كثيرا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان تفضل.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا رئيسة،

أرحب بالسيد الوزير وبالإطارات المصاحبة،

التعليم العالي والبحث العلمي عنوان كبير لواقع مهتز، في الحقيقة نشعر بالفخر والاعتزاز عندما نسمع بأن هناك كوادر وإطارات من خرجي الجامعة التونسية هم في موقع القرار في دول غربية وحتى بالولايات المتحدة الأمريكية ونخبة الأطباء والعلماء والباحثين يعملون بالمستشفيات الأوروبية، هذا شيء نعتز به ولكن يؤلمنا حاليا الواقع المعاش الذي جاء نتيجة تراكمات وسياسات خاطئة أثرت على المستوى العلمي وعلى المردودية العلمية وعلى الإنتدابات خاصة في العشرية الماضية، لكن رغم الصعوبات ورغم العراقيل ورغم هذا الواقع المرير هناك الاستثناءات فالوطن دائما يعج بالباحثين والعلماء الذين يبعثون فينا الطموح لصنع المعجزة التونسية خاصة منذ 25 جويلية 2021 الذي يعتبر علامة مضيئة في تصحيح ما أفسده الدهر من الذين أحبو الإساءة لهذا الوطن لكن هناك في وطني من يجري إلى الإصلاح رغم العوائق والصعوبات سيرى وطني نور التقدم والازدهار بإذن الله "تونس بقدرة الله غدوة خير".

بوصفي سيدي الفاضل وزير التعليم العالي والبحث العلمي نائبا عن دائرة جبنيانة العامرة سأتحدث عن الجهات الداخلية التي لم يشملها برمجة أي جامعة، معتمدية جبنيانة منارة علمية أنجبت عديد الدكاترة في كامل تراب الجمهورية بلاد سيدي أبي إسحاق الجبنياني كانت بها مدرسة علمية في عهد الاستعمار وتواصلت بعد الاستقلال في مقر سيدي أبي إسحاق وزاول عديد من الإطارات الوطنية تعليمهم هناك برعاية من مواطني المعتمدية كذلك معهد 18 جانفي 56 والذي كان أول منارة علمية تخرج منه كذلك عديد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم معز برك الله عن كتلة الأحرار له أربع دقائق تفضل.

السيد معز برك الله

شكرا سيدة الرئيسة،

في البداية كل الدعم والمساندة للقضية الفلسطينية ونترحم على شهدائنا في غزة الكرام.

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

في الحقيقة نحن نكن له كل التقدير والاحترام للعمل المتميز الذي يقوم به وفقه الله إن شاء الله.

السيد الوزير، ورد في المحور الأول الاستراتيجي لمهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المطروحة في مناقشة ميزانية 2024 إرساء منظومة تكوين متطورة تستجيب للمعايير الدولية كميسر استراتيجي دولي في تطوير الكفاءات نعلم جيدا أن المراجع المستحدثة للمعايير الدولية للتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة صنفت المهارات إلى أربعة أصناف.

أولا، المهارات التقنية، نؤكد أن المعايير الدولية الحديثة على قيمة التدريب والتطبيق ومرور الطالب من مجرد متمكن من معلومة يقوم بإرجاعها في الامتحان إلى مبدع "Innovateur" وذي فكر مبتكر "esprit créatif" وهنا لا زلنا نرتكز على النظري والتطبيقي لشبه صوري وضعيف ولا يرتق لتأهيل الطالب عمليا للاندماج المهني.

سؤال سيدي الوزير، هل سنصل في يوم من الأيام الامتحانات التطبيقية تقصي الطالب أي تصبح "éliminatoire" ولو كان ذا مستوى متميز نظريا؟

ثانيا، المهارات التنظيمية، من انضباط إدارة الأولويات، إدارة وقت، إدارة مكان، إدارة الإجهاد النفسي "gestion de stress" لحماية الطالب من الاضطرابات النفسية ولدينا تقارير تؤكد لنا كطبيب أن لدينا 35 % تقريبا من طلبتنا يعانون من مشاكل نفسية حادة تصل إلى حالة الإحباط النفسي.

ثالثا، المهارات البدنية، أكدت المعايير الدولية الحديثة على قيمة ترسيخ معايير الجودة في النظافة، السلامة، المحيط، التغذية، النشاط البدني المتكيف كقاعدة حياة للطالب، فهل يرى النور هذا البرنامج على مستوى الحياة الجامعية؟

رابعا، المهارات السلوكية، التي اقتصرت في كلياتنا ومعاهدنا على ما يسمى "soft skills" أو تنمية بشرية في حصص بسيطة وحضور غير إجباري وضارب ضعيف في الامتحانات وفي الحقيقة فقد أصبحت اليوم من المعايير الأساسية في الإنتدابات وهي في واجهة عملية استقطاب الشركات سواء في الوطن أو في خارج الوطن وتهتم أساسا بتطوير مهارة التوجهات الاستراتيجية للطالب، القيادة، العمل الجماعي والتعاون، التكيف والمرونة، الاتصال والتواصل التفاعلي الفعال، الإبداع والابتكار، إدارة الوضعية الصعبة، حلحلة المشاكل، خدمات التميز، وهنا سأطرح سؤالا هل سيقع تفعيل هذا المحور كقاعدة استراتيجية بالفعل على أرض الواقع أم سيقتصر على برامج وبعض التطبيقات المنفردة؟

السيد الوزير، لقد حان الوقت لتطوير استراتيجية للطالب التونسي صحيح أن لدينا كفاءات وإنجازات على المستوى الدولي ولكن عددهم ضعيف نوعا ما والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ونعلم جيدا أن هناك تراجع على مستوى عديد الاختصاصات في عديد من الكليات وفي عديد من التقنيات وهنا نجد أن المحور الأول محور متميز وأساسي ولكن هل سيكون على المستوى النظري أم سيلقى النور ويمر إلى التطبيقات خاصة إذا اعتبرناه كقاعدة أساسية استراتيجية لتنمية الدول.

في انتظار كل ذلك نشكركم على حسن الإنصات ونأمل أن نراكم في فرصة أخرى إن شاء الله، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجو إرجاع المصدح للسيد الزميل عبد الحافظ الوحيشي عن صوت الجمهورية من أجل استكمال الوقت المخصص له دقيقة تفضل.

السيد حافظ الوحيشي

شكرا رئيسة المجلس،

في الحقيقة هذا مطلب جماعي لمواطني ومواطنات معتمديتي جبنيانة والعامرة والحنشة وأذكر بأن جبنيانة كانت "قيادة" والمؤرخ حسن حسني عبد الوهاب كان "قايد" على جهة جبنيانة، كذلك معهد 18 جانفي 56 والذي كان أول منارة علمية تخرج منه كذلك عديد الإطارات والعلماء والدكاترة والأساتذة والشعراء والأدباء من حق جبنيانة والعامرة والجهات الداخلية أن يكون بها جامعة وهو مطلب ملح للمواطنين أسوقه للسيد الوزير وإطارات الوزارة لبرمجة بعث منارة علمية ترجع مكانة هذه الربوع والسلام.

عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر وعاش الوطن.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم سامي الحاج عمر غير منتمي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا سيدة الرئيسة،

مرحبا بك سيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة لكم من وزارة التعليم العالي،

في البداية السيد الوزير، أنوه بما حصلت عليه جامعة المنستير في الحصول على "ISO" هذا فخر لتونس وفخر لولاية المنستير ولجامعة المنستير التي تضم كل الكليات الموجودة بولاية المنستير وولاية المهدية، شكرا لكافة الإطارات بالجامعة الذين عملوا واجتهدوا للحصول على هذه المرتبة.

ثانيا، السيد الوزير، لا يجب أن نكون في ضبابية كبيرة وأن نسيء للتعليم العالي بل بالعكس فإن قطاعات الطب والاقتصاد والعلوم الإنسانية واللغات بتونس عليها طلب مشط كثيرا وهذا دليل على الكفاءات التي لدينا ربما هناك مسألة فقط وهو ميدان التكنولوجيا وهنا يجب علينا أن نكون مطابقين للعصر وهل هناك أشياء تجعلنا مباشرين لسوق الشغل فكأننا متأخرين بعض الشيء عن الموجود في الوقت الحاضر، يجب أن تكون لدينا نظرة استراتيجية ونظرة مستقبلية لتغيير البرامج الجامعية بالنسبة إلى نظام أمد بكلية الهندسة فيه اختصاص التكنولوجيا بما فيه من Energétique , électrique, électronique, automatisme, " informatique industrielle" وهذا مهم جدا لكي نكون موجودين في إطار الذكاء الاصطناعي إلى غير ذلك.

سأمر إلى نقطة ثانية سيدي الوزير والأكيد أنها تشغل بالكم وهي بخصوص الجامعات الخاصة وتحديدا بالنسبة إلى خريجي اختصاص الهندسة المعمارية وكلنا ندافع عن الجامعة العامة وهذا لا سبيل إليه ستبقى الجامعة العامة هي الأم والأفضل في تونس ولكن بالنسبة إلى المتخرجين من الجامعات الخاصة في الهندسة المعمارية لقد قمتم بتمكينهم من "équivalence" وتحصلوا على الشهائد ممضاة من سيادتكم ولكن هناك تضارب في جانب ثان هو أن عمادة المهندسين المعماريين لا تقبل قدومهم ومزاحمتهم لهم في هذه الجامعة بمعدل يتمثل في 9 أو 9.5 وهنا نجد أن لديهم الحق في ذلك ولكن لم يتحصل الجميع على هذا المعدل بل هناك من تحصل على 13 و14 معدل وقد اختاروا هذه الجامعات الخاصة لقرب مساكنهم منها، كما لا أنسى أن أذكركم أن جل الأساتذة الذين يدرسون في الجامعات الخاصة وخاصة في الهندسة المعمارية هم الذين يدرسون بمدرسة سيدي الظريف وسيدي بوسعيد بنسبة 80% منهم تقريبا وهنا أدعو سيادتكم إلى التدخل للتوصل إلى حل هل ستمكنهم من الحصول على ذلك بـ "score" أو تعفيهم من التوجيه الجامعي وكما تعلمون فإنه ليس لدينا جامعات خاصة في الطب وطب الأسنان....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم حمدي عبد العالي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق تفضل.

السيد حمدي عبد العالي

شكرا سيدة الرئيسة،

يومكم سعيد زميلاتي زملائي،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

أنا أستاذ جامعي سأعود إلى التدريس حالما تنتهي مدتي النيابية واليوم أريد أن أوصل البعض من مطالب زملائي وهذه تعتبر أفضل فرصة أمام سيادتكم وتحت قبة البرلمان.

السيد الوزير، أنت سيد العارفين أن مهنة الأستاذ الجامعي على رأس هرم سلم التأجير والجميع يعلم أن المعلم والأستاذ والطبيب والقاضي والمحامي والمحاسب والمهندس والأستاذ الجامعي تخرجوا على أيادي الأستاذ الجامعي لذا أطلب من سيادتكم بكل لطف احترام سلم التأجير واحترام الأستاذ الجامعي واعطائه حقه وتجنبا لهجرة الأساتذة الجامعيين الذين يعدون أكثر من 2000 أستاذا جامعيا قاموا بمغادرة البلاد.

العمل على تقييم واقع التعليم العالي بطرق علمية وموضوعية وتشاركية تعتمد على تحديد النقاط الإيجابية والسلبية لا لقراءة تعتمد على الأرقام دون المرور إلى معرفة الأسباب حتى لا تكون الجامعة محضنة لخريجي مستقبلا عاطلين عن العمل والعمل على معرفة حاجيات سوق الشغل حتى يكون التعليم العالي موجها يلبي احتياجات النسيج الاقتصادي وكذلك بالتنسيق مع الوزارات المتداخلة مثل وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الصناعة حتى تكون هنالك استراتيجية موحدة.

ما هو مآل مشروع إصلاح التعليم العالي والقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين الباحثين الذي تم التداول فيه في سنة 2017، 2018، 2019 ولم ير النور إلى حد الآن؟

تحدثتم سيدي الوزير عن تأجيل انتخابات المجالس العلمية إلى آخر السنة الجامعية وعن بعض التنقيحات، لذا الرجاء منكم مد الأساتذة الجامعيين برزنامة الانتخابات ومشاركة جميع الأطراف في هذه التنقيحات.

أما بالنسبة إلى المشاريع البحثية في نطاق البرامج "PRF, VRR, Jeune chercheur, PHC UTIC, PHC MAGREB" فإنه لا يتم نشر شبكات التقييم ولا يتم إعلام المشاريع التي لم تحظ بالتمويل وأسباب فشلها ونقاط ضعفها لذا الرجاء إضفاء مزيد من الشفافية والنزاهة في تقييم هذه المشاريع ونشر كل الحيثيات.

الرجاء من سيادتكم تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها من أجل شراء معدات بيداغوجية من الخارج بطرق مباشرة والتنسيق مع الديوانة لإعفائها من الآداءات ومساعدة الأساتذة الجامعيين.

الرجاء الترفيع في المنحة الجامعية.

السيد الوزير، لدي بعض الملاحظات سأسوقها لكم بكل لطف:

أولا، الساعات الإضافية وساعات التأطير، في أول السنة الجامعية وفي أول السداسي الثاني مدير القسم أو مدير الجامعة يلح كثيرا لكي يحصل الأستاذ على ساعات إضافية وساعات للتأطير لكي لا يبقى الطالب دون دورس وبدون مؤطر ثم يبقى أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات يطلب ترخيصا الأستاذ الجامعي "autorisation" من رئيس الجامعة إذا كان لديه أكثر من ثلاث ساعات ومن الوزير إذا كان كثر من ست ساعات.

أما بالنسبة إلى "les enseignants vacataires" الذين يدرسون ولا يحصلون على رواتبهم حتى بعد انتهاء السنة الدراسية كما أن قيمة الساعة الإضافية لم تتغير منذ ثلاثين سنة أو أكثر لذا يجب مراجعة قيمة الساعة الإضافية وخلاصها في نفس السنة الجامعية كما أن هناك نقص في بعض الاختصاصات الرجاء فتح باب الإنتدابات.

كما أن هناك مسألة وفي نفس الإطارا تأمين ساعات إضافية في الجامعات الخاصة يطلب من الأستاذ "autorisation" فالأستاذ يدرس ويحصل على راتبه وذلك الترخيص لم يصل بعد.

بما أننا تحدثنا عن الجامعات الخاصة لدي بعض الملاحظات التي سأسوقها إليكم:

أولا، أشكر الجامعات الخاصة لأنها توفر فرصة للطالب لدراسة ما يريده وأيضا توفر فرصة للطالب الذي نجح بمعدل لا يمكنه من الاختصاص الذي يريده وتوفر فرصة للطالب الذي لم يسعفه الحظ في الجامعات العمومية، أما سيد الوزير يجب العدالة بين الطالب المتخرج من الجامعة العمومية والطالب المتخرج من الجامعة الخاصة، مثلا مهندس متخرج من جامعة عمومية نجح في امتحان الباكالوريا بمعدل محترم ودرس سنتين "préparatoire" ثم نجح في امتحان "prépa" وما أدراك ما امتحان "prépa" ثم درس ثلاث سنوات بمدرسة المهندسين ومهندس متخرج من مدرسة خاصة لم ينجح في امتحان الباكالوريا بمعدل محترم ولم ينجح في امتحان "prépa" وأصبح مهندسا يزاحم في سوق الشغل، أريد القول أنني لست ضد الجامعات الخاصة وكان لي شرف التدريس بها ولكن يجب العدل بين جميع طلابنا، لذا أقترح إحداث مناظرات وطنية وذلك حسب الاختصاص ومزيد مراقبة الجامعات الخاصة.

بما أن لدينا العديد من الجامعات الخاصة ومن جهة أخرى العديد من العاطلين عن العمل من المتحصلين على شهادة الدكتوراه لماذا لا يقع فتح باب انتداب أساتذة جامعيين في الجامعات الخاصة يعني أستاذ يكون تابعا لوزارة التعليم العالي ويدرس في الجامعات الخاصة؟

وأخيرا نثمن موافقتكم على بعث تعاونية التعليم العالي والبحث العلمي.

مرحبا بكم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة آمال المؤدب عن كتلة صوت الجمهورية لها عشر دقائق، تفضلي.

السيدة آمال المؤدب

شكرا سيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية أريد أن أثمن مجهودات الدولة التونسية وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية في التنسيق مع جمهورية مصر العربية والهلال الأحمر لقبول جرحى العدوان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية في غزة وهذا ليس بالغريب على تونس وعلى شعبها الثابت دائما على موقفه تجاه القضية وبرهن أن المساندة والدعم ليس بالكلام فقط لكن بالفعل فالقضية قضيتنا والنصر للمقاومة وتحيا فلسطين من النهر إلى البحر.

السيد الوزير، أريد أن أؤكد على الدور الأساسي والمحوري للوزارة وهو ملائمة التكوين الجامعي وضمان الجودة مع متطلبات سوق الشغل وحسب آخر الإحصائيات نجد أن نسبة البطالة من بين حاملي الشهائد العليا وصلت إلى حدود 24% وهذا ما يجعلنا نبحث عن الأسباب في العمق ونتساءل كيف أن طالب متفوق درس بالجامعة وتحصل على شهادته بامتياز وقام بالتربصات اللازمة لكسب الخبرة يجد نفسه عاطلا عن العمل يبحث عن أي فرصة عمل لحفظ كرامته.

السيد الوزير، إن الشهادة الجامعية حلم كل طالب للدخول إلى سوق الشغل رافعا رأسه ومن الباب الكبير وبدون أي إشكال ولكن مع الأسف نجد أنفسنا اليوم أمام منظومة أكاديمية عاجزة على تقديم الأفضل لطلبتنا، عاجزة على استقبال كفاءاتنا المتميزين ونشهد كل يوم هروب الأدمغة إلى الخارج منهم من حصل على شهادة الباكالوريا ومنهم من حصلوا على شهائدهم بتفوق، ألم يحن الوقت لمراجعة أنفسنا وتقييم الإصلاحات السابقة وخاصة مراجعة نظام أمد فهل فكرت الوزارة في مراجعة المسارات وما الذي برمجته للتوجيه نحو الاختصاصات المبتكرة المرتبطة بسوق العمل؟ ما الذي قامت به بالنسبة إلى النظام الأساسي للأساتذة الباحثين الذي لم يعد ملائما للوضعية الحالية ولم يعد مطابقا للمعايير الدولية خاصة فيما يتعلق بالدرجات والتطوير الوظيفي والحال أن الأساتذة الباحثين هم الذين يعملون بكل وطنية في تقديم أحسن تدريس للطلبة ويحصلون على أقل أجر في ظروف لا يعلم أي شخص سواهم؟

متى ستبدأ الوزارة في إصلاحات الدراسات الهندسية وفي هذا السياق سأتحدث عن التعليم الخاص في تونس والذي في الحقيقة ليس هناك أي مشكل في ذلك بل بالعكس فالتعليم الخاص مكسب وبإمكانه أن يعزز ويكمل التعليم العمومي ويساعد في تطوير المنظومة الأكاديمية ولكن بشرط احترام المعايير والمواصفات ومعادلة الشهادات "l'équivalence" وكيفية الحصول عليها، وعلى سبيل المثال الجامعات الخاصة التي تدرس الهندسة المعمارية والتي تتمثل في عشر جامعات ومنذ ما يقارب 12 سنة وقع إمضاء اتفاقيات بين جميع الجامعات الخاصة وهيئة المهندسين المعماريين "L'OAT" وهذا طبقا للقانون عدد 73 لسنة 2000 والذي يوضح كيف أن المتخرج من الجامعات الخاصة يتم تسجيله في جدول المهندسين المعماريين ويدخل سوق الشغل ويفتح مكتبه ويبدأ العمل أي أن هناك التزام بين الطرفين الجامعات الخاصة و"L'OAT" وكل طرف ملزم باحترام بنود وشروط الاتفاق وأهمها:

أولا، يجب على ممثل من الهيئة أن يكون عضوا قارا في المجلس العلمي للجامعة الخاصة وهذا لم يحدث، يجب على الجامعة الخاصة أن تعطي جداول المواد المدرسة وساعات التدريس مع قائمة الأساتذة المدرسين القارين وأؤكد على كلمة القارين طبقا لقرار وزير التعليم العالي وهذا أيضا لم يحدث، يجب أن يحضر ممثلا عن الهيئة في جميع لجان التحكيم المتعلقة بالتربصات وختم الدروس بالنسبة إلى جميع المستويات ليس في لجنة تحكيم التربصات فقط الذي يدعون فيه ممثل الهيئة ويغيبونه في كامل المسار وهذا في الحقيقة لا يستقيم.

كذلك قبل التسجيل في الجامعة الخاصة في السنة الأولى يجب أن يكون ملف الطلبة لدى الهيئة لكي تمرره على لجنة شروط التسجيل ويقع قبوله، هذه اللجنة تتثبت في معايير القبول وأهمها أن يكون النجاح في الباكالوريا متحصل على 80% من مجموع النقاط التي يتم اعتمادها في شعبة الهندسة المعمارية في القطاع العمومي وهذا لم يحدث ومع الأسف نجد أن العديد من الطلبة التحقوا بالجامعات الخاصة بمعدل 9 من 20 بينما القطاع العمومي لدراسة "l'architecture" يجب أن يكون متحصلا على " mention bien" ومن الممكن أن لا يقع قبوله وهنا نجد أنفسنا أمام عدم تكافؤ الفرص ما بين طلبة الخاص والعام.

ما أريد التأكيد عليه أن محكمة المحاسبات خلال تقريرها سنة 2018 بينت جل إخلالات هذه الجامعات وعدم احترام المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات التي عقدتهم مع "L'OAT" كل ذلك والطلبة المتخرجين معلقين ليس بإمكانهم التسجيل في جدول الهيئة لممارسة مهنة المهندس المعماري ولكن رغم ذلك فإن الهيئة تعهدت بملفات المتخرجين الذين قاموا بوضع ملفاتهم لديها وعددهم 94 ملفا وقررت أن تجد لهم حلا أفضل لتسوية وضعيتهم حالة بحالة وهناك اليوم 20 ملف بأكمله يحتوي على قائمة الأساتذة التي لم تعطها جل الجامعات الخاصة ونأمل في الأيام القليلة القادمة أن تنظر فيها للتسوية.

السيد الوزير، كيف يمكن لنا أن نطور وأن يتخرج " des professionnels" كفاءات من المهندسين المعماريين ولم تعط الهيئة رأيها في أي مرحلة من هذا المسار الأكاديمي؟ كيف سيحصل الطالب على "l'équivalence" عندما يقع تغييب "L'OAT" في لجنة المعادلة بحجة أنه صدر أمر عدد 519 لسنة 1996 من وزير التعليم العالي والذي جعل وزارة التجهيز مجرد عضو وغيب الرأي الفني للهيئة وهذا يتعارض مع الفصل الأول من القانون عدد 46 لسنة 1974 والمتعلق بتنظيم مهنة المهندس المعماري؟

كيف يمكن بناء بلادنا والمهندسين المعماريين مهمشين ولم نمكنهم من مكانتهم والثقة اللازمة للنهوض بالمهنة؟

السيد الوزير، لماذا قامت الوزارة ببعث المؤسسات الجامعية الخاصة للقيام بالتقييم الذاتي بمفردها والحال أن محكمة المحاسبات طلبت من الوزارة القيام بذلك؟

أين الوزارة وما هو دورها للمحافظة على مستوى التعليم العالي وعلى جودته وقيمة شهائدنا؟ كيف تقوم الوزارة بإجراءات مخالفة لقوانين ساري بها العمل مثل قانون 73 لسنة 2000 فهل بذلك سنتقدم وسنطور بلادنا؟

كما ذكرت منذ البداية ليس لدي أي مشكل مع الجامعات الخاصة ولكن عندما تصبح فوق القانون وتترك المتخرجين منها معلقين يواجهون مصيرهم بإحباط وانكسار حينها أقول لها "basta" و"stop" لقد أوقفت هذه المؤسسات التعامل بتعلة أن مجلس المنافسة أوقف التعامل بها سنة 2021 ولكن القضية الأصلية مازالت جارية ولم يقع البت فيها وهذا ما سيزيد في تعطيل تسوية ملفات الطلبة والإضرار بمصالحهم.

السيد الوزير، الطالب لديه الحق والمؤسسة من الممكن أن تكون لديها الحق أيضا كل منهما يفكر في مصلحته ولكن هيئة المهندسين المعماريين تدافع عن المهنة وعن الحرفية وعن مستقبل الطلبة عندما يلتحقون بسوق الشغل متكونين أحسن تكوين ولديهم مستوى عالي لكي لا يبقون عاطلين عن العمل وتنقصهم الكفاءة والحرفية.

السيد الوزير، لقد شهد قطاع الهندسة المعمارية العديد من التعديات من قبل الدخلاء عن المهنة وخاصة من الذين يسمون أنفسهم "Architecte d'intérieur" وحسب علمي فهذه تسمية غريبة عن القطاع وعن المنظومة التشريعية ببلادنا والحال أن هذا القطاع يتعلق بإجازة حرفي اختصاص تزويق داخلي " licence en design et décoration d'intérieur" خاضعة لمنظومة أمد، أي لا يمكنه في أي حال من الأحوال أن يكون مهندسا لا داخلي ولا خارجي لذا سيدي الوزير الرجاء التنسيق مع وزارة المالية لرفع اللبس نهائيا فيما يتعلق بالمزوقين وتفادي "les faux problèmes" والذي من جرائه تضرر المزوقين ووقعت محاكمتهم بتهمة انتحال صفة كل منهم ينشط في ميدانه وفي اختصاصه والأصل هو التكامل بين الاختصاصات.

في نقطة أخيرة تتعلق بطلباتنا بالخارج أريد تقديم تحية شكر واحترام لبعثة جامعية وتربوية بباريس للمجهودات المبذولة من أجل الإحاطة بالطلبة التونسيين بكامل أوروبا وتسهيل عملية إدماجهم وتأقلمهم في محيطهم الجديد والحرص على توفير المناخ المناسب لهم للدارسة في الخارج في أحسن الظروف كما أريد أن أذكر بالدور الذي قامت به في فترة الكوفيد التواصل والمتابعة المستمرة للطلبة المستحقين يد المساعدة وفي الحقيقة لا أحد ينكر التطور الملحوظ في آداء البعثة خاصة فيما يتعلق بالفاعلية في التواصل والمساعدة على تكوين شبكة اجتماعية للتخفيض من الشعور بالغربة والوحدة للطلبة الجدد وتساعدهم في صرف المنح الجامعية في أقرب الآجال وتأقلمهم مع أساليب الأنظمة الأكاديمية بأوروبا وهذا بشهادة الطلبة أنفسهم.

كما أثمن الدور الاجتماعي الذي تقوم به البعثة ومؤسسة دار تونس بباريس والتي كانت موجودة في كل المناسبات الوطنية والدينية في سيدي رمضان من خلال أنشطتها والتظاهرات التي تقوم بها في غياب مركز ثقافي تونسي بباريس فدار تونس تقوم بدور كبير لطلبتنا أتمنى لهم المزيد من الدعم لتنويع النشاط الثقافي من خلال التنسيق مع وزارة الشؤون الثقافية.

وفي الأخير أتمنى النجاح والتوفيق لكامل أبنائنا الطلبة بالداخل وبالخارج وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم سامي السيد غير منتمي له أربع دقائق تفضل.

السيد سامي السيد

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

تحية للشعب الفلسطيني،

جهة بنزرت، سيدي الوزير والتعليم العالي بصفة عامة في الجهة. النقطة الأولى هل هناك إمكانية بعث جامعة تعليم عالي بالجهة على غرار بقية الجهات بالبلاد، باعتبار أهمية عدد المؤسسات الجامعية بالجهة وهي ثمانية مؤسسات جامعية وحوالي 8500 طالب أو تركيز تمثيلية جهوية لجامعة قرطاج؟

الإشكاليات المتعلقة بالحصول على المعطيات الخاصة بتقدم الإنجاز المالي والمادي لمشاريع القطاع الذي يتم إنجازها بالجهة بصفة دورية في هذا السياق السيد الوزير، نلاحظ طول الآجال.

النقطة الثالثة، نقص في العديد من الإختصاصات المطلوبة في المجالات التالية: المجال الطبي والشبه طبي، الذكاء الإصطناعي، الرياضيات التطبيقية، الهندسة، البرمجيات، الميكاترونيك ولدينا العديد من المؤسسات المنتصبة لها إهتمام بالإختصاص المتعلق بالميكاترونيك أو الإلكترونيك.

وكذلك في مجال الطاقة المتجددة: غياب الفضاءات الثقافية والشبابية والرياضية بالمركب الجامعي بمنزل عبد الرحمان، مزيد العناية بمحيط المركب الجامعي من خلال برمجة مشاريع التهيئة، تواضع في مستوى التجهيزات في بعض المؤسسات الجامعية، وضرورة التسريع في إجراءات تنفيذ مشروع توسعة المبيت الجامعي ببنزرت بعد أن تمت المصادقة في انتظار توفير الإعتمادات الإضافية والتي قدرت بـ 4،8 م د.

تحدث زميلي الآن على التعاونية وهو طلب من جميع الجامعيين على ما نعلم فقد تمت الموافقة عليها ومشكورين إن تم هذا.

إشكاليات بالنسبة إلى الطلبة المقيمين بالخارج، السيد الوزير، هناك إشكاليات حول المصادقة على الشهائد العلمية والوثائق الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي بالنسبة إلى المقيمين بالخارج والقيام بها لدى القنصليات والسفرات التونسية بالخارج خاصة مع تدخل العديد من الأطراف والإجراءات الخاصة بوثائق الترجمة، إذ يجب المصادقة من وزارة التعليم العالي ثم من وزارة الخارجية ثم السفارات في البلد المعني والتكلفة التي يتكبدّها الطالب في مستوى الخدمات سواء في التنقل بين الوزارات المعنية والسفارات المعنية التي تطالب معاليم مرتفعة على هذه الشهائد، سيدي الوزير ، لابد التفكير في تخفيف هذه المسألة.

هل هناك إستراتيجية السيد الوزير في ملائمة الإختصاصات مع سوق الشغل؟

سبب انخفاض الحصول على شهادة الإجازة في كلية العلوم ببنزرت، أيضا الغلاء المشط سيدي الوزير في التعليم الخاص، هل هناك مقاييس تعتمدها الوزارة أو بعض الإجراءات التي تقوم بها الوزارة للحد من هذا الغلاء المشط؟ فالتعليم الخاص باهظ جدا نتمنى أن تكون المعاليم معقولة ونحن لسنا ضد القطاع الخاص بطبيعة الحال لكن تكون المعاليم معلومة للدراسة في القطاع الخاص.

شكرا على الإصغاء سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق. غير موجود.

الكلمة للسيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نحن كتلة الأحرار ندعو وزارتكم إلى توفير كل الموارد الضرورية للباحثين للتسجيل في براءات الإختراع الدولية وهنا نثمن التسجيل النهائي لبراءة الإختراع الدولية بالمكتب الأمريكي لفائدة جامعة المنستير، هذه البراءة في الإختراع متمثلة في لقاح من الجيل الجديد ولتثمين هذا الإنجاز ضروري نشره على موقع الوزارة.

سيدي الوزير، نص الفصل 22 من الدستور "تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم " وينص ذلك الفصل 46 من الدستور في فقرته الثانية "لكل مواطن ومواطنة الحق في العمل وفي ظروف لائقة وبأجر عادل".

سيدي الوزير، هل من حلّ ينصف الدكاترة فمنهم من بلغ سنه خمسون سنة ولم يشتغل إلى اليوم بعد أن قضى عمره كاملا في الدراسة فهل تتصور سيدي الوزير في هذا السن يمكنه أن يتعلم مهنة أخرى؟ كم سيعيش لكي يكوّن نفسه ويبني مستقبلا؟

السيد الوزير النقطة الثالثة، ندعو إلى تكثيف الأنشطة الثقافية بالمبيتات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي وأولوية إبرام اتفاقيات التنشيط الثقافي مع الطلبة المبدعين في المجالات الثقافية للقيام بالتنشيط الثقافي وضرورة مراجعة هذه الإتفاقيات التي تبرم للتنشيط ومنحتها ضعيفة جدا وضرورة التنسيق كذلك مع وزارة الثقافة وربط توأمات للإبداع الثقافي الطلابي بالداخل والخارج.

سيدي الوزير، بلدية زاوية سوسة بها كلية الآداب والعلوم الإنسانية والمعهد العالي للتكنولوجيا والمعهد العالي للنقل واللوجستيك وكلية الإقتصاد والتصرف واثنين من المطاعم الجامعية ولكن لا يعرف الكثيرون أن الكليات تابعة لمدينة زاوية سوسة، لذا السيد الوزير على ما أظن هناك برنامج تسييج هذا

المركب الجامعي وكذلك تسمية هذا المركب بـ "المركب الجامعي بزاوية سوسة" وإدراجه بدليل التوجيه الجامعي.

النقطة الموالية، سيدي الوزير، نطلب ضرورة التنسيق مع شركة النقل بالساحل وضرورة إحداث خط من مدينة الثريات مرورا بالمركب الجامعي بزاوية سوسة وصولا إلى سهلول وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكل إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، ماذا فعلتم للدكاترة المعطلين عن العمل والذين خاضوا نضالات الأسبوع الفارط من مشي على الأقدام من سوسة إلى تونس؟ وسيعتصمون الأسبوع المقبل أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمطالبة بتشغيلهم خارج إطار المناظرة وبكل الوزارات وهم خيرة من أنجبت تونس وهناك من وصل عمره إلى الخمسين سنة وإلى الآن عاطل عن العمل وشارك في العديد من المناظرات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولم يتم انتدابهم.

سيدي الوزير، لن أطيل عليكم فالرجاء النظر في هذا المطلب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ألفة المرواني عن الكتلة الوطنية المستقلة لها ثلاث دقائق.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير للجميع،

أتوجه بمداخلتي اليوم أولا إلى السيد رئيس الجمهورية وثانيا إلى كل الوطنيين الحريصين والغيورين على إنجاح مسار 25 جولية.

في بعض الأمور لم يتغير شيء ونحن في مسار بناء دولة، تعيش تونس اليوم في أزمة وخطر داهم يهدد بلادنا بفقدان ثرواتها الحقيقية.

الثروات الحقيقية التي تتمثل في هجرة الأدمغة، خيرة الكفاءات والكوادر من الأطباء والمهندسين والأساتذة الجامعيين التي أنفقت عليهم الدولة الكثير وتحملت أعباء دراستهم وتكوينهم كله على حساب الشعب التونسي وعلى حساب دافعي الضرائب ثم تأخذهم الدول الأجنبية على طبق من ذهب.

على سبيل المثال الدولة تنفق أكثر من 500 ألف دينار لتكوين طبيب ثم تأتي دول أجنبية لتستفيد من خبرته مجانا.

على حساب هذا تونس لن تجد مستقبلا كفاءاتها من ذوي الإختصاص من أطباء ومهندسين والأخطر أن السيد الوزير يعلق على هذه الظاهرة في تصريح لإحدى الإذاعات بأن تونس قلقة من هجرة الأدمغة "الله لا يقلقك السيد الوزير" إذن ما هي الحلول اليوم؟ ما هي تصوراتكم العملية للخروج من هذه الأزمة؟

قدموا حلولا ومقاربات ومبادرات جديدة ونحن في انتظاركم ونعلمكم أن أبواب البرلمان مفتوحة لمقترحات وزارتكم التي لم ترد منها شيئا لهذا قلت لم يتغير شيئا.

وتأكيدا لما قلته كنت قد طرحت على السيد الوزير تحت قبة البرلمان ملفا يخص إحدى كفاءات البلاد الذي ظلم فيها هذا الطالب لأنه اختار البقاء في بلاده.

بطبيعة الحال طرحت سؤالي على معنى الفصل 114 من دستور البلاد وما زلت أنتظر الإجابة لأن السيد الوزير رفض إجابتي على سؤالي وها قد توجهت بسؤال كتابي السيد الوزير وأتمنى منك إجابتي ولا تقلقل السيد الوزير، لن نتخلى عن أبناء شعبنا ما دام ما زال فينا عرق ينبض. مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمود العامري غير منتمي له خمس دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق،

يعدّ قطاع التعليم العالي من القطاعات الحيوية الهامة في دفع النمو الإقتصادي والتنمية من خلال تعزيز الإبتكار وزيادة المهارات العالية لدى الخريجين.

ويعتبر مجال البحث العلمي اليومي أحد الأجنحة المهمة لرفعة الأمم وتدرجها في مسار التقدم والتطور.

التعليم العالي والبحث العلمي في تونس اليوم يعيش عديد التحديات أهمها تشغيل خريجي المؤسسات الجامعية وتأميم الكفاءات الوطنية والمحافظة عليها.

الملاحظ اليوم تواصل سياسة إغراق الجامعات بآليات التدريس الهشة والموازية من عقود وساعات عرضية وإلحاق حيث يبلغ أساتذة التعليم الثانوي الذين يدرّسون بالجامعات 2147 أستاذا أغلبهم عبر آلية الإلحاق فيما يقدر عدد الحرفيين والخبراء الذين يدرسون بالمعاهد العليا للفنون بالمئات.

كما يتجاوز عدد خطط التعاقد 2000 عقدا سنويا دون أن ننسى سياسة التمديد في سن أساتذة التعليم العالي حتى 70 سنة دون مبرر ومقاييس علمية واضحة، حتى صار في بعض الممددين لهم حاجزا أمام الباحثين الشبان وهذا بسبب استئثارهم بالتدريس والتأطير في ماجستير البحث والدكتوراه والتي أصبحت محددا رئيسيا للتأهيل الجامعي والإرتقاء.

نلفت النظر أيضا إلى تزايد عدد الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل من سنة إلى أخرى بسبب غلق مناظرات الإنتداب بالتعليم العالي لمدة أربعة سنوات كاملة.

كما نذكر بطء نسق إجراءات المناظرات التي تم الإتفاق على فتحها في السابق وهذا ما جعل السيد الوزير دورة الإنتداب 2019 يتم إجرائها في سنة 2022 وإعلان آخر نتائجها خلال سنة 2023.

نشير أيضا إلى ضعف عدد الخطط المسندة لبعض الإختصاصات وما زاد الأمر تعقيدا اليوم هو تسقيف عقود التدريس لمدة ثلاث سنوات وعدم توفرها خاصة في بعض الإختصاصات.

اليوم نسألكم السيد الوزير متى سيتم تسوية وضعية الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل؟

بداية الإصلاح تبدأ من خلال إعادة الإعتبار للجامعة التونسية والجامعيين أصبح من الضروري اليوم إيقاف آلية الإلحاق، آليات التشغيل الهشة للدكاترة المعطلين.

لابد أيضا من إيقاف التمديد لمن بلغوا السن القانونية.

نؤكد اليوم على ضرورة تحسين ظروف العمل بالنسبة إلى الجامعيين، أجرة الأستاذ الجامعي في آخر المراتب مقارنة ببلدان مجاورة نذكر منها المغرب وموريتانيا.

يجبر الأساتذة الجامعيين اليوم على إنجاز الساعات الإضافية والعرضية من أجل تأمين الدروس لكن في المقابل لم يتم تحيين قيمة منحة هذه الساعات بجميع الأصناف منذ عقود، دون ذلك نذكر التأخر الكبير في صرف منح إنتاج المقالات العلمية للأساتذة المؤطرين.

كل هذه الظروف أدت اليوم إلى هجرة أفضل الكفاءات التونسية والأدمغة الى الخارج، اليوم نقول بكل فخر وألم وحسرة تقدم ترتيب الجامعات في الخارج وخاصة في الخليج يرجع إلى فضل الكفاءات التونسية الموجودين فيها.

اليوم نسألكم السيد الوزير عن مآل القانون الأساسي للأساتذة الجامعيين الباحثين؟

أمام التحدي الكبير اليوم في تشغيل خريجي الجامعات نسألكم لماذا لم تفكر الوزارة في إحداث مراكز بحث لاستقطاب واحتضان الكفاءات التونسية من مهندسين ودكاترة معطلين في جميع الإختصاصات وتشجيعهم وتحفيزهم على أن تستفيد الدولة من إنتاجاتهم العلمية وتسهيل عملية إدماجهم في سوق الشغل؟

رغم المستوى التعليمي الجيد في تونس ومستوى الدكاترة وإنتاجاتهم ومنشوراتهم العلمية فلم تستطع أي من جامعاتنا من احتلال مرتبة محترمة ضمن أفضل ألف جامعة في العالم حيث تقبع جميعها عالميا بعد المرتبة الألف.

سيدي الوزير، لا بد اليوم من إطلاق استشارة وطنية لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في تونس من أجل تجاوز الإخلالات الإستراتيجية والتشريعية والتنظيمية التي أثرت على مستوى التكوين الجامعي وإصلاح هذا القطاع العام باعتباره أحد المحركات الرئيسية لأداء النمو والإزدهار والقدرة التنافسية.

نتمنى لكم السيد الوزير كل التوفيق في مهامكم وشكرا على الإنتباه.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد ياسر قراري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

تحية للجامعة التونسية التي كانت عبر تاريخها فضاءا للعلم والتكوين والتأطير لكن كانت أيضا فضاءا للنضال من أجل القضايا العادلة وعلى رأسها قضية فلسطين.

أمرّ إلى أهم الإشكاليات التي سأطرحها وفيها بعدا وطنيا أو بعدا جهويا وبشكل برقي.

الإشكالية الأولى هي إشكالية الدكاترة المعطين عن العمل، غير معقول سيدي الوزير أن أفضل كفاءاتنا وإطاراتنا الذين تحصلوا على مختلف الشهادات أهمها الإجازة بعدها الماجستير وبعدها الدكتوراه نجدهم اليوم معطلين عن العمل والدولة التونسية غير قادرة على استيعابهم. لقد مرّ هؤلاء بأكبر وأهم اللجان العلمية ومكنتهم من أعلى الشهادات في البلاد فمن غير الممكن أن لا تستوعبهم دولتنا ولذلك ندعو إلى أن تكون شهادة الدكتوراه عبارة عن جواز عبور إلى الوظيفة العمومية.

ثانيا لدي سؤال السيد الوزير، هل قيمتم نظام أمد ومقارنته بالأنظمة السابقة وخاصة نظام الأستاذية ومدى جدوى هذا النظام الذي قمنا بإرسائه منذ سنوات دون تقييم؟

ثالثا، إشكالية في كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية 10 ديسمبر، السيد الوزير علاقة تاريخية بين الأساتذة والطلبة هي علاقة تكامل وترابط وتلاحم وكثيرا ما كانوا أساتذتنا في الصف الأول للدفاع علينا وهم الجدار الواقي عندما كنا نتعرض لعصا البوليس أيام القمع.

من غير المعقول أن يحال طالب إلى التحقيق خارج فضاء الجامعة فهنا رجاء التدخل من مختلف الأطراف وزارة، جامعة قرطاج، المجلس العلمي للكلية من أجل حلحلة هذا الإشكال ودعوة للأستاذة بكل ودّ فهذا فضاء للتكامل بيننا نتجاوز هذا الإشكال ولنترك الطلبة يمرون لاجتياز امتحاناتهم.

أمرّ جهويا، المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف، هذا المعهد نعتبره كسبا جهويا ونريد المحافظة عليه وتطويره لكن من غير الممكن أن يتطور في ظل مساكنة قائمة اليوم بين ثلاث مؤسسات، معهد الإعلامية والمعهد المذكور ومعهد المسرح، لا يمكن أن يستمر هذا الوضع.

وعليه جهويا نحن وجدنا حلا يتمثل في إمكانية استغلال مؤسسة التكوين المهني ما زالت لم تدخل طور الإستغلال الفعلي فيمكن استغلالها وقادرة على استيعاب ألف طالب واليوم تضم 20 أو 30 متكونا، يمكن إبرام اتفاقية مع وزارة التشغيل ونحن مستعدون كنواب جهة أن ندفع في هذا الإتجاه على المستوى الجهوي وإذا قمتم بعقد جلسة في الغرض، يمكن أن نجتمع معكم لدفع هذا الحل بشكل مؤقت إلى حين بناء المقر النهائي للمؤسسة علما أن العقار تم رصده السيد الوزير ونحن هنا نطالبكم بتخصيص الإعتمادات للشروع في الدراسات في أغلب الآجال في سنة 2024 لكي نتمكن من بناء مؤسستنا.

أيضا المعهد العالي للموسيقى والمسرح في طريقه إلى الإندثار السيد الوزير فالرجاء إنقاذ هذه المؤسسة، صحيح أنكم قمتم برصد الإعتمادات لإعادة البناء لكن لابد من التسريع وفي الأثناء لابد من كراء مقر لمواصلة الدراسة والعمل بهذه المؤسسة.

وضعية المؤسسات المبيتات الجامعية تطرح إشكالا أيضا في مستوى الجهة ونطالب بحلحلتها رغم تشييد المبيت الجامعي الأخير.

بالتالي ندعو إلى تجويد هذا الأداء في علاقة بالمبيتات الجامعية وتشييد مبيت جامعي جديد في الغرض من أجل استيعاب الطلبة لأن ظروف الإقامة اليوم سيئة حيث نجد خمسة طلبة في غرفة واحدة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم فتحي المشرقي غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد فتحي المشرقي

شكرا السيدة الرئيسة ومرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، بنزرت تنتمي إلى جامعة قرطاج التي تبعد حوالي 80 كلم وتضم جامعة قرطاج 35 مؤسسة تعليم عالي وهي أكبر جامعة من حيث العدد وتضم جامعة قرطاج مؤسسات من خمس ولايات وهي تونس وأريانة ونابل وزغوان وبنزرت وهذا ما يؤثر على مردوديتها إداريا وخاصة قدرتها على التسيير والتوفيق في مهامها وعليه، نطالب السيد الوزير ببعث جامعة بنزرت تضم سبعة مؤسسات تعليم عالي مع ضم مؤسسات التعليم العالي بسيدي ثابت وذلك لقربها الجغرافي من ولاية بنزرت.

سيدي الوزير، نطالبكم باستكمال بناء مؤسسات التعليم العالي بالمركب الجامعي بمنزل عبد الرحمان ونخص بالذكر المدرسة الوطنية للمهندسين التي لم تكتمل بنايتها منذ سنين.

كما نطالب ببناء مقر المعهد التحضيري للدراسات الهندسية ببنزرت بالمركب الجامعي بمنزل عبد الرحمان الذي تتوفر فيه المساحات والمبيت والمطعم الجامعي خاصة أن المقر الحالي لا يليق بمؤسسة تعليم حالي حيث أنه مدرسة إبتدائية وقع تهيئتها وقتيا لكن هذا المؤقت أصبح دائما ونذكر أن المعهد التحضيري للدراسات الهندسية ببنزرت لا يحتوي على قاعات أشغال تطبيقية خاصة بالكيمياء والفيزياء والبيولوجيا تليق بالتعليم العالي وبها جميع المرافق الخاصة ونلاحظ السيد الوزير أن هذه القاعات ليس بها أدنى مقومات السلامة والصحة بالمخابر ونوجه إليكم دعوة مباشرة إلى زيارة هذه المؤسسة.

سيدي الوزير، نطلب منكم إعادة النظر في الإجازات المفتوحة بمؤسسات التعليم العالي ببنزرت لتفادي تكرار نفس الإجازات بمؤسسات الجهة حيث نقترح إفراد كل مؤسسة بإجازات خاصة بها وذلك بتحسين ترتيب المؤسسات واستقطاب طلبة البكالوريا بولاية بنزرت ونحص بالذكر كلية العلوم ببنزرت التي تشهد عددا مهولا من الإجازات والماجستير مع نقص فادح في عدد الطلبة بكل إجازة مما تسبب في إهدار للمال العام خاصة فيما يخص كلفة التكوين.

أخيرا سيدي الوزير، نشير إلى نقص في عدد العملة وتقني المخابر وإحالة العديد على التقاعد دون انتدابات جديدة لتعويضهم. شكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، على السيدات والسادة الآتي ذكرهم الإلتحاق بقاعة الجلسة من أجل أخذ الكلمة وهم على التوالي السيدات والسادة: حسن جربوعي وحاتم الهواوي وعلي بوزويه ومهى عامر.

الآن الكلمة للسيد كمال كرعاني عن كتلة الأحرار له ثماني دقائق.

السيد كمال كرعاني

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة النواب الأفاضل،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

أود أن أرحب في البداية بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

بعد الترحم على الطالبة فاطمة القاسمي ابنة القيروان التي غيبها الموت في أحد المبيتات الجامعية نتيجة الإهمال وانعدام المسؤولية، نقول أن التعليم العالي والبحث العلمي قاطرة للتطور العلمي للدول بالإضافة إلى دعمها الهام لمتطلبات سوق الشغل من خلال إعداد دليل خاص بالمهن والكفاءات وهي الممول الرئيسي لتطوير التنمية والإقتصاد بالدولة.

السيد الوزير، هل فكرت الوزارة جديا في وضع حد لغيابات بعض الأساتذة بالجامعات بغاية التدريس بالجامعات الخاصة؟

عدم التسريع في دراسة مشاريع البحث العلمي المقدمة لوزارتكم.

هل فكرت الوزارة في تنمية إيرادات المؤسسات الجامعية بتوظيف معاليم محترمة على الطلبة الأجانب الراغبين في الدراسة بالجامعات التونسية على غرار الدول الأوروبية؟

إن مخرجات المؤتمر الوطني لإصلاح منظومة التعليم العالي الذي أنفقت عليه الدولة التونسية من أموال عمومية ومبالغ هامة ما هو مآلها؟

هل تم تحيين النصوص القانونية لتنفيذ مخرجات المؤتمر؟

الإشكاليات القائمة بين المدير العام للقطب التكنولوجي وبرج السدرية والكاتب العام وإشكاليات مع بعض الموظفين ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة؟

كذلك السيد الوزير، بجامعة القيروان هناك أعوان يعملون ما يقارب ست أو سبع سنوات ومعاناتهم إلى حد هذه اللحظة لم يتم تسوية وضعياتهم بجامعة القيروان.

هل فكرت الوزارة في اعتماد الرقمنة المندمجة في مهامها وإن تم التفكير في ذلك أين وصل التنفيذ سيما أننا في عصر الذكاء الالكتروني لكننا لا نزال في عديد الإدارات نتعامل مع وثيقة مادية؟

فيما يخص التوجه الجامعي، ماهي إستراتيجية الوزارة بالنسبة الى التوجيه الجامعي وهل فكرت في إعادة معايير تقييم الملفات؟

هل هناك رقابة على أعمال اللجان الطبية والإجتماعية ومن يحدد الأعضاء؟

لماذا لا يتم تشريك الأعضاء من غير أبناء الوزارة لمراقبة عمل اللجان أغلبها أبناء الوزارة وبالتالي ليس هناك استقلالية في القرار؟

هل تم تقييم تجربة تحويل صبغة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من مؤسسات ذات صبغة إدارية إلى مؤسسات ذات صبغة علمية وتكنولوجية؟

ماهي القيمة المضافة التي جاءت بها تجربة المؤسسات المعنية على المستوى البيداغوجي وعلى المستوى التسييري؟ وكيف يتم التعامل مع مؤسسات تحت الإشراف بطريقتين للتسيير؟ وهل أثر التمشي المعتمد الجديد على ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والخدمات الجامعية والمشاكل بديوان الوسط مثلا؟

وفاة الطالبة نتيجة إهمال بعض المؤسسات بديوان الوسط، بعض الحشرات، غياب ببعض المسؤولين بالمبيتات، دفع المدير الجهوي بالقيروان للإستقالة مع أنه كان يقوم بعمل جبار ومجهود.

نقطة استفهام المشاكل بديوان الجنوب، نقص الإمكانيات بالمطاعم الجامعية، نقص الرقابة على المبيتات الخاصة.

ديوان الشمال، عدم حماية الطالبات في محيط المبيتات.

عدم التنسيق مع السلط المختصة بمبيت باردو مثلا.

ماذا أعدت الوزارة لتحسين جودة الخدمات لفائدة الطلاب؟

حالات مزرية للمرافق الصحية في الكليات والنقل الخاص بالطلبة كذلك الجامعية والسكن الجامعي.

ألا يتطلب هذا تدقيقا شاملا لمعرفة الأسباب حتى يتسنى لكم إيجاد الحلول المناسبة؟

سيدي الوزير، هل تم تقييم الحركة الدورية لمديري مؤسسات الخدمات الجامعية والتي يفترض أن تتم مرة كل ثلاث سنوات وأن لا تستثني أي مؤسسة من المؤسسات المذكورة وهو ما لم يتم التقيد به في كل الحالات ويمثل مسا من مبدأ المساواة؟

ألم يؤثر ذلك على أداء مؤسسات الخدمات الجامعية خاصة أن المديرين والعاملين تحت إشرافهم من إداريين وعملة يعلمون أن إشرافهم على هذه المؤسسات سيكون في فترة محددة؟ وهل ساهمت هذه الطريقة وهذا التمشي في عزوف الكفاءات على عمل مؤسسات الخدمات الجامعية؟

السيد الوزير، متى سيتم سد الشغور الحاصل في بعض الإدارات الهمة في وزارتكم كإدارة الشؤون القانونية؟

هل فكرت الوزارة في القيام بتدقيق معمق في مجال السلامة المعلوماتية والتوجيه الجامعي والتعليم العالي الخاص والمعادلات والقروض الخارجية؟

متى ستفكر الوزارة في إطار حوكمة الإدارة والضغط على المالية العمومية في تنقيح نصوص المناظرات؟ القائمين على المناظرة في بداية الإعلان عن بلاغ المناظرة إلى غاية نشر النتائج هم أبناء الوزارة ومن صميم عملهم المناظرات، لماذا يتقاضون مقابل المدين بمناسبة مشاركتهم في الإعداد المادي للمناظرات والتقييم من خلال قيامهم بمهامهم في أيام عملهم الفعلي؟ يمكن قبول ذلك بالنسبة إلى المشاركين من غير أبناء الوزارة.

التسميات في الخطط الوظيفية تمت الملاحظة أن التسميات تشوبها بعض المحاباة، بعض التسميات تكون سلسة حيث أنه يتم مطالبة بعض الموظفين بتقديم تقارير وتصورات للخطط الوظيفية موضوع التسمية.

العدالة والإنصاف في إسناد الخطط الوظيفية لماذا التمييز بين الموظفين صلب وزارتكم أو أنه يدخل في خانة التميز الإيجابي الذي تنتهجه الوزارة على غرار التميز الايجابي في التوجيه الجامعي؟

مطالب الإلحاق ملف يتضمن العديد من المحاباة حيث تتم الموافقة على بعض المطالب دون غيرها بتعلة أن المعني بالأمر "أخ المسؤول كذاكذا"

موضوع شكوى مقدمة إلى رئاسة الجمهورية ما ولّد نوعا من الضغينة صلب موظفي التعليم العالي نظرا إلى المساس بمصالحهم وحرمانهم من بعض الامتيازات العينية بهياكل الإلحاق أمام جمود الهيكل التنظيمي لوزارتكم.

ملف المساكن الوظيفية، هل تم إخلاء المساكن المستغلة بغير وجه حق وماهي المعايير المعتمدة لإسناد المسكن الوظيفي؟

الأبواب مغلقة أمام موظفي وزارتكم ورفضكم ورئيس الديوان مقابلة بعض الموظفين والتميز بين النقابات.

إخلالات وتجاوزات قانونية في جامعة القيروان، نائب الرئيس المكلف بالرئاسة موظف مباشر إنهي إلحاقه منذ أكثر من سنتين وعدم تفعيل إنهاء تكليفه الذي تم مراسلتكم فيه ثلاث مرات دون إجابة من قبل رئيس الجامعة. من يتدخل في هذا الموضوع؟

تسيير الإدارة تجميد وهرسلة بعض الإطارات والأعوان بدافع الإنتقام.

استجوابات إطارات وكفاءات بجامعة القيروان، تصفية حسابات.

انتداب وفتح خطط إختصاصات غير موجودة بالمعاهد دون رأي المجالس العلمية وإدارة المؤسسات.

سوء التصرف في ميزانية الدولة وإهدار المال في الدعاية والصور والفعاليات.

مشروع الجودة باك مدعوم من الاتحاد الأوروبي بثلاث مليارات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة النائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق.

السيدة مهى عامر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

إن ما تعانيه الجامعات التونسية ووضعية الآلاف من الدكاترة الباحثين يؤكد تهافت الخطاب الرسمي حول البحث العلمي والنهوض بالتعليم العالي فالأمور تسير من السيئ إلى الأسوء سنويا وهذا نتيجة لغياب إستراتيجية في مجال البحث العلمي فأغلب البحوث العلمية مصيرها هن الرفوف.

كما أن أغلب مواضيع البحث العلمي في كل المجالات العلمية والفكرية والثقافية وغيرها لا علاقة لها باحتياجات البلاد وإقتصادها وثقافتها إذ يستغل فيها الدكاترة الباحثون المعطلون في إطار عقود هشة سنويا بأجور زهيدة.

سيدي الوزير، متى ستدرج شهادة الدكتوراه في السلم الوظيفي في القطاع العام والوظيفة العمومية وفي الإتفاقيات التي تنظم العمل في القطاع الخاص؟

متى ستبنى الشراكة بين مؤسسات الدولة والشركات الخاصة ومخابر البحث والجامعات؟

إلى متى سيتواصل انخفاض ميزانية التسيير في المؤسسات الجامعية؟

السيد الوزير، تصل نسبة البطالة في صفوف الباحثين إلى 70 بالمائة فما هي رؤيتكم في انتشال 7000 دكتورا معطلا من الضياع والبطالة؟

لماذا تتعمد الوزارة التعتيم في ملفات الفساد والتظلمات في المناظرة؟

لماذا يقع استثناء الدكتور المعطل من منحة التشجيع على الإنتاج العلمي في حين أنه هو من تعب وسهر وقام بالبحوث؟ من المفروض أن الدكتور العاطل عن العمل تكون لديه منحة تشجيع للبحث العلمي.

ماهو مصير الدكتور الذي لم يتحصل على عقد لتحسين ملفه؟ كيف يسمح لشخص من استكمال البحث بعد الأطروحة وآخر يمنع منه؟ أين تكافؤ الفرص سيدي الوزير؟

تفتخر تونس بترتيب جامعاتها لكنها نسيت أن الدكاترة العاطلين عن العمل هم أصحاب الفضل.

سيدي الوزير، تقول وزارتكم سنحل مشاكل الدكاترة العاطلين عن العمل قمنا "spin-off" إلى آخره أريد أن أعرف كم من شخص يتمتع به؟ أليس 20 و25 بالمحاباة.

سيدي الوزير، أصبح من الضرورة التقليص قدر الإمكان في عدد الطلبة في المرحلة الثالثة واختيار الأوائل من كل دفعة كما أنه يجب التخفيض في سن التقاعد ومنع الأساتذة بعد ذلك من مزاولة المهنة.

إجبار الجامعات الخاصة على تطبيق كراس الشروط،

انتداب الدكاترة على دفعات أصبح أمرا حتميا، فلما التضحية بجيل كامل؟

سيدي الوزير، بات من الضروري الرفع من ميزانيات التسيير في المؤسسات الجامعية التي تآكلت في السنوات الأخيرة، كما يجب ضع خطة إستراتيجية لرفع اعتمادات الدولة المخصصة للبحث العلمي إلى حدود 4 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي الخام في حدود العشرية القادمة.

كما يجب إحداث اختصاصات الذكاء الإقتصادي في الجامعات التونسية كما يجب أيضا إحداث وكالة وطنية تعنى بتطوير منظومة الذكاء الإقتصادي بتونس وتتولى مرافقة المؤسسات وتقييمها وتقوم بالربط بين البحث العلمي والتكوين المهني ومتطلبات الإقتصاد.

يجب سنّ قانون أساسي للتعليم العالي وحل مجلس رؤساء الجامعات بسبب الفوضى الأكاديمية وعجز عن إيجاد حل لتردي الجامعة التونسية وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير ومرحبا بإطارات وزارة التعليم العالي،

سأنطلق من مداخلتي هذه بالحديث عن ضعف الجامعات التونسية على المستوى العالمي فالتصنيف يتراجع سنة بعد أخرى وهذا يخفي مشاكل عديدة في الجامعة التونسية.

في الحقيقة خضعت الجامعة التونسية باستمرار إلى التوجه السياسي، فالنظام القديم مثلا كان ينوي الوصول إلى 500 ألف طالب للحصول على شريك متميز في الإتحاد الأوروبي فبحثنا عن الكمّ دون الجدوى والقيمة العلمية لشهاداتنا في الجامعة التونسية.

وهذا ما يدعونا السيد الوزير اليوم إلى ضرورة التفكير جيدا في مراجعة التكوين داخل الجامعة التونسية والإبتعاد عن الشعب التي ليست لها علاقة بسوق الشغل والتركيز على الشعب التي لها علاقة بسوق الشغل مثل الطاقات المتجددة أو التكنولوجيا أو الشعوب التقنية أو شعب الإقتصاد الموجه خدمة للتنمية على مستوى البلاد التونسية.

ثانيا، السيد الوزير أتساءل عن هيكلة الخارطة الجامعية بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية المهمشة حتى على مستوى الجامعة من حيث عدد الأساتذة داخل هذه الجامعات، فعادة ما نجد أساتذة مساعدين أو تعاقد في إطار التشغيل الهش وهذا ما ينعكس سلبا في مناطقنا الداخلية على مستوى تكوين الطلبة.

فنحن السيد الوزير نرغب ونطالب بعدالة بين الجهات على مستوى الأساتذة، فعوض اعتماد التشغيل الهش كان يمكن التعاقد مع الطلبة المتحصلين على الدكتوراه وهذا يجعلنا نحد من هجرة الأدمغة واستنزاف طاقاتنا البشرية على المستوى الوطني.

ثالثا، أود الحديث أيضا عن انفتاح الجامعات على المحيط المؤسساتي نحن في تونس جامعاتنا شبه منعزلة ليست لها أي علاقة بالمؤسسات والمحيط المؤسساتي فإبرام اتفاقية شراكة مع المؤسسات خاصة التي لها بعدا تكنولوجيا وتقنيا يمكن أن يفيد طلبتنا على مستوى التكوين الأكاديمي وهذا ضعيف جدا اليوم على المستوى الوطني.

أيضا يمكن الحديث عن تحسين ظروف إقامة الطلبة داخل المبيتات الجامعية فهؤلاء الطلبة يتنقلون من المناطق الداخلية إلا أن ظروف إقامتهم سيئة جدا وفكرة الإقامة سنتين وسنة للإناث هي فكرة يعاني منها الطلبة في ظل الغلاء الكبير للأكرية خاصة في محيط العاصمة فلا يمكن لأبناء المفقرين القادمين من مناطق بعيدة التمتع بالدراسة على مستوى العاصمة.

على المستوى الجهوي سيدي الوزير، سألتكم سابقا عن وضعية جامعة جندوبة وإلى يومنا هذا لم نتحصل على إجابة حيث طالبت هذه الجامعة في إطار تنويع الشعب داخل الجامعة شعب تستهدف المجالات الجديدة وطالبت الجامعة ببعث مدرسة لعلوم وتقنيات الصحة إلا أننا لم نتحصل على الرد إلى يومنا هذا.

فأعتقد أن المطلب هو شرعي ومن حق أبناء جهة جندوبة كمنطقة داخلية أيضا التكوين في مجال الصحة خاصة ونحن نعلم سيدي الوزير أنكم تمنحون هذا الإمتياز للجامعات الخاصة لتدريسه فكان أولى أن يكون لجامعة عمومية.

السؤال الثاني على المستوى الجهوي أيضا هو معهد الغابات والمراعي بطبرقة، سيدي الوزير، هذا المعهد أنشأ منذ بداية السبعينات إلى يومنا هذا ظل على حاله بل بالعكس تراجع بشكل كبير جدا على مستوى الطلبة وظل يحتفظ بشعبة يتيمة وحيدة هي مهندس في الغابات رغم أنه يمتلك عقارا تقريبا في حدود 70 هكتار.

والعجب سيدي الوزير، أننا نفوت في هذا العقار اليوم كتعويضات للسكان لإقامة منشئات سكانية في حين أننا لم نفكر في تطوير هذه المدرسة القديمة إلى مدرسة عليا للهندسة فنحن كمناطق داخلية نحتاج إلى تنويع على مستوى الشعب ونحتاج أيضا إلى مدرسة للهندسة بجهة طبرقة لاستيعاب أعداد كبيرة وربما تخفيف وطأة التنقل للعاصمة في المناطق الداخلية وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الان للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق.

السيد حاتم الهواوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالطاقم المصاحب وكلل الله أعمالكم بالنجاح،

زملائي وزميلاتي النواب السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

سيدي رئيس المجلس، كما عودتكم وتعودنا هناك نقاط على مستوى جندوبة سأعيدها الكرة بعد الكرة إلى أن تتحقق وهذا في باب وضع الأمور إلى نصابها.

سيدي رئيس المجلس، جندوبة دون خدمة السكانار، جندوبة صاحبة المركز الإقليمي للأمراض السرطانية دون صيانة للآلات الثقيلة.

سيدي الرئيس، أريد أن أعلمكم أن هذا المركز لا يكفيه مداواة والتعاطي مع أهالينا الذين نطلب إليهم الشفاء بل هناك وفودا قادمة علينا من البلدان المجاورة دون ذكر أسمائهم.

سيدي رئيس المجلس،

موضوع الأدوية الخصوصية، نرغب في مساعدة أهالينا على التمكن من هذه الأدوية نحو "décentralisation de l'acte" إن شاء الله في جندوبة يبوب هذا الباب مكان تحقيق ومكان صدق وإني أعلمكم سيدي رئيس المجلس الموقر، أن في دول كنا في سابق الوقت نقدم المساعدات الإجتماعية هي الآن تستعمل الدرون وتوصلها للمعنيين وتتمتع بالدواء نأمل أن تنسج تونس الغالية علينا على هذا المنوال ونحن جديرون بذلك.

سيدي رئيس المجلس،

70 بالمائة من أرياف جندوبة إلى حد هذه اللحظة لا يتمتعون بالماء الصالح للشراب وترتد عكسيا على الأمراض والقصور الكلوي ونأمل في عدالة جهوية جديرة بأن تنعشنا وتشغرنا بالإنتماء إلى هذا الوطن.

سيدي رئيس المجلس،

أذكركم أن منطقة بو سالم وغار الدماء إلى حد هذه اللحظة لا يوجد فيها مركزا لتصفية الدم وذلك الهول الكبير الذي اكتشفناه عندما كنا نشتغل في المجتمع المدني واكتشفنا أن العائلات تبيت في جندوبة بعد القيام بعملية تصفية الدم اسأل الله لي ولكم الشفاء.

أمرّ إلى ميزانية الدولة لسنة 2024 ومشكورة لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة من زملائنا على التقديم حول مهمة التعليم العالي والبحث العلمي مرحبا بك من جديد سيدي الوزير.

سيدي الوزير، مدرسة علوم الصحة في جندوبة التعليم العالي نقطة استفهام لما تم قبوله في قفصة ورفضه في جندوبة؟ أعيد لما قبل المشروع في قفصة ورفض في جندوبة؟ مع أنه هناك رصيد عقاري وفر لكننا بقينا للأسف وهذا يمكن أن يدخل في الظنون التي لا نريدها في دولتنا الموقرة.

سيدي الوزير، فيما يخص تهيئة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية الأسقف منهارة ونريد رجاء عدالة جهوية ولا نريد أن نشعر بأشياء لا نحبذها.

السيد الوزير، فيما يخص المطاعم الجامعية لدينا مشكلة في جندوبة ونفس الشيء بالنسبة الى المبيتات الجامعية.

ثم أضيف صوتي إلى زميلي الموقر السيد محمد فيما يخص معهد الغابات والمراعي بطبرقة والكوفيد بينت أن الرأس مال فوق الأرض هو الصحة البشرية.

أعتقد أنه للإلتحاق بهذا المركز يجب اعتماد نفس المقاييس المعتمدة في الطب لأنها بينت أن كل ماهو طبيعي لا يكلفنا ميزانيات كبيرة. إذن لفتة كريمة لهذا المعهد وأنا ابنها، أنا ابن " l'institut Sylvo-Pastoral "في طبرقة وشكرا سيدي الكريم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نأتي إلى ختام النقاش العام ونرفع الجلسة لمدة عشرون دقيقة إثرها نحيل الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ليتولى الرد على النقاش.

(كانت الساعة الواحدة والربع بعد الزوال)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

(كانت الساعة الواحدة وخمس وثلاثين دقيقة بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر الآن إلى الاستماع إلى بيانات وأجوبة السيد منصف بوكثير وزير التعليم العالي والبحث العلمي فليتفضل.

السيد منصف بوكثير، وزير التعليم العالي والبحث العلمي

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

حضرات السيدان والسادة النواب المحترمون،

إنه لمن دواعى سروري أن أقف اليوم أمام مجلسكم الموقر فى هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مشروع ميزانية مهمة وزارة التعليم العالى والبحث العلمى والتفاعل مع مختلف تدخلاتكم الثرية ومقترحاتكم ونقدكم البناء والتى تعكس اهتماما خاصا بالقطاع وتنم عن إيمان بأن الإستثمار فى المعرفة هو خيارنا جميعا من أجل المستقبل وبأن رأس المال البشري هو الثروة الوطنية الحقيقية فلكم الشكر الموصول مني ومن كافة الأسرة الجامعية.

واسمحوا لي كذلك بالتوجه بالشكر الخاص إلى أعضاء ومستشاري لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة على تفاعلهم الإيجابي في الجلسة الفارطة وعلى تقريرهم القيّم.

لو تسمحون أريد قبل كل شيء لدينا نعي باسم الجامعة التونسية، نعي الأستاذ سفيان التايه الأستاذ الفلسطيني الذي استشهد منذ يومين بيد الغدر للكيان الصهيوني.

سأحاول خلال المداخلة تقديم عناصر الإجابة على مختلف التدخلات وحوصلتها حسب المحاور.

نحن في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نعمل ضمن إستراتيجية واضحة المعالم، أولا نثمن مكتسبات الجامعة التونسية على مدى عقود ونعرف كل هذا فهناك مكتسبات يجب أن نثمنها ونبني على ماهو إيجابي وفي نفس الوقت أطلقنا إصلاحات هيكلية هامة جدا.

وحين نتحدث عن الإصلاحات الهيكلية فإن نتائجها ليست حينية فهي إصلاحات هيكلية والهدف الأساسي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو جعل هذه المنظومة التي نعتز بها كقاطرة لإقتصاد المعرفة وكذلك مدى إسهامها في المجهود الوطني لتحسين مناخ الإبتكار بشكل مستدام. ولبلوغ هذه الأهداف توجهاتنا واضحة وترتكز على المحاور الإستراتيجية التالية:

أولا، منظومة تكوين متطورة تستجيب للمعايير الدولية لها دور ريادي في التنمية المجتمعية.

ثانيا، منظومة بحث وتجديد متطورة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولإقتصاد المعرفة.

ثالثا، حياة جامعية معززة للتنمية الذاتية للطالب وحاضنة للإبداع.

رابعا، الحوكمة وتطوير التصرف ولنا محور أفقي يخص التحول الرقمي.

إذن بالنسبة إلى إصلاح التكوين ودعم التشغيلية، توجهنا نحو إصلاح منظومة التكوين الجامعي ودعم المجالات الواعدة بما يسمح بالترفيع في نسب تشغيلية خريجي التعليم العالي في ظل منوال تنموي يتجه بالأساس الى الإستثمار في المعرفة.

لقد تولينا بصفة عاجلة القيام بتقييم ومراجعة عميقة وموحدة لجميع عروض التكوين الجامعي المؤمنة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بهدف الرفع من جودة العروض وملاءمتها مع حاجيات سوق الشغل -وكانت العديد من تدخلات السيدات والسادة النواب تحوم حول هذا الموضوع- والحد من ظاهرة إحداث نفس المسالك في أكثر من مؤسسة جامعية والتشجيع على مزيد الإبتكار في الإحداثات الجديدة بما يسمح بدعم الطابع المحول للجامعة كمحرك للتنمية ومدّ جسور التكامل بين المؤسسة الجامعية ومحيطها الجهوي بكافة أبعاده.

كما تمت إعادة النظر في الآليات المعتمدة في تأهيل مؤسسات التعليم العالي لإسناد مختلف الشهادات الوطنية بما أفضى الى اقتراح إرساء منظومة جديدة لتقييم عروض التكوين يتم فيها تحديد الهياكل المتدخلة ومهامها وإختصاصاتها بما يسمح بتحسين جودة التكوين ومواكبة التطورات العلمية الحديثة والمتسارعة.

ولقد تمت إحالة مشروع أمر جديد يضبط كل هذه المهام إلى رئاسة الحكومة قصد عرضه على أنظار مجلس الوزراء.

كذلك عملنا في السنة الفارطة على استغلال الفرص التي يتيحها التعاون الدولي بتجديد عدد هام من عروض التكوين وتصور مسارات جديدة في تطابق تام مع الأولويات الوطنية وسأعطي بعض الأمثلة مثلا تجديد عروض التكوين في ست كليات علوم وقد أثار بعض النواب المحترمون أن هناك عزوفا على كليات العلوم لذلك وقع العمل على تجديد هذه العروض في إطار برنامج دولي بطبيعة الحال.

كذلك تجديد عروض التكوين في جميع المعاهد العليا للفنون والحرف وانطلقنا آخر الأسبوع الفارط في تكوين المكونين على مراحل.

كما تم إحداث ودعم 11 مسلك تكوين بتشغيلية عالية في إطار مشروع متكامل لتجيد التكوين بشبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بتمويل يزيد عن 30 مليون دينار وهو برنامج ضخم وضخم جدا نظرا إلى أهمية هذه الشبكة لما تقدمه بطبيعة الحال للإقتصاد التونسي، لكن لاحظنا في السنوات الأخيرة أننا ابتعدنا قليلا عن المسار لذلك وقع إطلاق هذا البرنامج الضخم لإعادة هيكلة هذه المؤسسات.

كما تعرفون الشبكة تضم 25 مؤسسة في كل الولايات متواجدة معاهد عليا للدراسات التكنولوجية.

هذا وشرعنا بعد عمل تشاركي مع مختلف الوزارات خلال سنة 2022 تفعيلا للتوجه الوطني الرامي الى تكوين رأس مال بشري مؤهل وتناغما مع المحور الأول من مخطط التنمية 2023-2025 ضمن رؤية تونس 2035 المتعلق بتثمين رأس المال البشري قواما للتنمية المستدامة.

في دراسة الحاجيات بطبيعة الحال لعديد الوزارات أردنا معرفة المجالات التي تتطلبها هذه الوزارات بطبيعة الحال مثل وزارة الصناعة مثلا هنا وقع إرساء عروض تكوين جديدة في مجالات الصناعات الجيل الرابع وهذا بالتعاون مع وزارة الصناعة وقد بحثنا عن متطلبات الوزارات وبذلك فإن خريجي يجدون الفرص بطبيعة الحال للتشغيل.

وكذلك الملكية الفكرية الى جانب التعاون كما قلت مع عديد الوزارات مثلا مع وزارة الداخلية الذي أفضى الى إحداث عروض تكوين جديدة في مجال السلامة المرورية.

كما تعرفون مع الأسف أن طرقاتنا تحصد العديد والعديد من الأرواح لأنه ليس لدينا مختصون وأيضا لعديد الأسباب.

كما تم التوصل الى ضبط الحاجيات فيما يخص إدارة الصناعات الثقافية والمبتكرة من خلال التعاون مع وزارة الشؤون الثقافية ونتحدث عن الصناعة الثقافية بطبيعة الحال وتعرفون أن في عديد الدول الصناعات الثقافية وارداتها أكثر بكثير من عدة قطاعات مثل السياحة وقد ذكرته كما تعرفون في لقاء مع السيدات والسادة أعضاء اللجنة قصد تصور وإرساء عروض تكوين تخصص لذلك.

هذا ونذكر بالتعاون المثمر مع وزارة البيئة ووزارة الإقتصاد والتخطيط الذي أفضى الى إحداث عروض تكوين تتماشى والحاجيات الوطنية والموضوع البيئي هو موضوع حارق بالنسبة الى بلادنا لذلك ركزنا على التكوين في هذا المجال.

إضافة الى العمل المتواصل مع وزارتي الصحة والفلاحة عبر مؤسساتنا ذات الإشراف المزدوج كما تعرفون تعاملنا متواصل مع وزارتي الصحة والفلاحة وممتد لعديد السنوات ولدينا بطبيعة الحال المؤسسات ذات الإشراف المزدوج وكذلك في المجال البحثي.

موضوع آخر هام يعتبر إدراج الذكاء الإصطناعي ضمن المسارات البيداغوجية الذي تعمل الوزارة على تركيزه.

من أوكد المهام والأولويات التي ستتيح للطلبة فرص تعلّم مهارات جديدة تستجيب لمتطلبات العصر كما طلب العديد من السيدات والسادة النواب بالبحث في المهن الجديدة وفي هذا الإطار تولينا بعد استيفاء جميع المراحل البيداغوجية والإدارية، توجيه مشروع أمر الى رئاسة الحكومة قصد إحداث معهد وطني

للمهندسين في الذكاء الإصطناعي باعتماد اللغة الإنجليزية لفتح الآفاق بطبيعة الحال لخريجي التعليم العالي وكنا في السنة الفارطة كذلك أحدثنا مدرسة مهندسين بمنوبة والتدريس حصريا باللغة الإنجليزية لفتح الآفاق كما قلت.

بطبيعة الحال سيمكن هذا المعهد من تكوين موارد بشرية مختصة ضمن مشروع الدولة الإستراتيجي المتعلق بالتحول الرقمي واعتماد الذكاء الإصطناعي.

وفي هذا المجال أريد ان أؤكد على شيء هو أن شغلنا الشاغل هو ترشيد والحفاظ على الموارد البشرية وموارد الدولة وبالنسبة الى هذا المعهد الجديد الذي أقر في مجلس الوزراء هو حذف مؤسسة وتغييرها بمؤسسة يعني أنه لن يكلف أية اعتمادات إضافية لميزانية الوزارة وبالتالي ميزانية الدولة، وهذا ما نطلبه من الهياكل الراجعة بالنظر إلى الوزارة وهو إعادة الهيكلة وإن كانت هناك مسارات لم تعد تستجيب لا بأس أن تصبح المؤسسة في حد ذاتها مؤسسة أخرى كما هو الحال لهذا المقترح.

وباعتبار التسارع الذي يشهده العالم في مجال التطور والتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي وما يمكن أن يتضمنه من مخاطر عميقة على المجتمع والإنسانية من ناحية وعلى أمننا القومي من ناحية أخرى، قمنا بتكوين لجنة من مختصين بطبيعة الحال أساتذة ومهندسين وكذلك ممثلين عن مختلف الوزارات تعنى بطبيعة الحال بالتفكير وكذلك هي لجنة يقظة لتلافي الجوانب السلبية للذكاء الإصطناعي، وكما تعرفون جميعا مع الأسف فيه جوانب سلبية عديدة في علاقة بالإنحرافات الخطيرة التي بدأت تظهر والإستخدامات اللاأخلاقية كذلك من الصعب معرفة كيفية منع الجهات غير المسؤولة من استخدامه.

وفي هذا الإطار نحن نطالب بتكثيف الجهود على المستوى الدولي لأخلقة الذكاء الإصطناعي.

الجانب الثاني مع التكوين بطبيعة الحال وعديد التدخلات للسيدات والسادة النواب المحترمين تخص تشغيلية الخريجين الجانب الهام الذي نركز عليه هو دعم تشغيلية الطلبة وخريجي التعليم العالي.

العمل أولا بالنظر الى الإيجابيات التي تتيحها منهجية البناء المشترك ونفس الشيء العديد من التداخلات فيها كيف تتعامل الجامعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي وقد أطلقنا في الوزارة منهجية البناء المشترك ما معنى البناء المشترك؟ وهو مشترك بين من ومن؟ مشترك بين الأساتذة الجامعيين يعني المكونين وكذلك معرفة الآفاق التشغيلية الموجودة بالنسبة للمهنيين والإختصاص والمجال وحين يقع تحديد المجالات وقتها تتم صياغة البرامج بطبيعة الحال بصفة تشاركية بين الأكاديميين والمهنيين.

والحقيقة تجربتنا حسب التقييم الذي قمنا به مؤخرا هي تجربة رائدة ومفيدة جدا نظرا إلى نسبة تشغيلية خريجي هذه المسالك، لذلك حاولنا مزيد الترفيع في العدد وحاليا لدينا 126 مسلك تكوين بعنوان السنة الجامعية 2023-2024 يعتمد على منهجية البناء المشترك.

كما تم العمل على تطوير وحوكمة شبكة مراكز المهن وإشهاد الكفاءات المحدثة بهدف المساهمة في دعم تشغيلية تنمية مهارات الطلبة وتطوير كفاءاتهم المهنية وتسهيل إشهادها.

لدينا كذلك شبكة من هذه المراكز والعدد مرتفع جدا هو 124 مركز موزعة بين الجامعات والمؤسسات الجامعية يعني في غالب المؤسسات الجامعية هناك مراكز لمرافقة الطلبة وكذلك ربط الصلة مع المحيط الإقتصادي ودور هذه المراكز الأساسي هو الحلقة الناقصة.

من جملة مهام هذه المراكز بطبيعة الحال هي مساعدة الطلبة على إيجاد تربصات او فرص عمل من خلال تنظيم أنشطة تتعلق بالبحث عن العمل وتطوير الكفاءات والمهارات غير التقنية والتواصل والعمل الجماعي والمبادرة.

ثانيا، تمكين المشغلين من التعرف على عروض التكوين وعلى الطلبة والتواصل معهم، وهناك أبواب مفتوحة ويتم استدعاء المهنيين بطبيعة الحال ليتعرفوا على ما تقدمه الجامعة التونسية والإختصاصات التي تؤمنها لتكوين خريجيها.

ممارسة فرص التربصات او التكوين بالتداول وتنظيم تظاهرات تجمع المشغلين كما قلت والباحثين عن تربصات أو فرص عمل والتشغيل وتنظيم ورشات الى آخره.

التنسيق مع الهيئات والمنظمات والجمعيات التي تؤمن خدمات إشهاد الكفاءات وتنظيم حلقات التكوين المفضية للإشهاد في مختلف المجالات.

نحن نتحدث عن الجودة وارتقينا الى الإشهاد بطبيعة الحال والإعتماد في الجامعة التونسية ورغم ما يقال الجامعة التونسية متقدمة جدا في عملية الإشهاد والإعتماد وهذه قيمة مضافة للشهائد الوطنية التونسية.

كما تتركز كذلك جهودنا وهذا البحث الثاني الهام على تعزيز ثقافة المبادرة عبر تعميم إحداث أقطاب الطالب المبادر بجميع الجامعات على إثر تجربة نموذجية علما وأن هذه الأقطاب تتولى مرافقة الطلبة المبادرين في كافة مراحل بعث مشاريعهم وتحفيزهم وتأمين الظروف الملائمة لتركيزها.

ويتم العمل بالتوازي على تحسين نظام الطالب المبادر وهي صفة تم اعتمادها بالإستئناس بالتجارب المقارنة بهدف توفير الدعم الضروري للطالب لبناء بطبيعة الحال شخصيته وتطوير كفاءاته في الإبتكار والتجديد.

أما من حيث ترسيخ ثقافة الجودة والإعتماد عملنا على توحيد وتطوير نظام التقييم والإعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي عبر إحداث الوكالة التونسية للتقييم والإعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي في 24 جوان 2022 كهيكل وحيد يتولى هذه المهام وهو إنجاز هام وهام جدا كي يرافق مجهودات الوزارة في إرساء ثقافة الجودة وهذا يخص كافة مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة حيث ستخضع كل المؤسسات للتقييم لكن حسب معايير محددة لذلك وقع إحداث هذا الهيكل.

وبطبيعة الحال الجانب الإيجابي في هذا الهيكل ويعرف الإخوة الصعوبات في التصرف وتتخذ الوكالة شكل مؤسسة مستقلة لا تكتسي صبغة إدارية، هام وهام جدا أردنا أن تكون مستقلة بذاتها وكذلك في التصرف إذا أردنا بطبيعة الحال الجودة والمراقبة يجب وجود هيكل مستقل وطبعا لديكم كل الأرقام في الميزانية.

كما أردت أن أذكر ان الميزانية المخصصة لبرنامج التعليم العالي وهو أكبر برنامج يخص التكوين بطبيعة الحال هي 1528 مليون دينار وتمثل 67% من مقترح مهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

لكن في المقابل تستأثر نفقات التأجير لهذا البرنامج 89% من الإعتمادات المخصصة له وهي نسبة مرتفعة جدا لذلك نود دوما ان نقارن بالمعايير والمؤسسات الدولية الكبيرة جدا لكن في ظل هذه الإعتمادات فإن الجامعة التونسية تقدم نتائج متميزة بطبيعة الحال لدينا إشكاليات ولن نخفي هذا.

لكن أيضا تجوز المقارنة ان تكون الأطراف أو الجهات التي سنقارنها في نفس الوضع لكن مع ذلك تقييم أو تصنيف الجامعات التونسية وأريد بكل لطف للسيدين النائبين الذين قالا بأن تصنيف الجامعات التونسية يتراجع، لا فالجامعات التونسية تتقدم حسب التصنيفات العالمية وليس نحن من نقول هذا فيمكنكم جميعا الولوج الى قاعدة بيانات هاته المؤسسات التي تصنف الجامعات بطبيعة الحال على النطاق الدولي.

هناك جامعات دولية مرموقة جدا تفوق ميزانيتها ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأؤكد ويمكن أن أمدكم بأمثلة ومع ذلك فإن الجامعة التونسية متميزة في عديد المجالات وسأعطيكم بعض الأرقام.

المحور الثاني يخص البحث العلمي وتثمين نتائجه وتتكامل جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في التكوين مع خير دعم البحث العلمي وتثمين نتائجه بما يسمح بإرساء إقتصاد المعرفة وبطبيعة الحال هذا هو توجه الدولة التونسية منذ السنة الفارطة وأدرج في مخطط التنمية 2023-2025 البوصلة وضعت على إقتصاد المعرفة خاصة أن بلادنا تزخر بالكفاءات والهياكل والمؤسسات، وحسب إعتقادي لا يمكن أن ننهض ببلادنا من الناحية الإقتصادية والتنموية الا بالتركيز على إقتصاد المعرفة ولنا الإمكانيات للوصول الى هذا الهدف النبيل.

بالنسبة الى البحث العلمي، حيث قال بعض النواب أنه لا توجد إستراتيجية، لا فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعمل ضمن إستراتيجية واضحة للبحث العلمي ويمكن أن ننتقد العمل لكن الإستراتيجية موجودة والأولويات الوطنية للبحث العلمي موجودة ولدينا ست أولويات وطنية ونشتغل في ذلك المربع.

وتعرفون الأولويات الوطنية الصحة والطاقة والفلاحة وإلى آخره، هذه الأولويات وحتى التمويل حيث أن هناك تمويل هياكل البحث وهي أكثر من 500 هيكل بحث وهي كذلك شبكة ونسيج بحثي هام وهام جدا بني على مدى سنوات وأتت عدة دول الى تونس وأقولها بكل فخر وإعتزاز هو عمل منذ عقود حتى وصلنا إلى هذه النتيجة ويعتمدون التجربة التونسية لوضعها في بلدانهم حتى أننا بعثنا خبراء لمساعدة بعض الدول.

لكن في خصوص التمويل لدينا أيضا مشاريع فنمول هياكل البحث والمشاريع ويكون تمويل المشاريع حصريا متعلق بالأولويات الوطنية، وكما قلت هناك تمويلات للهياكل لكن أيضا نمول المشاريع وهي تمويلات تنافسية ولا نقدمها هكذا إذ أن هناك تقييما وفي الأخير يصير التمويل حسب اللجان بطبيعة الحال التي تقيم والهدف هو إعتماد التعاقد يعني هناك عقد وتحديد أهداف يجب ان نصل اليها وكذلك المساءلة من ناحية أننا رسمنا برامج ووفرنا اعتمادات فأين مآل هاته الإعتمادات؟

كما نعمل على دعم الشراكة مع المؤسسات الصناعية والإقتصادية عبر إحداث مجمعات بحث بالشراكة مع مهنيي القطاع العام والخاص في المحاور الإستراتيجية المرتبطة بالأولويات الوطنية.

وقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعديد والعديد من المحاولات للقرب من المحيط الإقتصادي والإجتماعي.

ونحن نمول المشاريع كما قلت ذات أولوية وطنية وشرط هذه المشاريع في بعض البرامج ان تكون هناك مؤسسة صناعية يمكن ان تكون عمومية او خاصة والتمويل هو من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لخلق ربط هاته الحلقة وهي حلقة ضعيفة جدا وهذا هو الإشكال لدينا.

وكما تعرفون نحن نعيش تحديات كبيرة في المجال الطاقي وتناغما مع إستراتيجية الدولة في مجال الطاقات البديلة والمتجددة وفي إطار المشروع التونسي الإيطالي "ELMED" الذي تعرفونه المتعلق بالربط بين شبكتي الكهرباء للبلدين وضعنا خطة لتكوين الموارد البشرية في هذا الإختصاص، وهناك مقترحات من السيدات والسادة النواب بطبيعة الحال في مجال الطاقات المتجددة ويجب تكوين الموارد البشرية وهذه الجماعات تؤمن هذا التكوين لكن سنرتقي بطبيعة الحال الى مراتب أفضل.

لدينا أيضا إحداث مشروع مركز متميز ندمج في الطاقات المتجددة بالجنوب، هذا البرنامج متكامل لكن يستوجب دراسة جدوى وفي المرحلة الثانية حتى تقنع المستثمرين يجب ان تكون لديك دراسة جدوى تستجيب للمعايير حتى تستقطب المستثمرين وتوصلنا لإقناع البنك الدولي بهذا المشروع وأهميته وتحصلنا على هبة وليست قرضا بمليون دولار لإنجاز دراسات الجدوى لهذا المركز وهو مركز ضخم وضخم جدا، لكن المرحلة الثانية بطبيعة الحال هو إيجاد المستثمرين لأنه كما قلت مركز مندمج فيه التكوين وفيه البحث التطبيقي بطبيعة الحال والتكوين بمختلف مراحله الهندسي وحتى التكوين المهني والتكوين التطبيقي وكذلك إنتاج الكهرباء من الطاقات البديلة، ونريد أن يكون هذا المركز مدينة ذكية لذلك تصورنا وهو تصور متكامل والبرنامج ضخم لكن إن شاء الله في المرحلة الثانية بعد استكمال دراسات الجدوى وقد توجهنا من الآن للمستثمرين حتى قبل أن ننطلق في دراسات الجدوى.

كما تعرفون أيضا هناك الأقطاب التكنولوجية وهناك من السيدات والسادة النواب من قال يجب التفاعل مع بقية الوزارات وكذلك بالنسبة الى الأقطاب التكنولوجية هي ذات إشراف مزدوج بين وزارة التعليم العالي وبعض الوزارات مثل وزارة الصناعة وهي أكثر وزارة وهذا عادي جدا وكذلك وزارة الصحة ووزارة تكنولوجيات الإتصال، وإن شاء الله سنرتقي بعمل الأقطاب التكنولوجية في القريب العاجل والتمويلات عديدة وعديدة جدا مثلا وقع تمويل 26 مشروع بـ 7.2 مليون دينار، وكذلك وقعت برمجة إعتمادات لتمويل قرابة 14 مشروع بمقدار 14.4 مليون دينار لإحداث مؤسسات مجددة ونتحدث عن الدكاترة وخريجي التعليم العالي "CNUDST" وهي المؤسسات المجددة وهي ترتكز على تثمين نتائج البحث وكما قلت لكم 14.4مليون دينار للتشجيع على بعث هذه المشاريع.

يجب أن نضع ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي ككل الميزانيات في إطارها وتعرفون الإطار العام لميزانية الدولة وقدمت السيدة وزيرة المالية مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وهناك رقم حقيقة لا أراه بكثرة حتى في وسائل الإعلام ويمكن أن يكون ذلك عمدا وهو يخص حجم إرجاعنا لخدمة الدين الخارجي.

بالنسبة إلى السنة القادمة 2024 فإن التقديرات بـ 24.7 مليار دينار وهو تواصل الدولة بطبيعة الحال لكنها قروض سابقة ويساوي

هذا الرقم أكثر من 11 مرة ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يعني أن هناك ضغوطات كبيرة جدا لكننا نحاول في إطارها الترشيد وترتيب الأولويات فلا يمكننا أن نفعل كل شيء في نفس الوقت لكن هناك أولويات يقع ترتيبها.

كما أن تمويلات البحث العلمي فمنها المباشرة عن طريق ميزانية الوزارة لكن هناك تمويلات غير مباشرة تخص البرامج الثنائية ومتعددة الأطراف ولدينا تعاون مع عديد الدول، أغلب الدول في الإتحاد الأوروبي مع كندا وكوريا الجنوبية وغيرها لثقتهم في الكفاءات التونسية وكل هذه التمويلات هي تمويلات تنافسية يعني لا يقدمون لتونس منحة أو هبة لا فالباحثون التونسيون هم الذين يشاركون في هذه البرامج ويتوصلون باعتمادات لتمويل مشاريعهم.

ومن ضمن البرامج هو أضخم برنامج على الإطلاق في العالم للبحث والتجديد هو برنامج الإتحاد الأوروبي وتسميته "أفق أوروبا" ويمتد الى 2027 وأقدّم لكم الميزانية المرصودة فهم حين يرصدون ميزانية تكون أقل ثم يتم الدعم دوما فيما بعد 95.5 مليار أورو.

يعني حين نقارن فذلك حتى تعرفوا أين نحن من هذه الأرقام لكن بمجهوداتنا الذاتية توصلنا وكان لي شرف إمضاء انضمام تونس الى هذا البرنامج في مارس 2022 كبلد شريك وتونس هي البلد الوحيد العربي والإفريقي الذي تحصل على هذه الصفة، وهي ليست هدية إنما استحقاق يعني أن هناك العديد والعديد من المعايير التي ضبطها الإتحاد الأوروبي في برنامجه حتى يعلن صفة البلد الشريك ويمكنكم بطبيعة الحال أن تدخلوا لقاعدة البيانات لهذا البرنامج وسترون بقطع النظر البلدان الأوروبية التي تحمل هاته الصفة فستجدون بلدانا قليلة وقليلة جدا منها بلدان أغنياء وهذا دليل على تميز باحثينا وكذلك النسيج الذي تحدثت عنه منذ حين وهو اكثر من 500 هيكل بحث.

بطبيعة الحال ونحن نتحدث عن الأرقام، سأعطيكم بخصوص أفق أوروبا سنة 2023 ونحن مازلنا لم نستكمل هذه السنة حدّدت الإعتمادات التي تمكن باحثونا من "جلبها" من هذا البرنامج، قرابة 27 مليون دينار في سنة 2023 وأعيد وأقول تمويلات تنافسية حتى تعرفون المرتبة والكفاءات التونسية، هذا تنافسية مع جميع الدول المشاركة في هذا البرنامج الضخم.

بطبيعة الحال، هذا نلاحظه أيضا في الإنتاج العلمي الذي يمثل المعيار الأوحد الذي نرى به قيمة البحث العلمي في بلد معين هو كما قلت بطبيعة الحال المنشورات العلمية، توصّلنا في تونس في أقل من عشر سنوات من سنة 2012 إلى يومنا هذا لأكثر من الضعف، حدّد في سنة 2012 بما يفوق 5600 وبالنسبة الى هذه السنة بحول الله سيتجاوز هذا الرقم 11 ألف منشورة علمية وهي أرقام هامة وهامة جدا على النطاق الدولي.

العديد من التساؤلات أيضا السيدات والسادة النواب المحترمين، فيما يخص الخدمات الجامعية في الحقيقة الخدمات الجامعية من المسكوت عنها فدائما يتمّ الحديث عن التكوين والبحث ولكن هناك مجهودات كبرى تقوم بها الدولة في هذا المجال، هدفنا الرئيسي من برنامج الخدمات الجامعية هو تحسين جودة الخدمات لطلبتنا وبرنامج الخدمات الجامعية هذا، يعد ثاني أكبر برنامج من حيث الإعتمادات المرصودة بعد بطبيعة الحال برنامج التعليم العالي.

الخدمات الجامعية تتمثل في أربع خدمات أساسية:

إسناد المنح والقروض والمساعدات الإجتماعية وقد أتى على هذا العديد من السادة والسيدات النواب،

توفير السكن والإعاشة،

تشجيع الطلبة على الأنشطة الثقافية والرياضية،

وتأمين المتابعة الصحية والإحاطة النفسية.

هناك نسبة سأقدمها لكم السيدات والسادة النواب.

السيد الرئيس، وهي هامة وهامة جدا حتى تعرفوا مجهودات الدولة في هذا المجال، أخذت ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أي مشروع المهمة، بالنسبة الى قسم التأجير، تلك مصاريف إلزامية فأنا كوزير لا يمكنني التصرف فيها، كأي وزير فذاك حق بطبيعة الحال منظورينا وطرحت من الميزانية الإعتمادات المخصصة للتأجير ما بقي، لدينا أربعة برامج، عندما نقول التكوين برنامج التعليم العالي فإن هذا يهم جميع المؤسسات الجامعية: من بناء للمؤسسات ومن خلاص للأساتذة وإلى آخره.

برنامج الخدمات الجامعية يستأثر بـ 50 % من ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لذلك فإن النسبة هامة وهامة جدا وهذا محمول على الدولة، من واجب الدولة كما ذكر البعض من السيدات والسادة النواب، بالنسبة الى المصعد الإجتماعي الذي تعطل نحن سنعيد تشغيله إن كان قد تعطل بطبيعة الحال بتظافر الجهود.

قمنا حقيقة بالعديد والعديد للإهتمام بأنشطة التكفل بالطالب في مختلف الجوانب: المتعلقة بالحياة الجامعية من سكن ومن إعاشة ومن إحاطة صحية ونفسية إلى جانب تمكين شريحة واسعة من الطلبة من أبناء العائلات المحدودة الدخل من مختلف المنح والقروض والمساعدات الإجتماعية ولقد بلغت الإعتمادات المرصودة لها بعنوان سنة 2024: 223 مليون دينار هذا مخصص للمنح وللمساعدات أي بنسبة 47,6 % من الإعتمادات المرصودة للخدمات الجامعية، لدينا توازنات أي قرابة 50 % مخصصة للمنح وللقروض والإعانات ومن جملة هذه الإعانات لدينا بطبيعة الحال منحة إدماج الطالب وهي منحة تقدر بـ500 دينار تسند للطلبة الجدد من العائلات ذوي الدخل المحدود، مثلا هذه السنة لدينا قرابة 40 ألف طالب الذين تمتعوا بهذه المنحة ولكن كما ذكرت هناك توازنات لأن الرقم الذي قدمته هو رقم هام وهام جدا.

بالنسبة الى السكن فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لديها 177 مبيتا جامعاي منهم 71 عن طريق المناولة يعني عن طريق التسويغ أو الكراء، تكلفة الكراء هذه بالنسبة الى السنة الفارطة تقدر بـ 10 مليون دينار، معدل سعر السرير لأننا نتحدث بالسرير بطبيعة الحال في حدود 90 دينار، هناك تفاوت بطبيعة الحال بين الجهات، هناك 70 وهناك 80 وهناك 100 و110 أي المعدل 90 دينار. لذلك فإن الطالب سواء يسكن بالحي الجامعي التابع للدولة أو في المبيت الجامعي عن طريق التسويغ أو الكراء، يدفع 10 دنانير في الشهر أي عندما ذكرت 90 دينار أو 100 أو 80 دينار يعني أن الدولة تتكفل بالباقي.

المطاعم الجامعية: لدينا 84 مطعما جامعيا، أيضا فإن الأكلة الجامعية بطبيعة الحال نحن نحاول قدر المستطاع تحسينها وكنت قد وجهت دعوة للسيدات وللسادة النواب، في لجنة التربية والتكوين

المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة والدعوة مفتوحة للجميع تفضلوا يمكنكم زيارتنا بالمطاعم الجامعية لأن بين القال والقيل وبين الحقيقة هناك فرق.

الأكلة الجامعية تقدر كلفتها بخصوص المواد فقط ولا تتضمن الموارد البشرية والماء أو الكهرباء إلى آخره، أي مكونات الأكلة فقط، معدل 3 دنانير والطالب يدفع 200 مليم لذلك فإن الأكلة الجامعية تعتبر شبه مجانية وذاك محمول على الدولة بطبيعة الحال ومن واجب الدولة، ونحن نسعى للقيام به.

بخصوص الموضوع الذي تم طرحه أيضا والمتعلق بالإحاطة النفسية للطلبة: الإحاطة النفسية للطلبة لدينا مختصين في هذا المجال في الجامعات وفي المؤسسات الجامعية وكذلك في دواوين الخدمات الجامعية، صحيح أن عددهم غير كافي لكن هناك طريقة عمل لمحاولة بطبيعة الحال تلبية أكثر عدد ممكن من الطلبات، بالعكس نطلب من المختصين الذهاب للطلبة وهذا ما يحصل، لذلك قمنا بحل آخر وقد أطلقناه في السنة الفارطة وهي منصة إلكترونية للإحاطة النفسية عن بعد هناك مختصين يتفاعلون مع الطلبة عن بعد ونحاول بطبيعة الحال تدعيم طاقم الأخصائيين النفسانيين في مؤسساتنا الجامعية.

كذلك موضوع آخر يهم التنشيط الثقافي والرياضي: إن التنشيط الرياضي والثقافي موجود، بالنسبة الى الملاعب الرياضية مثلا تخصص الوزارة كل سنة على الأقل اعتمادات بمليوني دينار لتهيئة الملاعب أو لبعث ملاعب أخرى.

كذلك مراكز التنشيط الثقافي والرياضي تتوزع على كافة الولايات والعديد من هذه المراكز يتم تسويغها أي على وجه الكراء نظرا للأهمية لأننا مقتنعين بأهمية الأنشطة الثقافية والرياضية، يعني حتى وإن لم يكن للوزارة مقر في انتظار أن يتم البناء قمنا بتسويغ بطبيعة الحال مقرات.

هناك نسبة هامة أيضا أردت أن أشير إليها فيما يخص الخدمات الجامعية فقد تم التركيز على الإستثمار بالنسبة الى المشروع المعروض على أنظار المجلس الموقر.

وبالنسبة الى الخدمات الجامعية فقد تطورت نسبة الإعتمادات المخصصة للخدمات الجامعية في الإستثمار بـ 89 % مقارنة بالسنة الفارطة والهدف هو مزيد بطبيعة الحال العناية بالمؤسسات الجامعية من تهيئة ومن توسعة ومن بناء لمؤسسات خدمات جامعية يعني من مطاعم وكذلك من أحياء للطلبة.

بالنسبة الى التحول الرقمي وبعجالة، تقديرنا أن حماية البيانات والمعطيات، هي مسألة أمن قومي لهذا فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أطلقت في السنة الفارطة مشروعين هيكليين هامين جدا:

المشروع الأول يخص تركيز منظومة السحاب الرقمي القطاعي بما يعرف بـ "Cloud" ليكون قطاعي وحتى يكون بنسبة 100 % تونسي وقد تقدمنا في هذا وإن شاء الله من هنا إلى أواخر الثلاثي الأول من سنة 2024، سيكون جاهز للإستعمال.

السيدات والسادة النواب،

كلكم لديكم هواتف جوالة ولديكم الـ "Cloud" في هواتفكم الجوالة ولكن لا يعرف أحد بتلك البيانات الموجودة على الـ "Cloud" أين هي موجودة بالضبط؟ أنا أؤكد لكم بأنها في الخارج. لذلك قلنا في وزارة التعليم العالي، البيانات هي مسألة أمن قومي لذلك أطلقنا هذا البرنامج بكلفة تقدر بـ 9,6 مليون دينار وكما ذكرت سيتم تركيزه قبل حتى المدة المحددة.

والبرنامج الثاني يتعلق بتركيز منظومة معلوماتية مندمجة، قطاعية بالنسبة إلينا لا يوجد انتقال رقمي دون منظومة معلوماتية باعتبارها أداة أساسية وهامة للحوكمة، لذلك فإن الهدف بالنسبة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الترابط البيني للمعطيات للتخفيض من الوثائق وكذلك فنحن نشتغل على الرقمنة، وقد قطعنا شوط كبير وبحول الله شعارنا وهو ليس مجرد شعار بل هو قول وفعل لأننا قد تقدمنا كثيرا فمعظم الخدمات التي توفرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ستكون خدمات عن بعد والهدف هو صفر ورقة في المستقبل.

انخراط التعليم العالي والبحث العلمي في الجودة، فالنتائج موجودة، هناك من السيدات والسادة النواب من ذكر الإعتماد الأكاديمي لكلية الطب بالمنستير وهي الرابعة وبهذا تكون كليات الطب الأربعة لها الإعتماد الأكاديمي الدولي، معظم مسارات التكوين الهندسي تحصلت على الإعتماد الأكاديمي الدولي هذه نتائج المؤسسات الجامعية أقول الدولي لأنها نتائج المؤسسات الجامعية أقول الدولي وهي مؤسسات عالمية.

كذلك فقد انخرطت مؤسساتنا في مسار الإشهاد بوضع نظام جودة التكوين "ISO 21001" لسنة 2018 ونظام جودة التصرف "ISO 9001" لسنة 2015 وحاليا لدينا أكثر من 30 مؤسسة تحصلت على نظام الجودة التي ذكرته وإن شاء الله برمجتنا في سنة 2024 سنصل إلى حدود 50 مؤسسة لأنه لدينا العديد من المؤسسات انخرطت بما فيها مؤسسات الخدمات الجامعية ويوجد لدينا مطعمان تحصلا على ISO 9001 لسنة 2015 وهناك سبع مطاعم أخرى بطبيعة الحال هي في طور التقييم.

بطبيعة الحال الوقت يمر بسرعة، بالنسبة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذا الهيكل وفيما يتعلق بالمؤشرات على الصعيد الدولي كما ذكرت بإمكانكم التثبت في كل هذا:

رأس المال البشري والبحثي تونس مرتبة 132/46 بلد.

بالنسبة الى نسبة خريجي الهندسة والعلوم: تونس تحتل المرتبة الخامسة عالميا.

الإنتاج العلمي والمقالات العلمية والتقنية: تحتل تونس المرتبة العاشرة عالميا من بين 132 دولة.

صادرات التكنولوجيا الفائقة مجملية نسبة التجارة تونس تحتل المرتبة 40،

لكن الحلقة الضعيفة هو التفاعل مع المحيط الإقتصادي وهو ليس موكول سوى لوزارة التعليم العالي قمنا بعديد المجهودات لكن يجب أن يتفاعل معنا المحيط الإقتصادي أكثر ومؤشراتنا تعتبر ضعيفة في هذا المجال ونحن نعلم لماذا لأنه لا يوجد تفاعل مثلا، مناخ الأعمال، تمويل الإبتكار والإستثمار إلى آخره نحن في المرتبة 98 وهي مرتبة غير مشرفة وقد كان لي عديد اللقاءات مع عديد المختصين المعروفين على النطاق الدولي يقولون لي عندما نرى ترتيب تونس من ناحية التكوين والبحث إلى آخره ونرى الجانب الثاني فإننا نقول بأنها ليست نفس البلد ونحن كذلك ونعلم لماذا، لذلك علينا أن نشتغل لنصل إن شاء الله إلى نتيجة.

استيعاب المعرفة: نحتل ترتيب سيء جدا نحتل المرتبة 129 وهنا سأربط ببعض الأسئلة فيما يخص الدكاترة، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعلمون بأن فتح الخطط مرتبط بميزانية الدولة لأن الوزارة لا يمكنها أن تفتح وحدها خطط، فالخطط يتم برمجتها في مشروع الميزانية، في السنة الفارطة تم فتح 1130 خطة لانتداب الدكاترة، ولكن لا تشمل الترقيات 1130 خطة.

بالنسبة الى هذه السنة إن شاء الله خلال الأسابيع القليلة القادمة سنصدر أيضا أوامر بفتح خطط جديدة، 920 خطة، 850 خطة أعلنت عنها خلال لقائي مع اللجنة والخطط الأخرى تابعة للوزارات المتبقية التي تمر أيضا على لجان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ما هو محمول علينا؟ هو أننا حاولنا في الآليات الموجودة، أنا أستاذ جامعي ومؤطر يحزّ في نفسي أن أرى طلبتي بدون شغل، فأنا ابن الميدان لكن حاولنا أن نشتغل على بعض الآليات في حدود إمكانيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مثلا وقد ذكرت هذا السيدة النائبة "MOBIDOC" ما معنى الـ "MOBIDOC" هذا؟ هو تمويل لسنتين أو ثلاث سنوات للدكتور لربطه بالمحيط الإقتصادي، أي أن توفّر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 80% وتوفّر المؤسسة الحاضنة 20% والهدف هو أن يفتح الدكتور مشروعه بعد سنتين أو ثلاث سنوات أو يتم إدماجه في هذه المؤسسات.

لدينا هياكل البحث نفس الشيء، ميزانيات هياكل البحث محدودة، هياكل البحث لا يمكنها أن تشغّل، هياكل البحث تعمل في إطار عقود لكن هذه العقود مرتبطة بالزمن بطبيعة الحال لا توجد عقود على المدى البعيد.

كذلك بالنسبة إلى العقود للتدريس: كذلك لديها عدد سنوات معينة هل نعطي لشخص عشر سنوات والآخر يبقى ينتظر ولا يتحصل على شيء؟ لدينا العديد من الدكاترة مع الأسف بدون شغل، نحاول ببعض المجهودات الموجودة لدينا.

أردت أن أؤكد على شيء: بالنسبة الى الإلحاق، الإلحاق بالنسبة الى السيدات والسادة النواب، الإلحاق المقصود منه إلحاق أساتذة التعليم الثانوي بالتعليم العالي، وقع الإنتهاء بالعمل بالإلحاق، لا يوجد لدينا إلحاق نحن نتطرق لأشياء لم تعد موجودة وإذا كانت هناك حالة وحيدة وقع إلحاقها خلال هذه السنوات أنا مستعد أن أدرس الوضعية ولكنني متأكد من ذلك لأن الإلحاق ممنوع، ولكن بالنسبة الى العدد الموجودين معنا هناك حقوق أشخاص، فهؤلاء تونسيين احتاجت إليهم الجامعات التونسية في ظرف معين ما ذنبهم عندما احتجنا إليهم تم جلبهم والآن نقول لا، يجب أن تخرجوا بطريقة إلى آخره الناس لديهم عائلات وإلى آخره، يجب أن يكون هناك تدرج.

نحن قلنا أولا، يتم إيقاف الإلحاق وفي مرحلة ثانية سنرى مع السادة والسيدات الأساتذة زملائنا في التعليم الثانوي كيف سيعودون شيئا فشيئا إلى المؤسسات التربوية، هذا هو البرنامج لذلك لا يوجد لدينا إلحاق بتاتا.

الساعات الإضافية وقد سمعت من السادة والسيدات النواب هناك منهم من يقول، أن الأساتذة الجامعيين يتحصلون على أكثر من أجرهم كساعات إضافية وبعض النواب يقولون أنه منذ أكثر من عشرين سنة لم تتم مراجعتها إلى آخره لكن في الحقيقة سأقدم أرقام ولا أريد أن استعمل عبارة لا تليق بنا، لكن الساعات الإضافية:

أولا، الأستاذ الجامعي تطلب منه الإدارة القيام بالساعات الإضافية لتأمين الدروس للطلبة، لا يمكننا أن نترك الطلبة بدون دروس.

ثانيا، تعلمون بأن الساعات الإضافية مقدارها حسب بطبيعة الحال الرتب، لدينا أربع رتب في الجامعة التونسية: الساعة من 330 أو من 340 دينار إلى 620 أو 630 دينار "Brut" لكن لا يدرس ساعة سيتحصل على 620 دينار يجب أن تحذف منها 18 % أو 340 دينار يجب أن يدرس 28 ساعة لأن السنة الجامعية تمتد على 28 أسبوع، 14 أسبوع في كل سداسي أي عمل لمدة خمس ساعات أو على مدى عشر ساعات أي تأخذ المبلغ مثلا 300 أو 400 دينار ويتم قسمته على عدد الساعات التي درسها، يعني الأرقام المقدمة لا علاقة لها بالواقع، أي يدرس على مدى سنة كاملة بين 330 أو 340 دينار إلى 630 دينار وأعيد وأقول "Brut" يجب أن تحذف منها 13 أو 15 % يعني أين نحن من الرقابة المقدمة؟ بالعكس هناك عزوف لكن نحاول أن نقنع زملاؤنا ليأمنوا بطبيعة الحال التدريس.

بالنسبة الى تعطل المشاريع ومنها البناء وإلى آخره: أردت أن أؤكد وهذا تعرضتم له أكيد في كل الوزارات، المشاريع سواء كانت بناء المؤسسات الجامعية أو مطاعم أو أحياء إلى آخره، هناك مشاريع وطنية تحت إشراف وزارة التجهيز وهناك مشاريع جهوية تحت إشراف السيدات والسادة الولاة. ما هو محمول على وزارة التعليم العالي، توفير الإعتمادات وكل المشاريع التي تم ذكرها اعتماداتها متوفرة -لقد تجاوزت قليلا الوقت- هذه المشاريع وذكرت هذا في المرة الفارطة، لا يوجد أي مقاول في الجمهورية التونسية لديه مشروع تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولم يقع خلاصه، أي مقاول وأقول هذا في الجلسة العامة في مجلسكم الموقر.

ثانيا، هناك إجراءات طويلة وطويلة جدا، إجراءات إدارية وبعد ذلك يتم فتح طلب عروض وهنا يتم ضياع لا أدري كم من شهر، أكثر من سنة وبعد ذلك يكون غير مثمر فنعيد من جديد وهكذا دواليك. بالعكس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والدولة التونسية تتعرض للخسارة لأن هناك مشاريع، عندما يتم تأجيل تنفيذها للأسباب التي ذكرتها فإن الكلفة ستكون أكثر وهذا ما نعيشه الآن، مثلا المعهد العالي للمهن والحرف بسليانة كما ذكر السيد النائب، هذا المعهد في البداية رصدت له 9,8 مليون دينار وبعد ذلك في سنة 2021 تم إجراء تحيين وصلنا لـ15,5 مليون دينار، وأطلقنا هذه السنة طلب العروض ماذا وصلنا في طلب العروض؟24 مليون دينار، لذلك كما ترون نحن نشتغل ليلا نهارا وهذا واجبنا.

بالنسبة إلى القيروان، نفس الشيء القيروان مشروع جهوي، قمنا بتوفير الإعتمادات وتابعنا وإن شاء الله عن قريب سيتم فتح طلب العروض.

في الكاف بخصوص معهد الموسيقى والمسرح: لا نستطيع أن نترك طلبة عندما نقوم بدراسة مع مكتب مختص ويكون هناك جزء يهدد سلامة الطلبة والإداريين بطبيعة الحال، لهذا السبب تم إخلاء المعهد. وفرنا الإعتمادات للدراسات واتخذنا قرارا فيه جناحين هناك جناح في وضعية طيبة والجناح الآخر يضم إشكاليات وكان القرار إعادة بناؤه، سيتم هدمه وإعادة البناء وإن شاء الله في القريب

العاجل سيتم فتح طلب العروض وقمنا بتوفير الإعتمادات ولو أنها لم تكن متوفرة لتمكين الطلبة من الرجوع لمقرهم.

بالنسبة الى المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف، المساكنة السيدات والسادة النواب، نحن مسؤولون عن المساكنة في إطار مؤسساتنا الجامعية لكن تتم المساكنة مع مركز تكوين مهني والموجود تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني، لقد قمنا بأكثر ما يمكن والسلط الجهوية عقدت اجتماعات وقد قمنا أيضا على مستوى الوزارة بعقد اجتماعات مطولة مع المشرفين على الوزارة والمديرين العامين للوصول إلى حلّ ولكن مع الأسف لم نصل إلى حل لا يمكن أن نفرض عليهم أن ندخل بالقوة إلى آخره، إن شاء الله نصل لحل عن قريب.

هناك نقطة سمعتها من السيد النائب المحترم فيما يخص بعث مدرسة للتكوين فيما نسميه "Para Medical" والتكنولوجيا الطبية بجندوبة وكيف يتم بعث مؤسسة في قفصة دون بعث مؤسسة في جندوبة؟ نحن وزارة تعنى بتونس ككل ولن نتعامل لا أريد أن أذكر هذه الكلمة لكن ما حزّ في نفسي هذا المثل وسأقول لماذا؟ بالنسبة الى المطلب المتعلق بإحداث هيئة في جامعة قفصة فقد مرّ عليه أكثر من ثلاث سنوات واستكملت جميع مراحله منذ أكثر من ثلاث سنوات ونوعية هذا المعهد يتضمن إشراف مزدوج ما معنى؟ يجب أن تطلب وزارة الصحة من وزارة التعليم العالي وبعد ذلك على مستوى وزارة التعليم العالي هناك معايير إلى آخره يجب أن تكون هناك دراسة، يجب توفير إطار التدريس، أين سيدرج إلى آخره ولا يكون إحداث لمجرّد الإحداث، لقد وصلتنا من وزارة الصحة السيد النائب المحترم في 30 ماي 2023 لا يمكننا إحداث مؤسسة في ظرف أسبوع ويمكنك أن تتفضل لنمدك بمراسلة وزارة الصحة في 30 ماي 2023، وسنمدك أيضا بالتسلسل بالنسبة الى المدرسة والتي لم يتم إحداثها نحن دولة مؤسسات يتم نشرها في الرائد الرسمي، دائما نقول مشروع.

المعذرة السيد الرئيس دقيقتين أو ثلاث إن أمكن؟ شكرا.

تطرقتم إلى مؤسسة دار تونس بباريس: استمعت أيضا للسيدات والسادة النواب هناك من أطلق العديد والعديد من الإشكاليات ومن يثمّن العمل ونحن كما قلت دولة مؤسسات لكن نشتغل في صمت، نحن نقوم باللازم.

سنصلح أيضا بعض المعطيات بخصوص السيد المدير الحالي، ما زالت عهدته لم تنتهي عكس ما سمعته، البقية أي شيء ترد علينا فإننا نحقق فيها بجدية وبإمكاننا أن نمدكم ولكن هذه معطيات أشخاص وأنا أحترم الأشخاص حتى وإن أذنبوا، العمل الذي قامت به الوزارة خلال هاتين السنتين من الجانب الرقابي أكثر من عشر أو 15 سنة وأخذنا قرارات جدّ صعبة تضمّ العزل، وفيها العديد من الإحالات على محكمة المحاسبات هذا ليس تنكيلا بالأشخاص ولكن بعد مسار معين وبعد التثبت إلى آخره اتخذنا قرارات وبطبيعة الحال "حسب التجاوزات" الحاصلة.

أول ما تسلمت الوزارة لم يكن طرف اليوم الثاني زرت كافة المكاتب في الوزارة ومن جملتهم التفقدية العامة وقلت لهم لا يوجد لدي أي ملف له خصوصية، كل الملفات يجب أن نشتغل عليها وإذا وصلكم ملف على وزير التعليم العالي والبحث العلمي اتركوا الملفات جانبا واهتم بهذا الملف وهذا ليس قولا بل فعلا، لن نتسامح مع أي تجاوز في حق الدولة التونسية لكن نشتغل في صمت، لا نريد التشهير بالأشخاص لكن كل هذا موجود.

مع الأسف السيدات والساد النواب الوقت ضيق والمعذرة حاولت تقديم إجابات على معظم التدخلات بصفة أفقية وإن شاء الله التفاعل سيكون متواصلا ومرة أخرى، جزيل الشكر لكم ولكم جميعا.

بعد إذنك السيد الرئيس، بالنسبة الى الملف الذي ذكرته السيد النائب المحترم أحلته إلى القضاء هذا أولا، لماذا؟ لأنك تفضلت وذكرت وقلت لقد أحيل سابقا إلى هيئة مكافحة الفساد، أحلته إلى القضاء هذا أولا.

ثانيا، استغلال المبيتات الجامعية وإن كنت متثبت من طرف عائلات منظوري بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أوقفنا العمل به لم يعد موجود وهذه المعطيات يمكنك أن تتثبّت منها في جهتك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. نشكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة أعضاء الوفد المرافق له على حضورهم بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها.

بطبيعة الحال وزارتكم معالي السيد الوزير، نحن نعول عليها كثيرا بالنسبة إلى مستقبل الأجيال الصاعدة وبالنسبة إلى مستقبل البلاد ولذلك فاهتمام السادة النواب بوزارتكم، له ما يبرّره خاصة وأنه من مشمولات وزارتكم، بعث الأمل بالنسبة إلى الشعب التونسي وللأجيال الصاعدة.

شكرا على تفهمكم وعلى الشفافية التي قدمتموها وعلى الروح الإثارية بالنسبة الى الشعب التونسي، شكرا.

الآن نمر إلى التصويت على اعتمادات مهمة التعليم العالي والبحث العلمي من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية للمجلس 54 عضوا ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الإعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

المصدح للجنة، المصدح للسيد رئيس اللجنة تفضل.

السيد رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

شكرا سيدي الرئيس،

اسمح لي قبل المرور إلى عرض الإعتمادات المخصصة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن أتوجه باسمي الخاص ونيابة عن بقية زملائي بأحر عبارات الشكر لعناية السيد الوزير لنقول هذا بكل موضوعية لأن كل ما توجهنا إليه بإشكاليات مطروحة أو معروضة إلا وتجاوب هو والفريق الموجود معه، إذن بكل موضوعية كلمة حق.

في كل ما تبقى من إشكاليات، نحن سيدي الوزير على ذمتكم كلجنة للتشريع بقوانين وبمبادرات كفيلة بتطوير هذا المجال.

كذلك السيد رئيس مجلس النواب، اسمح لي أن أجدد دعوتي إلى كافة التونسيات والتونسيين للانخراط فيما تبقى من وقت في الإستشارة الوطنية لإصلاح نظام التعليم في تونس وكذلك أجدّد اقتراحي لسيادة رئيس الجمهورية وللسيد رئيس الحكومة وكذلك لكم السيد رئيس مجلس النواب، بالنظر في إمكانية التمديد.

كما أذكر زميلاتي وزملائي النواب، بأن لجنة التربية تعتزم قبول مختلف المقترحات الكفيلة بإصلاح المنظومة التعليمية في تونس من تربية وتكوين مهني وتعليم عالي لتقديمها في شكل لائحة إلى كل الجهات المعنية وأحيل الكلمة مباشرة إلى زميلي المقرر لتلاوة الإعتمادات المخصصة للوزارة.

السيد ، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد الوزير والوفد المرافق لكم على التوضيحات في كل ما تقدم لكم من أسئلة، أجبتم عنها بكل شفافية وموضوعية.

شكرا لزملائنا النواب،

شكرا سيدي الرئيس.

مهمة التعليم والبحث العلمي

ميزانية الدولة لسنة 2024

- اعتمادات التعهد:..... 2.204.238.000 دينار

- اعتمادات الدفع:.....2.277.238.000 دينار

سيدي الرئيس، أحيل لكم الكلمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الإستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

123 موافقون، 11 محتفظون و6 رافضون.

تمت تبعا لنتيجة التصويت المصادقة على إعتمادات مهمة التعليم العالي والبحث العلمي من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

شكرا موصولا للسيد منصف بوكثير وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة،

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية على أن نواصل أشغالنا على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الثالثة إلا عشر دقائق مساء)

استئناف الجلسة

وكلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

(كانت الساعة الثالثة وثلاثون دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيدة حاتم السليني وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات وكافة أعضاء الوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

نناقش اليوم مشروع ميزانية المهمة الخاصة محكمة المحاسبات لسنة 2024 ونجدد التأكيد بهذه المناسبة على الدور الكبير الذي يضطلع به القضاء المالي في مجال مراقبة حسن التصرف في المال العام، من خلال إعداد تقارير والتدقيق في الحسابات فلمحكمة المحاسبات مرجع نظر قضائي وسلطة رقابة فضلا عن مساهمتها في تقييم السياسات والبرامج العمومية من جهة وفي وضع التوصيات الفنية الدقيقة الهادفة إلى تجاوز الإخلالات وإلى إرساء مقومات الإصلاح من جهة أخرى.

كما تمارس المحكمة اختصاصات أخرى هامة تتصل بالرقابة المالية على الأحزاب والجمعيات وكذلك على تمويل الحملات الانتخابية وأمام هذه الصلاحيات الواسعة للقضاء المالي وبالنظر إلى الانتظارات الشعبية وتكريسا للإرادة الثابتة ما بعد 25 جويلية 2021 على القطع مع الفساد ومع كل مظاهر التلاعب بأموال المجموعة الوطنية، فإن المسؤولية الملقاة على عاتق محكمة المحاسبات أصبحت مضاعفة من أجل محاسبة المتورطين في قضايا الفساد ومن أجل أن يسترجع الشعب التونسي حقوقه كاملة وتتخلص بلادنا من جميع الأدران التي علقت بها في العقود الفارطة لكي نؤسس معا لدولة القانون والمؤسسات ولكي نجعل من حوكمة التصرف في المال العام والمحافظة عليه قاعدة أساسية في إدارتنا للشأن العام.

عرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة محكمة المحاسبات لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

يتم تنظيم سير هذه الجلسة العامة المتواصلة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عملا بالترتيبات التي أقرها مكتب المجلس بتاريخ 7 نوفمبر 2023 وتبعا لذلك الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة التشريع العام.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى اللجنة المذكورة لتقديم أعمالها حول المهمة الخاصة محكمة المحاسبات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على المجهودات المبذولة وأدعوها لكي تستعرض تقريرها المصدح للجنة.

السيد ياسر قراري، رئيس لجنة التشريع العام

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات،

مرحبا بالوفد المرافق له،

طبعا اليوم تستعرض لجنة التشريع العام المهمة الخاصة لمحكمة المحاسبات والتي تأتي إثر الأعمال التحضيرية التي قامت بها اللجنة والاستماع لممثلي المحكمة، والتي في الحقيقة أدرنا نقاشا هاما وثريا وضحنا فيه أهمية العمل الرقابي الذي تقوم به محكمة المحاسبات كما تعرفنا إلى أهم الإشكاليات التي تواجه محكمة المحاسبات أثناء أدائها.

أيضا تبين لنا أهمية العمل المشترك الذي من الممكن أن نقوم به كنواب شعب وكمحكمة محاسبات وإمكانية التعهد بمهام رقابية يرى مجلس نواب الشعب أهمية فيها، لكن أيضا توقفنا عند حجم

الصعوبات والإشكاليات والتي من بينها، وقد ضمناها في تقرير اللجنة، هو مسألة التعويضات المخصصة لمحكمة المحاسبات والتي مقدارها مليون دينار و450 ألف دينار هذا المبلغ الذي لم يتم رصده في الميزانية المخصصة لمحكمة المحاسبات وتم رصد فقط 70 ألف دينار، وهو في الحقيقة استحقاق لمنظوري وموظفي محكمة المحاسبات والتي أصدرت اللجنة توصية في الغرض بإدراجه على الأقل وإن تعذر الآن ففي الميزانية التكميلية لأنه هذا نتاج حكم نهائي بات وهو استحقاق لموظفي محكمة المحاسبات والأولى أن نطبق القانون ونلتزم بالأحكام القضائية الصادرة لفائدة موظفي محكمة المحاسبات.

نحن يهمنا مثلما أكدنا أن نعزز العمل المشترك بيننا في المدة القادمة ووجدنا من ممثلي محكمة المحاسبات استعدادا في تعزيز هذا العمل المشترك الذي سنمضي فيه إن شاء الله وفي الأيام القادمة بعد الانتهاء من مناقشة الميزانية، لجنة التشريع العام ستتواصل مع محكمة المحاسبات للنظر في الإمكانيات الممكنة والمتاحة في العمل المشترك.

نجدد الشكر للسادة أعضاء لجنة التشريع العام وكل الزملاء الذين واكبوا أعمال اللجنة وشاركوا في إثراء النقاشات وتعزيز التفاعل فيما بيننا.

وفي الأخير أحيل الكلمة للزميل مقرر اللجنة لاستعراض تقريرها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد ظافر الصغيري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

تقرير لجنة التشريع العام حول المهمة الخاصة لمحكمة المحاسبات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

I. التقديم :

تمثل محكمة المحاسبات بمختلف هيئاتها القضاء المالي، وتختصّ بمراقبة التصرّف في المال العام وفقا لمبادئ الشرعية والنجاعة والشفافية باعتبارها الهيئة العليا للرقابة على التصرف وتقضي في حسابات المحاسبين العموميين وتقيّم طرق التصرف وتزجر الأخطاء المتعلقة به وتساعد الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية.

وتمّ تطوير دور محكمة المحاسبات وذلك بتوسيع مهامها في مجال الرقابة والبتّ في النزاع المحلي وتوسيع مجال التقاضي على درجتين الذي يشمل علاوة على الرقابة القضائية على حسابات المحاسبين العموميين، زجر أخطاء التصرّف والبتّ في النزاع في مجال الميزانية والعقود الإدارية للجماعات المحلية والرقابة على الحملات الانتخابية، بالإضافة إلى بسط الولاية الرقابية للمحكمة على أكبر عدد ممكن من الجهات الخاضعة لرقابتها بشكل يمكّنها من أداء الدور الموكول لها على كامل تراب الجمهورية.

وتتكوّن محكمة المحاسبات من ثلاث دوائر استئنافية ودائرة مختصة في زجر أخطاء التصرف و10 دوائر مركزية و8 دوائر جهوية، وذلك وفقا لقرار رئيسها الأول المؤرخ في 24 جانفي 2020 المتعلق بضبط عدد الدوائر الاستئنافية وعدد الدوائر المركزية وعدد الدوائر الجهوية ومرجع نظرها الترابي وعدد الأقسام صلب كل دائرة وعدد وكلاء الدولة المساعدين بالنيابة العمومية.

وتندرج ميزانية مهمة محكمة المحاسبات لسنة 2024 في إطار تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصول 19 و44 و46 منه وكذلك تطبيق مقتضيات القانون الأساسي لمحكمة المحاسبات عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019، وخاصة الفصل 40 منه والتي جاءت لتكريس خصوصية نشاط المحكمة وتصنيفها كمهمة خاصة، وتستثنى بالتالي من إعداد مشروع سنوي للآداء.

II. أعمال اللجنة:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 أكتوبر 2023، لإبداء الرأي في المهمة الخاصة لمحكمة المحاسبات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 طبقا لأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي، عقدت لجنة التشريع العام جلسة يوم 13 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات حول مشروع ميزانية المحكمة لسنة 2024.

حيث أوضح وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات في مستهلّ الجلسة أن مشروع ميزانية المهمة الخاصة لمحكمة المحاسبات كان نتيجة نقاشات مطوّلة مع مصالح وزارة المالية تمحورت بين حاجيات المحكمة وفق متطلبات مهامها ووضعية المالية العمومية واكراهاتها مشيرا إلى أن محكمة المحاسبات تمارس مهامها باستقلالية تامة وتتمتع بالتسيير الذاتي وبالاستقلال المالي والإداري في إطار ميزانية الدولة.

وأضاف أنه ومع تدعيم مهام محكمة المحاسبات بمقتضى القانون الأساسي الخاص بها عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 الذي دخل حيز النفاذ في غرة جانفي 2020، شهدت معه الميزانية نقلة حسب ما اقتضاه توسيع مهام المحكمة القضائية والرقابية ومواكبة توسع الهياكل القضائية والرقابية والإدارية قطاعيا وجغرافيا، إضافة إلى توفير الموارد الضرورية والحرص على حسن توظيفها.

وأكّد أنه في ظلّ هذه التغيّرات المتواصلة للإطار القانوني والمؤسساتي وكل المتغيرات المحيطة بها، ضبطت محكمة المحاسبات رؤية وأهداف استراتيجية آخرها الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2026 المصادق عليها من قبل الجلسة العامة في 29 نوفمبر 2022 وتتضمن ثلاثة أهداف تسعى المحكمة لتحقيقها بما يتوفر من موارد تتمثل أساسا في:

- الهدف الاستراتيجي الأول: **تعزيز ثقة المواطن التونسي في محكمة المحاسبات وتدعيم تواصلها وتفاعلها مع محيطها** وذلك من خلال إعداد تقارير المساءلة الخاصة بها ونشرها والتواصل بصفة فعلية مع محيطها.

- الهدف الاستراتيجي الثاني: **المساهمة في ضمان المساءلة والشفافية في التصرف في المال العام وتحسين أداء المرفق العمومي** ويستوجب ذلك الرفع من نسبة تغطية الأعمال الرقابية للمحكمة وتحسين جودة تقاريرها ومواعيد نشرها.

- الهدف الاستراتيجي الثالث: **تدعيم الدور القضائي لمحكمة المحاسبات بما يمكن من إرساء قضاء مالي عادل وناجز**

ويستوجب ذلك الرفع من نسبة تغطية الرقابة القضائية والحرص على أن تستجيب كافة الأعمال المتعلقة بها لمتطلبات الجودة وأن تشفع بإصدار أحكام قضائية في آجال معقولة.

وأضاف وكيل الرئيس الأول للمحكمة أنه إزاء توسّع ولايتها الرقابية ومرجع نظرها القضائي المالي، تمارس محكمة المحاسبات رقابة على التصرف على كل الهياكل العمومية بمختلف أصنافها وحتى الخاصة في حال انتفاعها بدعم عمومي بما يبسط الولاية الرقابية للمحكمة على أكبر عدد ممكن من الهياكل أينما كانت على كامل تراب الجمهورية وأكبر قدر ممكن من الأموال المرصودة للأجهزة والمرافق العمومية. (الرقابة على الأداء ورقابة الالتزام والرقابة المالية) بواسطة 10 دوائر مركزية و6 دوائر جهوية.

وأشار إلى أنّ نفس هذه الدوائر تمارس رقابة قضائية على حسابات المحاسبين العموميين وتقضي في المخالفات في المادة الانتخابية، وعلاوة على هذه الاختصاصات القضائية تبتّ دائرة مركزية واحدة و6 دوائر جهوية في النزاع المحلي. وتضطلع دائرة مركزية بقضايا زجر أخطاء التصرف.

كما أوضح أنه في إطار تكريس مقومات المحاكمة العادلة تمّ خلال سنة 2020 إحداث دائرتين استئنافيتين على المستوى المركزي وانطلاق نشاطهما خلال نفس السنة ومن المأمول أن يتمّ إحداث دائرة ثالثة استئنافية على مستوى جهوي.

وأوضح أن النظام الرقابي والقضائي للمحكمة يستجيب إلى تصور جديد لمختلف هيئاتها يكون مطابقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ويحترم حقّ المتقاضين في الولوج إلى مرفق القضاء المالي بأيسر السبل ويضمن محاكمة عادلة وفي آجال معقولة.

كما أشار في هذا السياق أنه لمواكبة التطورات التي شهدتها اختصاصات المحكمة ومهامها كان من الضروري إصدار تنظيم هيكلي جديد للكتابة العامة الموكول لها التصرّف في موارد المحكمة ونفقاتها باعتماد الأساليب الجديدة في المجال وتكريس متطلبات الاستقلالية الادارية والمالية مع ضمان حسن استعمال الموارد الموضوعة على ذمتها في إطار الشفافية والنجاعة والمساءلة.

وتولت الكاتبة العامة لمحكمة المحاسبات تقديم مشروع المهمة الخاصة لمحكمة المحاسبات لسنة 2024، حيث استعرضت التوجهات العامة لإعداد ميزانية المحكمة لسنة 2024 والتي تمّ على أساسها ضبط الاعتمادات، وتتمثل أساسا في ما يلي:

- تمكين مختلف منتسبي المحكمة من حقوقهم في الترقيات والتدرج في كنف الشفافية وتكافؤ الفرص وحسب متطلبات مراكز العمل وتدعيم الموارد والقدرات البشرية في مختلف المجالات القضائية والرقابية والتصرف الحديث.
- مواصلة البناء المؤسساتي من خلال خاصة تركيز الدائرة الجهوية بالمهدية وتفعيل التنظيم الهيكلي للكتابة العامة وتكريس الاستقلالية الإدارية والمالية.
- تعهد المقرات على مستوى مركزي وجهوي وتجهيزها وصيانتها وتأمين سلامتها.
- تحسين أسطول النقل والتجهيزات والمنظومات الإعلامية.
- مراعاة التوازنات العامة لميزانية الدولة في ظل صعوبة الوضع الذي تمرّ به البلاد وعلى اعتبار أن المحكمة مؤسسة من مؤسسات الدولة مطالبة بأن تكون قدوة ومثالا يحتذى به في حسن إدارة الأموال العمومية.

واستعرضت هيكلة مشروع ميزانية المحكمة حسب طبيعة النفقات وأوضحت أن هذه الاعتمادات لا تمكّن المحكمة من تنفيذ برامجها وأهدافها الاستراتيجية.

حيث أفادت الكاتبة العامة أن مشروع ميزانية المحكمة يقدر بـ 32 مليون و986 ألف دينار مقارنة بسنة 2023 والتي بلغت 31 مليون و500 ألف دينار وتتوزّع هذه الاعتمادات كالآتي:

بحساب المليون دينار

الأقسام	2023	2024
نفقات التأجير	25,632	26,675
الزيادة مقارنة بسنة 2023	-	4,07 %
نفقات التسيير	5,553	5,692
الزيادة مقارنة بسنة 2023	-	2,5%
نفقات التدخلات	175	175
الزيادة مقارنة بسنة 2023	-	0,00 %
نفقات الاستثمار	140	444
الزيادة مقارنة بسنة 2023	-	217,14 %
جملة الميزانية	31,500	32,986
الزيادة مقارنة بسنة	-	4,72 %

كما استعرضت تطّور ميزانية محكمة المحاسبات خلال الفترة 2019-2024 كما هو مبيّن بالجدول التالي:

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
التأجير	15159	17 300	20 509	24 312	25 632	26 675
التسيير	3302	4 138	5 045	5 169	5 553	5 692
التدخلات	173	132	148	142	175	175
الاستثمار	68	143	506	300	140	444
الميزانية	18702	21 713	26 208	29 923	31 500	32 986
نسبة التطور	-	16,10%	20,70%	14,18%	5,27%	4,72%

وأشارت الكاتبة العامة لمحكمة المحاسبات إلى ضعف الاعتمادات المرصودة للمحكمة مقارنة بالأهداف والاستراتيجيات المضبوطة. حيث أوضحت أن أكثر من 81% منها مخصصة للتأجير في حين لا تمثل اعتمادات الاستثمار والتدخل سوى 2%.

وأوضحت أن المشاريع والبرامج التي تمّ ترسيمها تندرج في إطار مواصلة تحسين ظروف العمل بالمحكمة والرفع من مردودية المرفق القضائي، حيث ستخصّص هذه الاعتمادات إلى القيام بالدراسات الأوليّة لبناء المقرّ المركزي للمحكمة ومقرّ الدائرة الجهوية بصفاقس وتهيئة وتجهيز دائرة المهدية المزمع تركيزها خلال سنة 2024 بالإضافة إلى تحصين الشبكات المعلوماتية للمحكمة.

وأكّدت الكاتبة العامة للمحكمة أنه إلى جانب الموارد المالية هنالك عديد التحسينات المطروحة في مجال التصرف في الميزانية والموارد تتمثل أساسا في:

• تكريس الإدارة الاستراتيجية ووضع إطار "قدرة على الأداء"، والعمل على ربط مشاريع الميزانيات السنوية بالخطط التشغيلية للمخطط الاستراتيجي

• إصدار النصوص وأدلة الإجراءات المتعلقة بإجراءات التصرّف في ميزانية المحكمة والتصرّف في الموارد البشرية وتحديث مختلف أوجه التصرف الإداري والمالي

• التكوين وتدعيم القدرات في ضوء متطلبات مهام المحكمة وتجسيم الاستقلالية الإدارية والمالية للمحكمة وتعزيز نظام الرقابة الداخلية واعتماد سبل التصرف الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف.

• الرقمنة وإرساء نظام معلومات مندمج وفعّال.

وأكّدت الكاتبة العامة لمحكمة المحاسبات على ضرورة توفير الدعم اللازم للمحكمة من اعتمادات مالية وبشرية لما تمثله من ركيزة أساسية في حماية المال العام ولما تحظى به من مكانة على المستوى الدولي.

ولدى تدخلهم ثمّن أعضاء اللجنة دور محكمة المحاسبات وما تقوم به بهدف الحفاظ على المال العام مؤكدين على ضرورة إيلاء محكمة المحاسبات المكانة التي تليق بها كأعلى جهاز رقابي وتخصيص الاعتمادات اللازمة لها والتي تتناسب مع ما أوكل للمحكمة من مهام.

وأكّد أعضاء اللجنة عند تدخلهم على ضعف الاعتمادات المرصودة لمحكمة المحاسبات مشيرين إلى أنه رغم ما تتمتع به من صلاحيات وما أوكل إليها من مهام رقابية وقضائية فإن ما تم رصده من اعتمادات مالية ضمن مشروع الميزانية لسنة 2024 يعدّ غير كاف للقيام بهذه المهام.

وحول نفقات التأجير، تساءل عدد من النواب عن أسباب ارتفاع الاعتمادات المخصصة للتأجير ومدى ارتباط ذلك أساسا بارتفاع عدد الأعوان. كما تساءل عدد من أعضاء اللجنة عن شرعية الانتدابات التي تمت خلال الفترة 2011-2021.

كما تطرّق عدد من أعضاء اللجنة إلى المنحة المسندة لإطارات وأعوان محكمة المحاسبات والتي لم يتمّ تفعيلها رغم وجود حكم قضائي بات صادر في الغرض عن المحكمة الادارية بتاريخ 18 مارس 2021، مشيرين إلى أنه تمّ رصد اعتمادات في حدود 70 أ.د ضمن مشروع ميزانية المحكمة لسنة 2024 في حين أن الاعتمادات المستحقة تقدّر بـ **1475 أ.د**.

وأكّدت اللجنة في هذا الصدد على ضرورة رصد هذه الاعتمادات ضمن الميزانية التكميلية لسنة 2024 لتمكين أعوان المحكمة من مستحقاتهم المالية.

واقترح عدد من أعضاء اللجنة في ظل ما تشهده المالية العمومية من صعوبات، إحداث صندوق لدعم موارد محكمة المحاسبات يمكن أن تتأتى موارده من معاليم ورسوم توظّف على بعض التقارير أو المهمات التي تقوم بها المحكمة.

وأوضح عدد من النواب فيما يتعلق بالأعمال الرقابية والقضائية أن محكمة المحاسبات قد كسبت مصداقيتها من خلال عديد التقارير التي أصدرتها بمناسبة رقابتها لعديد الهياكل والمؤسسات العمومية والتي أبرزت من خلالها حرفية ونزاهة وطالبوا بإلزامية قرارات المحكمة كي لا تكون مجرد توصيات وتقارير للاستئناس بها، مؤكدين على ضرورة متابعة المحكمة لتوصيات ولمخرجات التقارير التي تصدرها وخاصة فيما يتعلق بإحالة شبهات الفساد والجرائم على أنظار النيابة العمومية.

وفي ذات السياق تساءل عدد من أعضاء اللجنة عن الأعمال الرقابية لمحكمة المحاسبات فيما يتعلق بتمويل الجمعيات وكذلك فيما يتعلق بالثروات الوطنية.

كما تطرّق أعضاء اللجنة إلى إحداث دوائر جهوية للمحكمة في إطار تقريب القضاء من المواطن وتساءلوا عن برنامج المحكمة في هذا الإطار وأكّدوا على ضرورة إحداث مقر خاص بمحكمة المحاسبات عبر آلية التخصيص عوض كراء مقرات خاصة بالمحكمة ودوائرها الجهوية.

وشكّلت الرقابة على تمويل الحملات الانتخابات والأحكام الصادرة عن محكمة المحاسبات فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية الأخيرة محور تدخل عدد من النواب. حيث اعتبروا أن هذه الأحكام وبعيدا عن التدخل في شؤون القضاء تعدّ مجحفة ولا تتلاءم مع نوعية المخالفات الانتخابية المسجلة.

كما طالبوا بضرورة التفكير في تمكين المترشحين للانتخابات من تلقي دورات تكوينية مباشرة من قبل محكمة المحاسبات خاصة فيما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية ومسك الحسابات الخاصة بالمترشحين. وأكدوا أن دور محكمة المحاسبات لا يجب أن يقتصر على الزجر فقط بل من الضروري أن يشمل كذلك المرافقة والإرشاد.

وفي رده على تدخلات وتساؤلات السادة النواب، أكّد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات أن المحكمة سعت الى مراعاة وضعية المالية العمومية وإكراهاتها عند إعداد ميزانية المحكمة وأنه تمّت مراجعة مشروع الميزانية إثر جلسات مع وزارة المالية بهدف الضغط على النفقات وترشيدها.

وأوضح فيما يتعلق بالانتدابات أنه منذ سنة 2011 يقع انتداب القضاة مباشرة من المدرسة الوطنية للإدارة إضافة إلى المناظرات الخارجية، حيث تمّ تنظيم مناظرتين وطنيتين سنة 2013 بمناسبة الترفيع في عدد الدوائر المركزية وسنة 2021 بمناسبة إحداث دائرتي نابل وقابس.

وبخصوص إحداث محاكم ودوائر جهوية واعتماد آلية التخصيص أفاد وكيل الرئيس الأول للمحكمة أن محدودية الاعتمادات المرسّمة يحول دون ذلك.

وأفاد فيما يتعلق بأعمال محكمة المحاسبات، أن المحكمة تعدّ تقريرا سنويا عاماً تضّمن به نتائج أعمالها وتحيله إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء. كما تعدّ المحكمة تقارير خصوصية وتتولى متابعة نتائج أعمالها ومدى الأخذ بتوصياتها.

وفي ذات السياق وردّا على تساؤلات السّادة النواب حول التقارير المنجزة من قبل المحكمة بخصوص الثروات الوطنية، أفاد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات أن المحكمة قامت بإعداد تقارير في الغرض وذلك في مجال الطاقة والفلاحة وغيرها من المجالات، وهي تقارير تمّ نشرها على الموقع الالكتروني الرسمي للمحكمة كما يتمّ رفعها لكل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة مجلس نواب الشعب.

كما أوضح بخصوص الرقابة على حسن التصرف في المال العام ومحاربة الفساد أنه استنادا إلى القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات فإنه يمكن لكل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة توجيه طلبات لمحكمة المحاسبات قصد إنجاز أعمال تندرج ضمن مشمولات أنظارها المتعلقة بالرقابة على تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية، وتستجيب محكمة المحاسبات لتلك الطلبات حسب مقتضيات العمل لديها ويمكن نشر النتائج التي تنتهي إليها.

وأضاف أنه وفقا للقانون المذكور أعلاه يتولىّ الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بطلب من إحدى لجان مجلس نواب الشعب أو بمبادرة منه تقديم بيانات إلى هذه اللجان حول النتائج النهائية لأعمال المحكمة بخصوص مراقبة التصرف في المال العام.

وأفاد أنه ومنذ سنة 2012 تم القيام بحوالي 68 مهمة رقابية داعيا في هذا الإطار إلى مزيد التعاون والتنسيق مع مجلس نواب الشعب للنجاح في هذه المهام الرقابية باعتبار أن البرلمان يعد أهم شريك في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لمصاريف النزاعات والتعويضات لأعوان محكمة المحاسبات، أوضح أنه لم يقع تفعيلها بالرغم من صدور حكم قضائي استئنافي يقضي بشرعيتها وأحقية التمتع بها وأن ما تمّ رصده هو المبلغ المرخص به من قبل وزارة المالية التي رفضت الترخيص في كامل المبلغ المقدّر بحوالي بـ **1475 أ.د**. نظرا للصعوبات التي تشهدها المالية العمومية.

وفي سياق آخر، وحول ما أثير من نقاش تعلق بالأحكام الصادرة عن محكمة المحاسبات في ما يتعلق برقابتها على الحملات الانتخابية للانتخابات التشريعية الأخيرة، أكّد وكيل الرئيس الأول للمحكمة أنه يتفهم ما تمّت إثارته من قبل السادة النواب من انتقادات، وأضاف أن الأمر يتعلق بتطبيق التشريع الجاري به العمل وخاصة الفصل 98 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تمّ تنقيحه وإتمامه، حيث أوضح أن ما ورد صلب هذا القانون من أحكام تتعلق بالمخالفات المالية والانتخابية لا يفتح المجال لاجتهاد القاضي، كما أن أحكام هذا القانون تتعلق بنظام الانتخاب على القائمات ولا تتلاءم في مجملها مع نظام الانتخاب على الافراد، وطالب في هذا السياق بضرورة مراجعة وتنقيح هذا القانون مشيرا إلى أن محكمة المحاسبات منفتحة على كل الملاحظات والمقترحات .

وأكّد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات على أهمية العلاقة التي تجمع المحكمة بمجلس نواب الشعب بمختلف لجانه وهياكله والتي تشترك معه في مسؤولية المحافظة على المال العام وتكريس مبدأ المساءلة من خلال ما تقدمه له من تقارير وبيانات حول أداء أجهزة الوظيفة التنفيذية والإدارة العمومية وسائر مرافق القطاع العام ومدى التزامها بالقوانين والتراتيب وقواعد الحوكمة الرشيدة.

III. قرار اللجنة:

أنهت لجنة التشريع العام النظر في المهمة الخاصة لمحكمة المحاسبات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والجاد والآن ننتقل إلى النقاش لدينا قائمة أولية السيدات والسادة النواب المحترمين: معز برك الله، بسمة الهمامي، عبد القادر بن زينب، ريم الصغير، نزار الصديق، يوسف التومي، محمد اليحياوي، محمود العامري، سيرين مرابط، فاطمة المسدي.

إذن المصدح للنائب المحترم السيد معز برك الله عن كتلة الأحرار له ست دقائق.

السيد معز برك الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوكيل الأول لرئيس محكمة المحاسبات والوفد المرافق له،

كمسير إستراتيجي سأحاول مناقشة الخطة الإستراتيجية 2026/2022 لمحكمة المحاسبات التي وردت بالمهمة ووردت في الخطة الإستراتيجية ثلاث أهداف رئيسية.

الهدف الأول، تعزيز ثقة المواطن التونسي في محكمة المحاسبات وتدعيم تواصلها وتفاعلها مع محيطها، هنا لدينا ثلاثة أسئلة في المحور الأول:

ما هو توجه محكمة المحاسبات في التعريف بدورها وتقريب عملها من المواطن العادي؟ هناك عدد كبير من المواطنين لا معلومات لهم عن هذه المحكمة ولا يعرفون شيئا عنها.

ثانيا، ما هي آليات تواصل المحكمة مع محيطها؟

ثالثا، لماذا ترتبط في تونس محكمة ودائرة المحاسبات بالقيمة المطلقة للزجر والعقوبة والترهيب في حين في الدول المتقدمة هي قيمة ايجابية تنموية توزع توزيعا عادلا للثروة وجالبة كذلك لها؟

بالنسبة إلى الهدف الثاني، المساهمة في ضمان المساءلة والشفافية في التصرف في المال العام وتحسين أداء المرفق العمومي، السؤال الأول المسؤول الأول المحاسب العمومي أو القابض المتحمل الأساسي للمسؤولية الشخصية والمالية هو تحت تحمل مسؤولية تفوق الطاقة العادية.

في السابق كانت القباضة تراجع 20 إلى 100 ملف في اليوم واليوم أصبحت تراجع آلاف الملفات بنفس الأعوان أو حتى في السنوات الماضية إضافة إلى خروج الأعوان وعدم تعويضهم أصبحت مهمته صعبة جدا.

تظل مسؤوليته قائمة ولا تسقط إلا بعد مرور عشرة سنوات عن آخر محاسبة مهيئة قدمت لدائرة المحاسبات يعني إذا وقع أي

نقص في المحاسبة يقع إتمام الملف وعندما تصبح المحاسبة مهيئة تظل عشرة سنوات تحت المحاسبة.

وبالتالي الحصول على شهادة إبراء ذمة المحاسب العمومي أمام دائرة المحاسبات تصبح شبه مستحيلة. لا أعرف كم من شخص تحصل على هذه الشهادة منذ الإستقلال إلى اليوم والخطأ محمول على المحاسب العمومي نقص، خطأ، سرقة.

صحيح، هو مطالب بالتركيز واليقظة والحذر لحماية المال العام لكن في تقص الأعوان والآليات وخاصة وسائل النقل والتواصل وفي غياب التأمينات في الخارج، هناك تأمينات خاصة بالمحاسب العمومي يصبح هذا العمل صعب ومرهق وقابل للنقص والخطأ مما يفسّر عزوف عدد كبير لتحمل هذه المسؤولية.

السؤال ما هي إستراتيجية محكمة المحاسبات للتعامل مع المحاسب العمومي؟

ثاني سؤال، موقف محكمة المحاسبات من تراجع تعبئة موارد البلديات خاصة بلديات صفاقس الكبرى، افتقار أنظمة رقابة داخلية للنفقات، خروقات للتراتيب العمرانية لم يقع دعمها وعدم احترام تطبيق القوانين وعدم اعتماد البلديات نظام محاسبية تحليلية لتقييم نجاعة طرق تجميع ورفع النفايات.

السؤال الثالث، عند متابعة التقارير السنوية لدائرة المحاسبات نلاحظ نسبة مائوية مرتفعة لعدد النقائص التي لم يقع اتخاذ أي إجراء لتداركها، موقف محكمة المحاسبات من ذلك خاصة أن هذه النسب تصل في العديد من التقارير إلى نسب نفوق 50 بالمائة؟

رابعا، سيدي الوكيل هل يمكن تقديم نسبة الرقابة على التصرف في الهياكل العمومية المنتفعة بدعم عمومي؟

خامسا، ما هو دور محكمة المحاسبات في مراقبة التمويلات الأجنبية للبرامج العمومية والمشاريع شبه العمومية؟

سادسا، دور محكمة المحاسبات في مراقبة ومحاسبة الجمعيات والمنظمات الوطنية؟

سابعا، هل سيقع تدعيم الهياكل بالأعوان والموارد اللوجستية خاصة أمام تشعب دائرة اختصاصات محكمة المحاسبات.

الهدف الثالث الإستراتيجي تدعيم الدور القضائي لمحكمة المحاسبات بما يمكن من إرساء قضاء مالي عادل وناجع.

السؤال الأول، كيف يقع التعامل مع صعوبة استخلاص أو استحالته في ملفات الديون المهددة بالسقوط بعد أربع سنوات بالنسبة إلى التونسيين المقيمين بتونس وخمس سنوات للمقيمين بالخارج. علما أن الملفات قبل الاستخلاص لا تتجاوز ثلث الملفات؟

السؤال الثاني يهم رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية "INTOSAI" للمعايير الدولية للأجهزة العليا طبقا لمعيار الرقابة المالية والمحلية 40، ISSAI 40.

ما هو مدى تطبيق المبدأ الرئيسي المعدل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتعزيز ثقافة داخلية للقيم والمبادئ الأساسية وتعزيز مؤشرات ومعايير الجودة في أداء أعمالها؟ نتساءل هنا عن متطلبات السلوك الأخلاقي، النزاهة، الاستقلالية والموضوعية والتجرد والسرية المهنية والكفاءة.

نفس الشيء سؤالنا الأخير، ما هي القواعد المعتمدة مع الموارد البشرية في عملية المؤهلات عند التوظيف وخاصة تقييم الأداء؟

أكيد جدا أن هذه المحكمة هي محكمة مهمة جدا في إبراز العدالة المالية خاصة وفي نشر ثقافة الاطمئنان للاستثمار وهنا دور كبير جدا في إعادة قراءة كل هذه النقائص وإمكانية تداركها.

شكرا على حسن الاستماع سيدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسادة الحضور الممثلين عن محكمة المحاسبات،

اليوم، كنائبة لن أناقش الميزانية بقدر ما سأناقش المهمة لأنها مفصلية وقد بدأت مداخلتي بتعريفي كنائبة.

إن اعتماد دستور 25 جويلية 2022 والذي كان خيارا سياسيا مغايرا لما كانت تعيشه تونس في سياساتها، كان أول اختياراتها كيفية الاقتراع وكان الاقتراع على الأفراد وليس على القائمات اقتراعا حرا ومباشرا.

مباشرا وفعليا حيث أن المواطن هو الشريك الفعلي في عملية الاقتراع، شريك في الخيار وفي الاختيار وليس مجرد شاهد زور كما كنا نعيش سابقا.

اقتراع على الأفراد وليس على القائمات وليس هناك تمويلا من المال العمومي وبدون مال الأحزاب ولا مجال لتمويلات الجهات الأخرى.

في علاقة بمحكمة المحاسبات، ضبط قانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 نطاق تدخل دائرة المحاسبات وأقرّ لها سلطة واسعة من بينها تمارس رقابة على حسابات الأحزاب السياسية والقانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 يتعلق بمحكمة المحاسبات في بابها الثاني، اختصاصات محكمة المحاسبات في فصلها السابع مع مراعاة أحكام الفصل 11 من هذا القانون: "تمارس محكمة المحاسبات اختصاصاتها خاصة إزاء الدولة والمؤسسات العمومية التي تكون ميزانيتها ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية والهيئات التعديلية".

ما حدث لنا فعلا النواب المنتخبون حسب مبادئ الاقتراع على الأفراد، أن محكمة المحاسبات تتعامل معنا على أساس أننا أحزاب وعلى أساس أننا تحصلنا على تمويل عمومي وهذان الأمران ليسا صحيحان لأن جوهر الاقتراع على الأفراد هو أساس الضغط على المصاريف.

إن المترشح مطالب بالذهاب أين يوجد الناخب وإقناعه ببرنامجه في الدوائر الضيقة، هذا البرنامج الانتخابي هو أساسا يصاغ مع المواطن، يحرر ويبلور مأتاه ومصدره بالشراكة مباشرة مع المواطن يعني لا مجال للتكلفة ولا حاجة إلى المال بقدر ما الحاجة لتبليغهم الاستحقاقات ويصنعون برامجهم من أجل التغيير الفعلي في حياة الناس.

كيف تطبقون علينا قانونا مأتاه دستور 2014 الفقرة الثانية من الفصل 98 جديد من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2024، أحكام بالملايين 37 مليون و40 مليون وغيرها والحال أن أغلب النواب لم تتجاوز نفقة الدورة الأولى...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نجدد الترحاب بالسيد حاتم السليني، وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات وكافة الفريق المرافق له اليوم في رحاب مجلس نواب الشعب من أجل مناقشة المهمة الخاصة بمحكمة المحاسبات.

الكلمة للزميل المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار له دقيقتان.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أرحب بالسادة قضاة المحكمة الموجودين معنا اليوم،

يحكم السيد الرئيس القاضي دائما بالقانون ولا يمكنه أن يخرج عن القانون لكن سيدي الرئيس، نحن نعرف أن القانون الانتخابي الموجود حاليا والأحكام تواجدت عندما كانت هناك أحزابا واسترجاعا من المال العام لكن المصاريف اليوم يتكبدها الناخب الذي تقدم للانتخابات وحده وهو النائب.

اليوم السيد الرئيس، كان بودنا أن يضاف قاضيا انتخابيا مع السادة القضاة الموجودين في المحكمة الإدارية ولا يدخل النائب إلى البرلمان أو أي عضو آخر سواء في البلدية أو غيره إلا عندما يكون نظيف السيرة ليقوم بواجبه.

اليوم، السيد الرئيس، هناك نواب يدفعون من جيوبهم الأحكام التي سبقت، يعمل طيلة خمس سنوات في البرلمان ويدفع سعر البنزين والكراء والمصاريف من جيبه وتبقى عائلته في خصاصة. أين وجدان القاضي السيد الرئيس في حين أنها أوّل تجربة انتخابية؟

لم تأخذ محكمة المحاسبات اليوم بعين الاعتبار وجود حسابات من المفروض أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الحملة الانتخابية التي تابعت الانتخابات وهي تعرف المصاريف وأمسكت بالدفاتر وتابعت جميع الأمور ثم يأتي القاضي مثلما حدث في نابل وصلت حتى 60 و70 ألف دينار وعندما أنفق النائب 4500 قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتزكيته لا لشيء...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميلة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية لها سبع دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيد الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

في الحقيقة سيدي الوكيل، أنا امرأة تونسية استبشرت بمسار الانتخاب على أفراد، حقيقة لأنني وجدت فيه ذاتي الإنسانية خصوصا وأنني كنت قد قمت خطوة بخطوة مع النوع الاجتماعي في مقاربة وفي نظرية لتطبيق روح دستور 2022 تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف.

صدمت في الحقيقة بالقوانين والأحكام المسلطة من محكمة المحاسبات على المرأة التونسية، في الحقيقة اعتبرناها غير مشجعة للمرأة أن تخوض في قادم المحطات وتثق في نفسها وتشارك في الحياة السياسية.

باعتباري أخوض تجربة ريم الصغير في الانتخاب على الأفراد إنه قانون طبيعي يكون معنا وهو أن نشرع إلى إحداث تمويل عمومي للمرأة التونسية لا يقل عن 5000 دينار يحفظ لها كرامتها.

ثانيا، أن تحاسبني وتضع تمويلا ذاتيا بـ 9000 دينار، نأخذ مثالا على ذلك دائرتي 9 آلاف دينار والسقف المحدد 18 ألف دينار، 9 آلاف دينار تمويلا ذاتيا.

أنا كريم الصغير لم أتجاوز في الدور الأول والدور الثاني ألفي دينار فلماذا تطبق علي الفقرة الثانية من القانون 19 من الأساسي لسنة 2014 والحال أننا في قانون انتخابي متغير برمته؟

مسألة أخرى أضيفها كملاحظة، ذهبت إلى مقركم في محكمة المحاسبات بتونس وكانت الجلسات الوزارية إلى شهر جويلية وكنت مطالبة السيد الوكيل أن أرد على محكمة المحاسبات ولكن لم يتسنى لي الوقت للرد فأنا أمارس وظيفة تشريعية جديدة في مجلس النواب فكيف تتسلط عليّ خطية بـ 5 آلاف؟ هذا أولا.

أذهب على أساس استخراج الحكم الخاص بي لا يمكنني أن أتنقل من نابل لماذا لا أتحصل عليه عبر الأنترنت لماذا لا يقع الرد على بريدي الإلكتروني، فمن خلال ميزانيتكم المعروضة اطلعت على المعدات الإعلامية هناك 109 مشروعا ضمن 600 و14 مليار للاستثمار، هناك شبكات معلوماتية بودنا أن تتحصل المرأة التونسية التي ستخوض انتخابات قادمة في قابل المحطات في المجلس الوطني للجهات والأقاليم أحكامها عن طريق الرقمنة. شكرا ودام عزكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد نزار الصديق عن صوت الجمهورية له أربع دقائق. المقعد رقم 92. تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا لك السيدة الرئيسة،

مرحبا بدائرة المحاسبات،

في الواقع، لم أكن أرغب في أخذ الكلمة، لكنّني رأيت من الواجب أن أتدخل لأثمن الدور الذي قامت به محكمة المحاسبات لإنصاف المترشحين في الانتخابات التشريعية السابقة، بسبب بعض التأويلات التي يمكن أن تتواجد في القانون الانتخابي ولأن محكمة المحاسبات التي لها من المصداقية والاستقلالية والكفاءات ستبت في القضايا المطروحة أمامها بكل موضوعية ولا ننسى كذلك دورها الرقابي في التصرف في المال العام وتقاريرها على المؤسسات العمومية والخاصة وجميع المنظمات والأحزاب والجمعيات والجماعات المحلية والبلديات تجعلها تقيم وتشخص الوضعية المالية وخاصة كيفية التصرف لتقوم بالإصلاحات اللازمة إن وجدت إخلالات وهكذا نتفادى سوء التصرف ويكون هناك ترشيدا ماليا ضمانا لديمومة المؤسسات وتطويرها وحمايتها من الفساد.

ثقتنا كبيرة في محكمة المحاسبات ونتمنى أن تخوّل لكم الميزانية المرصودة لسنة 2024 تحقيق أهدافكم الإستراتيجية وهي تعزيز ثقة المواطن التونسي في المحاسبات والمساهمة في ضمان المساءلة القانونية والشفافية في التصرف في المال العام ممّا يمكن من تحسين أداء المرفق العمومي.

وأهمّ هدف استراتيجي هو تدعيم الدور القضائي لمحكمة المحاسبات ليخوّل لها إرساء قضاء مالي عادل، المهم في كل هذا المسار القضائي هو العمل الدؤوب لإصدار أحكام قضائية عادلة وفي آجال معقولة.

وفي الأخير أريد أن أذكر بالدور الكبير الذي تقوم به محكمة المحاسبات في الرقابة القضائية على حسابات المحاسبين العموميين ونأمل توسعة المجال على كامل تراب الجمهورية لكي يخفّف العبء وتقريب الخدمات للمواطن.

لذلك أصبح من الضروري إصدار تنظيم هيكلي جديد للكتابة العامة التي في عهدتها التصرف في موارد المحكمة ونفقاتها وهذا طبعا في إطار الاستقلالية الإدارية والمالية مع ضمان حسن استعمال الموارد الموضوعة على ذمتها في إطار الشفافية والمساءلة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا رئيسة، مرحبا بالسيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات والوفد المرافق له،

أولا، أردت أن أثمن الدور الذي تقوم به محكمة المحاسبات نظرا للدور الذي تقوم به خاصة في مسألة الرقابة لكنني أردت أن أشير إلى مسألة معينة وهي قابض المالية عندما ينتهي الدين العمومي بمرور الزمن تعمر الذمة المالية فالقابض هو موظف لديه راتب شهري عندما يتجاوز الدن العمومي خمس سنوات ينتهي بمرور الزمن وتعمّر الذمّة أعتقد أن هناك إشكالية قباض في الجمهورية التونسية بخصوص هذه المسألة.

النقطة الثانية تعرّض إليها عديد الزملاء في الحقيقة وهو ضرورة تنقيح القانون الانتخابي لأن القانون لا يتماشى مع القانون الانتخابي الحالي الذي نقوم باعتماده وكان يعتمد على الأحزاب وعلى من يملك المال.

اليوم كنوّاب مترشحين على جهاتنا هناك من أنفق 3 أو 4 آلاف دينار ثم يجد نفسه في بعض الأخطاء التي لا تعتبر أخطاء جسيمة أو كارثية، اليوم لدينا الدور التشريعي نتمنى أن تكون هناك بادرة من محكمة المحاسبات وكذلك كهيئة الانتخابات للقيام بمشروع قانون يعدّل هذه المسألة.

النقطة الثالثة التي أردت طرحها هي مسألة الاعتمادات التي سترصد لإطارات وأعوان محكمة المحاسبات مليار و475 لمن لهم حكم قضائي بات اليوم نحن نطبق القانون لا يعقل أن نضع 70 ألف دينار من مليار و475 من ميزانية 2024 وفي الحقيقة، كان هناك جدلا كبيرا على مستوى لجنة التشريع العام بما أني عضو فيها.

اليوم قلنا بما أنها حقوق أشخاص لابد أن ترصد في ميزانية 2024 وارتأت اللجنة وجوب رصد هذه الاعتمادات في الميزانية التكميلية لسنة 2024 في الحقيقة، لا يعقل أن يتحمل الموظف العمومي التكلفة وعدم توفر المال يمكننا أخذ المال من مكان آخر ونعطيه للموظف العمومي. أين الإشكال؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق. تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوكيل والسيدات والسادة القضاة في رحاب مجلس نواب الشعب،

في الحقيقة، أردت أن أثمن الدور الذي تقوم به محكمة المحاسبات في العمل الرقابي البعدي للمؤسسات والهياكل العمومية والجامعات المحلية من أجل تجويد التصرف في المال العام.

كما أثمن دوركم في مراقبة الانتخابات منذ سنة ،2011 وخاصة الأحزاب الكبرى في الانتخابات لما لديها من أموال ضخمة لكن اسمحوا لنا، سيدي الوكيل، أن نتساءل عن دور المحكمة، لقد استبشرنا بتحولكم من دائرة المحاسبات إلى محكمة بمقتضى القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 ولكن في بعض التصرفات في بعض الفصول الواردة في هذا القانون نلاحظ تشبثا بالقانون القديم في دائرة المحاسبات.

أود أن أتساءل عن الفصل عدد6 سيدي الوكيل حيث يقول "تعد محكمة المحاسبات تقريرا سنويا يتضمن نتائج أعمالها وتحيلها إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء" وعادة ما يتضمن هذا التقرير أعمال رقابية.

فأنتم، سيدي الوكيل، قضاء جالسا لديكم محكمة فلماذا يحال هذا التقرير إلى هذه المؤسسات وهو ما يجعله شكليا في حين كان على النيابة العمومية أن تثير الدعوات ضدكم كل من وردت أسماؤهم في هذا التقرير؟

أود أن أتساءل أيضا عن الفصل 119 من نفس القانون سيدي الوكيل، "لا يمكن رفع الدعوى لدى محكمة المحاسبات بعد انقضاء أجل خمس سنوات بداية من ارتكاب خطأ التصرف" وأعتقد أن خمس سنوات قليلة جدا وهو ما يكون مجالا للتهرب من الملفات الكبرى ومن المحاسبة والمعاقبة فهي فترة يمكن أن تؤدي إلى الإفلات من العقاب.

كما أتساءل أيضا سيدي الوكيل، عن التقاطعات مع القضاء العدلي خاصة في مجال الانتخابات فمهامكم تكون أساسا على مستوى التصرف المالي في حين إن وردت عقوبات جزائية فهي تحال على القضاء العدلي، إن هذا التقاطع سيجعل صعوبة في التوفيق بين محكمة المحاسبات والقضاء العدلي الذي أعتبره هنا يتدخل في العملية الانتخابية.

السؤال الرابع على مستوى الانتخابات والتي طرحها العديد من الزملاء، أعتقد أن القانون الانتخابي هو الذي يحتوي على العلة وعلى هنات كبيرة ولا بد من مراجعتهم، لكن أتساءل ما هو دوركم في مراقبة الأحزاب الكبرى في الانتخابات الفارطة حيث لم تحال هذه الأحزاب إلى القضاء العدلي من أجل تهمة الأموال من الخارج وتهمة تبييض الأموال وما رافقها من جرائم؟

سيدي الوكيل، كان أملنا كبيرا جدا ولا يزال أن تتحوّل محكمة المحاسبات إلى قطب مالي حقيقي، يمكن أن يراقب الفساد وتبيض الأموال فعوض أن يجمع القضاء العدلي والقطب القضائي وقطب

مكافحة الإرهاب فأعتقد أن من دوركم أن تتحوّلوا إلى قطب لمراقبة الأموال باعتباركم مختصّون في ذلك.

النقطة الأخيرة، أتساءل عمّا ورد في التقرير على مستوى أعوان المحكمة، سيدي الوكيل فالأعوان يطالبون بصرف المتخلدات المالية والخاصة بمنحة الإشراف والتنسيق، المحدثة بموجب الأمر عدد 376 لسنة 2015 والمؤرخ في 25 جانفي 2015 لفائدة أعوان وموظفي محكمة المحاسبات خاصة بعد البتّ فيها قضائيا ونهائيا سنة 2022.

لم يقع صرف هذه المتخلدات رغم أنكم بادرتم بصرف جزء منها ولكن هؤلاء الأعوان يتساءلون عن القسط الثاني خاصة أنه ورد في تقرير اللجنة أن وزارة المالية منحتكم 70 ألف دينار فقط، فلا يمكن بهذا المبلغ أن نحقق مطالب هؤلاء الأعوان.

بصفة عامة نحن فخورون بأن هذه المحكمة، هي محكمة يمكن أن تراقب وتجود التصرف في المال العام ما نرغب ونصبو إلى أن تتحوّل إلى قطب مالي من أجل متابعة جريمة تبييض الأموال اليوم في ظلّ اقتصاد هش بالنسبة لتونس ولكم جزيل الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد محمود العامري غير منتمي له دقيقتان. تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد الوكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات والوفد المرافق،

تسهر محكمة المحاسبات اليوم، على ضمان المساءلة والشفافية في التصرف في المال العام وتحسين أداء المرفق العمومي ورغم أهمية الدور الموكول لها فإن الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها تبقى دون المأمول وضعيفة أمام حجم التحديات وأهمها مواصلة إرساء بناء مؤسساتها وهياكلها على مستوى الجهات، مراقبة هياكل المؤسسات العمومية واليوم انتخابات المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وهذه فرصة لنثمن اليوم الدور الكبير الذي قامت به محكمة المحاسبات في جميع المحطات الانتخابية التي مرّت به البلاد.

نؤكد اليوم على مزيد دعم جهود المحكمة وتوفير الاعتمادات المالية والبشرية الضرورية من أجل توفير كل الظروف الملائمة لإنجاح مهامها.

عندما نتفحص تقرير لجنة التشريع العام، من غير المعقول عدم تفعيل الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الإدارية بتاريخ 18 مارس 2021 والذي يقتضي تفعيل المنحة المسندة لإطارات وأعوان محكمة المحاسبات والمقدرة بـ 1475 ألف دينار.

اليوم نؤكد على ضرورة تطبيق القانون والالتزام بما جاء في الأحكام القضائية وتنفيذها، في جانب آخر ندعو إلى ضرورة رقمنة الخدمات المسداة بالمحكمة من أجل تقريب الخدمات من المواطن وتدعيم التواصل مع محيطه.

نتمنى كل التوفيق والنجاح لمحكمة المحاسبات ومهامها من أجل تطبيق القانون ومحاربة الفساد. وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميلة المحترمة السيدة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار لها سبع دقائق. تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الرئيس وبالوفد المرافق له،

في الحقيقة لا أستطيع أن أبدأ مداخلتي بدون أن أثمن حرفية ونزاهة محكمة المحاسبات من خلال تقاريرها الصادرة إثر رقابة العديد من الهياكل والمؤسسات العمومية والتي في الحقيقة أنا اليوم أعتبرها "support" في ممارسة دوري الرقابي،

سأتحدث الآن عن دوركم الرقابي في تمويل الحملات الإنتخابية والأحكام الصادرة عن محكمة المحاسبات فيما يتعلق بالإنتخابات التشريعية التي كانت بصراحة أحكاما قاسية وقاسية جدا،

السيد الرئيس، سأضعكم في الإطار فأنا " juriste de formation je suis publiciste" لذلك أعلم جيدا أن المحكمة تقوم بتطبيق القانون وأن مهمتنا تتمثل في تنقيح القانون الإنتخابي وهذا ما ستقوله لي بعد ذلك ولكن أعلم أن هناك روح القانون وأن هناك السلطة التقديرية للقاضي،

السيد الرئيس، الفصل 98 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المتعلق بالإنتخابات والإستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه لا يراعي ولا يتماشى مع دستور 2022 وما أتى به من آلية الإقتراع على الأفراد.

السيد الرئيس، لقد تم تكليفنا من المجلس أنا وزميلتي السيدة منال بديدة يوم 3 ماي بتمثيله في الملتقى الذي نظمته محكمة المحاسبات ووزارة العدل والهيئة للرقابة الإدارية والمالية والمركز الوطني لمحاكم الولايات وفي الحقيقة خرجت بالعديد من المعطيات ومن أشرفت على تكويننا يومها متواجدة خلفك، وقد كان ذلك "formidable" وخاصة الفصل 96 من المجلة الجزائية والصعوبات التي يتعرض إليها القاضي عند التعامل معها والمسؤولية الجزائية للمتصرف العمومي، لماذا لم تعقد ملتقيات وورشات تكوينية بالنسبة إلينا كنواب حول طرق التمويل ؟ ونحن بدورنا كنواب كان إمكاننا تكوين كل من المترشحين لمجلس الجهات والأقاليم في جهتهم لكي لا يواجهوا نفس مصير بعض الزملاء الذي توصلوا إلى أحكام في سحب العضوية.

وسأحدث الآن عن هذه الأحكام ولكن لن أكون مترابطة ومتسلسلة لأن كل زملاء لا يريدون الحديث عن هذا الموضوع" ils sont dégouttés et désespérés "وهناك منهم من لم يعد بإمكانه النوم ليلا وقد سئلت منذ قليل السيدة ريم الصغير حول حديثها عن 5 ملايين وعدم ذكرها لـ 37 ألف دينار، وكما تشاهدون فحكمها بين يدي الآن والذي يتمثل في 37 ألف دينار ونحن سنقوم بعملية حسابية فقط، فعندما تبقى طيلة 12 شهرا بدون أكل ولا شراب ولا تحمل أبنائها إلى الطبيب ولا تدفع إيجار مسكنها ولكنها في الواقع مستأجرة منزلا وتقطن في الميدة كل ذلك تقوم بدفعه من خلال المنحة التي تحدثتم عنها والتي لم تصلنا إلى حد الآن أيها المواطن التونسي ونحن نقبل هذا الحكم لأن القضاء التونسي دائما "ليك وعليك" إذا قبلتم الحكم فمن أين لها أن تدفع ذلك سيدي الرئيس،

فالأحكام اليوم على تأخر في نشر الجريدة، وبالنسبة لي سيرين المرابط "juriste" والتجأت إلى " expert" في المحاسبة لكي لا أحصل على أي مخالفة، كما أن لدي مشاريع أخرى لذا ألجأ إليه دائما ولكن هناك أشخاص وجدوا أنفسهم لأول مرة في السياسة وفي القانون وفي الإقتصاد أي صفر خلفية.

وتوجه السيد المحاسب إلى محكمة المحاسبات وقام بمقابلة السيدة الرئيسة التي حضرت معكم اليوم وأبلغته بتاريخ النشر وفهمنا كل الأمور ولكن عندما يتأخر اليوم بنشر الجريدة ويجد نفسه محكوما بسداد مبلغ قدره 5 آلاف دينار السيد الرئيس ألا ترى أن ذلك مجحفا؟

كذلك بالنسبة إلى السيارة الخاصة، فالمسألة الوحيدة التي جاءت في التقرير هي لماذا لم تقومي بتقييم سيارتك الخاصة؟ ولكن عند الحديث عن كلمة التقييم وسيارتك الخاصة صراحة أجد أن هناك "contradiction" بينهما هناك تضارب كبير وعندما سئلت السادة الزملاء عن القيمة التي قاموا بوضعها أبلغوني أنها 50 ألف دينار ولكن أبلغوني أن السيارة من النوع " Range Rover" حسب تقرير "ISIE" وهنا كيف لي أن أعلم مسألة "Barème" تقييم السيارة الخاصة؟

السيد الرئيس، بالنسبة الى مسألة الفواتير فهناك نائبة من جهة دقة وأيضا نائب من جهة حاسي الفريد كيف بإمكانهم الحصول على فاتورة من مطعم شعبي ونجد أن حسب "ISIE" الغداء كانت تكلفته 50 دينار و"il est sensé forcément" لتأمين تلك الفاتورة وبذلك فقد أصبح ذلك اليوم سلاح ضدي وأنا أريد التمسك بالقانون وقد كنت دائما أقوم بـ "partage" لتقارير دائرة المحاسبات في البرلمان المنحل وفي الإنتخابات البلدية لرؤساء البلديات للسادة الزملاء ثم يصدر الحكم بعد توليه المهام بخمسة سنوات وعند خروجه يصدر الحكم وقد كنت من المطالبين بالإسراع في هذا الحكم ومن المطالبين بالإسراع في إحالة التقرير إلى النيابة العمومية لأن هناك في بعض الأحيان بطء في الإحالة ولكن يجب أن أفهم اليوم "ما لي وما علي" لكي تستطيع محاكمتي،

كذلك السيد الرئيس،

هناك تضارب اليوم بين أعضاء الهيئة والقيمة الحقيقية وأنا لا أتحدث اليوم كسيرين المرابط بل كلسان دفاع عن كل زملائي الذين أمّنوني على إبلاغ هذه المعلومات فعندما أجد أن عون "l'ISIE" كتب الخيمة 30 دينار فيقوم بكتابة تقرير يبلغ فيه أن قيمة اكتراء الخيمة بحي الزهور تقدر بـ 50 دينار ولكنها تكون في بعض الأحيان مجانا ولكننا لا نقبل ذلك، كما يجب علينا يوميا تسجيل كل المتطوعين الذين يرافقوننا في الحملة لذلك يجب أن تكون هناك مرونة لأن القاضي في النهاية هو كائن بشري ويجب أن يعرف أن دستور 2022 وقانون الإقتراع على الأفراد ليس كقانون الأحزاب.

عندما ذهبت إلى محكمة المحاسبات سمعني أحد الموظفين أبلغ زملائي باصطحاب بعض الوثائق نظرا إلى اقتراب تاريخ انتهاء آجال دفعها فاندهش من ذلك وقال بأن كل ذلك كان منظما في السابق لأنه كانت هناك "Boite juridique" و"boite de com" وأشخاص لديهم محاسبون يقومون بكل ذلك ولكن نحن نعمل اليوم بمفردنا، وهل تعلم لماذا سحبت العضوية من زميلي ومن فضلك رئيسة أضيفي لي بعض الوقت لأني لم أتمكن من المواصلة، هل تعلم لماذا سحبت منه العضوية؟ سبب مرض ابنته ولأنه لم يحضر يوم الجمعة أو يوم السبت ويوم السبت في كل العالم نحن نعمل بـ " les jours ouvrables" وهذا يعني أن أيام السبت والأحد لا يحسبان وأنتم تقولون أنه جاء بعد الآجال فلما لا يقع قبوله إذا حضر يوم الإثنين كيف يقع سحب عضويته لتأخير في الآجال؟ وأنا أؤمن بمسألة واحدة فقط فالخطوط الحمراء هي التمويل الأجنبي حتى إن كان ذلك بالنسبة لي شخصيا،

بالنسبة الى الصمت الإنتخابي، أنا مترشحة اليوم ضد سيرين المرابط فأقوم بتعليق على " la publication" بعد منتصف الليل يوم الصمت الإنتخابي فتقع محاسبتي على ذلك "tu dois être notifié" وتقوم بفسخ ذلك ولكن نحن الآن في عصر الرقمنة وعصر "digital" وبإمكاني ان أكون حينها نائمة أو لم توقظني أمي أو سأذهب لانتخب فتقول لي "tu dois être vigilant" وتقوم بحذف كل ذلك.

هناك مسألة أخرى السيدة الرئيسة وأعتذر عن الإطالة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقتين للسيدة سيرين مرابط.

السيدة سيرين المرابط

أنا في الأصل أعبر عنك السيدة الرئيسة في مكانك،

شكرا السيدة الرئيسة،

وعندما أتحدث عن مسألة تخص زميل أو زميلة " interdit de chéquier" لذلك فهي لن تكون لديها كشف حساب لتلك الحملة وهنا يقول القانون لأكثر من خمسمائة دينار لا يجب التعامل بالسيولة فإما أن يقع التعامل بالصكوك أو بالايداع بالبنك، مثلا عندما يكون يوم أحد وتصل تجهيزات صوتية بقيمة 4 أو 3 ملايين ويجب أن أقوم بدفع المستحقات وإذا كان ليس لديه الثقة للقيام بـ "virement bancaire" وليس لدي صكوك حينها أضطر أن أطلب منه تقسيط الفواتير إلى 5 أو 6 فواتير بما فيه 499 دينارا ونقول بلغة الكرة "تجنقيل" بما أني رئيسة جمعية سابقة ودائما تقاريري لا يوجد بها أي إشكال، فمن يتبع القانون لا يتعرض إلى أي مشكلة ولكن هناك بعض من عدم الفهم وهنا عندما أقوم بالتقسيم يبلغونني في التقرير بأن قيمة" Sono "حدّدت ب 3 آلاف دينار ويجب أن تكون هناك فاتورة بقيمة 3 آلاف دينار وما ثير أن ذلك الشخص تسلم 3 آلاف دينار.

كذلك بالنسبة الى مسألة الرقمنة السيد الرئيس، فعندما تقول "decaching" فيجب أن تكون هناك رقمنة وهنا الإشعارات البريدية "c'est un grand problème " تعرض إليه كل الزملاء وبدون استثناء هل تعلم سيدي الرئيس كيف تمكنوا من معرفة أن لديهم تقارير؟ فبالنسبة لي كان لدي أشخاص يعرفونني يعملون في مركز البريد يتصلون بي لإبلاغي بوجود ظرف كبير يحمل شارة وزارة الداخلية ولكن السادة الزملاء لا يتمكنون من تلقي المعلومة إلا عند عودتهم إلى دوائرهم، وبالنسبة الى السيدة ريم التي قمت بذكر اسمها لأنها كانت بصدد إنجاز قانون حول تمكين المرأة التونسية من خمسة آلاف دينار فأصبحت هي من ستدفع ذلك مع خطية تقدر بـ 37 دينار، هذا إن تمكنت من سدادهم وهنا السيد الرئيس يجب عليكم تقديم هذه التوصيات لتفادي ذلك في مجلس الجهات والأقاليم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، أعطى المشرع لمحكمة المحاسبات صلاحيات كبيرة في مراقبة الحملة الإنتخابية وفي إعداد تقرير في كل المسار الإنتخابي وفي التجاوزات التي تحدث فيه خلال كامل المسار ، والقانون التونسي يفرض على محكمة المحاسبات أن تنشر تقريرها في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية حتى يطلع عليه جميع المواطنين ولكن الفضيحة التي وقعت أنه خلال كل الإستحقاقات الإنتخابية منذ سنة 2011 إلى حدود سنة 2019 فإن محكمة المحاسبات لم تقم بنشر أي تقرير بالرائد الرسمي وطابع السرية هذا هناك نية الإفلات من العقاب لكل الفاعلين السياسيين، وقد كانت حينها محكمة المحاسبات تعاني من ضغط الأحزاب والشخصيات السياسية النافذة المترشحة لرئاسة الجمهورية وأعتقد اليوم أنها تحررت ولكن إلى حد الآن رغم أنها تحررت لم يقع نشر أي تقرير ورغم أن محكمة المحاسبات أصدرت 350 حكما ضد قوائم إنتخابية سنة 2019 و50 قائمة بلديات وأسقطتها يوم ثلاثاء 5 جويلية 2022، أسقطت قائمات حركة النهضة وقلب تونس في الإنتخابات التشريعية بسبب التمويل الأجنبي و"قضية اللوبيينغ" ولكن لم يتم نشر التقارير لهذا الحكم ولم يتم أي تحرك ولا نعلم عنه أي شيء وذلك لديه رمزية كبيرة وتبعات قانونية أليس هذا تعتيم سادتي على حجم الأموال الأجنبية المتداولة ؟ من هذا المنبر يجب تحميل المسؤولية إلى كل المسؤولين في نشر التقارير بالرائد الرسمي ويجب أن يتحمل المسؤولين كل من يعترض عن القيام بذلك ونطالب رئيس الجمهورية فتح بحث تحقيقي في رئيس محكمة المحاسبات....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيدة الزميلة.

السيدة فاطمة المسدي

ونطالب رئيس الجمهورية بفتح بحث تحقيقي في رئيس محكمة المحاسبات المتقاعد وكافة المسؤولين الذين امتنعوا عن نشر التقارير وخالفوا القانون وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيدة الرئيسة،

باسمي وباسم الكتلة الوطنية المستقلة أرحب بالسيد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات والإطار الموقر المرافق لسيادتكم،

في الحقيقة لم أكن لأتكلم ولكنها فرصة للتعبير عن أشياء لم أدخل من قبل إلى المحكمة والمرة الأولى كانت حول حادث مرور ولكن عندما ذهبت إلى محكمة المحاسبات بسوسة فوجئت بالمستوى العالي للإطار المشرف على المحكمة من استقبال وإرشاد وتبيان للأخطاء بكل سلاسة بكل احترام حتى لو أننا وجدنا أنفسنا مخطئين بعد ذلك ولكن باقتناع وهذه مسألة جيدة وقد تمنيت أن يكون ذلك قبل الإنتخابات خاصة خلال اجتمعنا على مستوى الولاية كان بإمكاننا الحصول على بحصة توعوية وكان بإمكان أحد الإخوة من محكمة المحاسبات أن يجلب إلينا وثائق متابعة لتنبهنا من بعض المسائل وفي الحقيقة أنا شخصيا أنتخب لأول مرة وقد ساهمت سابقا كإطار مشرف بحيث أنني أقوم بتأمين صندوق الإنتخاب ولكن لا أعلم كيف يكون الإنتخاب، وبعد أن أحلت على التقاعد بثلاثة أشهر ترشحت فوجدت بعض المسائل التي لا أعلمها بحيث أن القضاء مثل البحر بين كلمة سوف أو حرف سين هناك العديد من المعاني وبالنسبة إلينا كل شيء عادي، فمثلا سيادتكم إذا أخذتم سيارتكم إلى الميكانيكي فيفتح عليكم حربا بأكملها مع احتراماتي فهناك من لا يفرق بين "vis platine et vis parker" أو مثلا الطبيب ولا أراكم الله هذه المسائل الثلاثة الميكانيكي والمحامي والطبيب، على كل حال فقد كان لديهم مستوى عالي.

هناك ملحوظة أردت التساؤل عنها...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد فتحي رجب

السيد فتحي رجب

في الحقيقة لقد أوضحت الأخت سيرين العديد من المسائل ولكن لا بأس فنحن فرحين بحضور محكمة المحاسبات معنا اليوم "pour une fois on reste au même niveau" فقد كانوا دائما فوقنا على كل حال وأنا أتساءل هل تقومون بمتابعة الشركات التي وقع فيها المؤتمن العدلي وهل تقومون بمحاسبتهم أم لا؟

هل قمتم بإحصائية حول ذلك وهل أنهم أغلقوا أم لا؟ هل يربحون أم أنهم خاسرون؟ هل هناك متابعة من قبلكم؟ فعندما نقول أنه وقع تعيين مؤتمن عدلي على شركة بغض النظر عن اسم صاحبها لأن كل ما يعنيني هم الأشخاص الذين يعملون هناك ونحن نأمل أن تقع المحاسبة وكما يقول المثل "كل شاة معلقة من ساقها" ولكن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة أخرى للسيد فتحي رجب.

السيد فتحي رجب

شكرا السيدة الرئيسة،

النقطة الثانية، لا أدري إن كان ذلك تابعا لكم أم لا؟ تقع محاسبة كل شخص يشتري أي شيء من أين لك هذا؟ ويطالب بمحاسبته لا أدري إن كانت القباضة المالية هي التي تطالب بذلك أو دائرة المحاسبات كذلك كان بالإمكان القيام بحصص توعوية بحيث أننا لا نجد أشخاص مثقفة ومتضلعة في الميدان، لذلك يجب أن تكون هناك القليل من المرونة عند التوعية ولا يقع التسامح مع كل من يعيد المخالفة لأن هناك أخطاء من أخطاء لماذا لا يقع صلح مع رجال الأعمال الذين تتوفر لديهم الأموال ثم بعد ذلك نقوم بمحاسبتهم لماذا لا نقوم بإعطاء مهلة....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم على بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا السيدة الرئيسة،

سأتحدث عن بعض الشباب والمواطنين الذين ترشحوا سنة 2014 و2019 يعني قوائم مستقلة أشخاص شاركوا في الإنتخابات فمن المشرّف أن عديد من القوائم ترشحوا سنة 2014 و2019 في

فترة كان يعتقد البعض أن الديمقراطية كفرا، وجدوا أنفسهم اليوم غير حاصلين على التمويل في 2019 وخسروا الإنتخابات نظرا لعدم توفر الإمكانيات وكانت بالنسبة إليهم مجرد تجربة، ورغم ذلك نجد أن هناك عقوبات ضدهم ضارب عشرة يعني قائمة بها ستة أو ثمانية أشخاص حتى أن المبالغ وصلت تقدر بقيمة 1 مليارا هذا بالنسبة الى المسألة الأولى،

المسالة الثانية، لدي معطى في منحة متعلقة بكتبة وأعوان محكمة المحاسبات وقد تم إصدار حكما قضائيا من طرف المحكمة الإدارية بتاريخ 18 مارس 2021 حول الحصول على منحة من حقهم ولكن إلى حد الآن لم يحدث أي شيء، أرجو التدخل لدى المصالح المعنية للدولة إن كان الإشكال لدى وزارة المالية فستحضر معنا وسنقوم بالتنسيق معها بخصوص هذه المنحة.

وهناك مسألة أخرى متعلقة بسد الشغورات على مستوى الخطط الوظيفية والخصوصية، هناك مسألة أخرى ولن أطيل وهي متعلقة بالنشاط النقابي للنقابيين المتواجدين بمحكمة المحاسبات هناك تضييق عليهم ومن ضمن مطالبهم هو تشريكهم وتمثيليتهم في اللجان التي تهم إطارات وأعوان وعملة محكمة المحاسبات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجو من السادة الزملاء الآتي ذكرهم الإلتحاق بقاعة الجلسة من أجل أخذ الكلمة وهم السادة الزملاء: ضحى سالمي كذلك السيد كمال كرعاني والسيد حاتم لباوي.

الكلمة الآن للسيد أحمد بنّور عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل.

السيد أحمد بنّور

تحية لمن ضمّ مجلسنا الموقر من إطارات متصلة بالقضائي المالي المستقل ولو أننا نلتمس القليل من التناصف بين المرأة والرجل ولو أن المرأة بألف رجل، شكرا لكم وشكرا لحرفيّتكم،

نحن نثمن توجهكم لإحداث وتركيز الدائرة الجهوية بالمهدية ونتمنى أن تكون العاقبة لمحكمة الإستئناف فنحن في انتظارها منذ سنة 2017 ونأمل أن يقع إحداث الدائرة الجهوية سنة 2024.

ثانيا، ما لاحظناه في الحملات الإنتخابية من الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات خاصة أنه سيولد عزوفا عن الإنتخابات فالدولة تقوم بتخصيص المليارات للحثّ على الإنتخابات ثم يتبيّن في حلقات التكوين أنه ستكون هناك خطايا من قبل دائرة المحاسبات حتى أن سيقع سجنهم وهذا ما يذكرني بالإمام الذي يدعو للإسلام فيتحدث عن جهنم وعن العقاب والنار ولم يتحدث قط عن الجنة فإن التغيير من الهيئة العليا المستقلة للإنتخبات مستحب.

كذلك الملاحظة في صفحة من الصفحات يقول "أوضحت أنّ هذه الإعتمادات لا تمكّن المحكمة من تنفيذ برامجها وأهدافها الإستراتيجية." لماذا في تونس كل ما يحفظ حق المواطن وحق الدولة؟ نجد أنه متقدم في الحرب ومتأخر في الراتب وهنا أتحدث عن محكمة المحاسبات والسادة وكلاء الجمهورية وعن مراكز الأمن كل من ينور حقنا نجده يتخبط وهذا تلزمه مراجعة في حين أن الإدارات الأخرى في بحبوحة لا أدري لماذا "نأخذهم بالعين من سيكفلون حقنا".

وحيث تختص محكمة المحاسبات بمراقبة حسن التصرف في المال العام وتقيم طرق التصرف وتزجر الأخطاء المتعلقة به وتساعد السلطة التشريعية والتنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية يطيب لنا أن أتوجه إليكم ببعض الأسئلة:

أولا، وفقا لتقييماتكم هل أنتم راضون على مئال تقاريركم المثال المتعلق بصندوق 18/18 بالتمويلات الأجنبية للإنتخابات هل تتابعون وتتدخلون في مجال حسن تطبيق مخرجات تدقيقكم المالي، من ذلك ما أصدرتموه من 350 حكما بسبب جرائم إنتخابية متصلة بالإنتخابات التشريعية لسنة 2019 خاصة أنني عندما ترشحت وجدت نفسي مترشحا مع شخص يتعلق به حكما باتا في إنتخابات بلدية والحمد لله وفقّني الله وترشحت وكان بإمكاننا أن نجد هذا المترشح هنا وهو متعدي على المال العمومي ويجب أن نعمل على استرجاع الأموال بالتضامن، كذلك ما مدى تقييمكم من حيث السرعة والنجاعة للمحاكم الابتدائية اللاحقة لتقاريركم؟ .....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إضافة دقيقة للسيد أحمد بنّور.

السيد أحمد بنّور

نحن اليوم أمام هيبة الدولة الحافظة على مواردها ومخازن ثرواتها وكما قلت محكمة مالية،

هناك ملاحظة أريد من سيادتكم التحري في التقارير التي وصلتكم من بعض الوزراء في عهد حركة النكبة فقد تم التنكيل بإدارات ومديرين ومن خلال العفو التشريعي العام قام المتفقدين ببعث تقارير على إثرها وقع توقيف العديد من المديرين عن العمل آمل أن يقع التحري في ذلك وفي قرار الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات ولا يخفى عنكم تلاعب الأحزاب السياسية التي كانت آلية تفقديتها هرسلة وإيقاف مديرين وإطارات عن العمل كذلك رأيكم في الفصل 411 من قانون الشيكات لأن رأيكم يهمنا ونريد أن نستنير به.

أخيرا ندعمكم لحماية حق الشعب في شركات البترول وثروات الفسفاط والملح وغيرها والحال أن الشعب لازال إلى اليوم ينتظر عودة الثقة في حسن التصرف مع هذه الثروات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم سيدي الرئيس،

أنا سعيدة جدا اليوم لأني أشهد 80% من السادة الرؤساء نساء فمرحبا بكم.

سأتحدث اليوم السيد الرئيس عن المطالبة بصرف المتخلدات المالية الخاصة بمنحة الإشراف والتنسيق المحدثة بموجب الأمر عدد 376 لسنة 2015 المؤرخ في 21 جانفي 2015 لفائدة أعوان وموظفي محكمة المحاسبات خاصة بعد البت فيها قضائيا في 2022 وقد تم صرف جزءا منها ولازالت باقي المتخلدات لم تصرف لصالحهم رغم عدم وجود موانع لذلك فالرجاء الإذن بصرف هذه المتخلدات وشكرا.

والآن سأتحدث سيدي الرئيس بصفتي كمساعد رئيس مكلف بشؤون النواب، هناك 90 % من زملائي النواب الذين وصلتهم

أحكام بقيمة 50 أو 60 أو 70 ألف دينار أعلم جيدا أن السادة الرؤساء يرتكزون في حكمهم على القانون وعلى الفصل 98 من القانون الأساسي لسنة 2014 في الحال سيدي الرئيس فقد ترشحنا أول مرة بمبادرات فردية وتمويلاتنا الخاصة وبإمكانيات ذاتية وفي غالب الأحيان عدد كبير منا لأول مرة يترشح للإنتخابات ولأول مرة نخوض هذه التجربة، لذلك لا يجب أن نوضع في نفس المقاييس المتّبعة للأحزاب سابقا التي كانت لديها تمويلات من الخارج والعديد من المشاكل، بل هم في خانة ونحن في خانة أخرى سيدي الرئيس فإذا كان سيعترض المترشح لكل ذلك فلن يترشح مرة أخرى خاصة أن كل الزملاء تحصلوا على خطايا مالية حتى من بلغت خطاياهم المالية 2 أو 3 أو 5 ملايين كان حينها في بداية عملنا وكنا حينها مشتتين نبحث عن محل للكراء حتى أن ذلك المبلغ الذي كان يقدر بـ 5 آلاف دينار أصبح ضارب عشرة أي خمسون ألف دينار.

أعلم ما يقوله القانون ولكن عذرا فأنا فيزيائية وضعيفة جدا من ناحية القانون لذلك أقرأ من الورقة لذلك نأمل أن يكون حكم القاضي عقلاني لأن هناك العديد من الذين ظلموا خاصة إذا بلغ المبلغ 60 أو 70 أو 80 ألف دينار ونحن انتخبنا لأول مرة على الأفراد فهناك البعض من زملائي لم يتمكنوا من التركيز في العمل إلى حد الآن حتى أننا أصبحنا نحلم برؤية الفصل 98 أمام أعيننا، حتى أننا أصبحنا لا نركز في العمل سيدي الرئيس ونأمل أن يقع التوصل إلى حل في هذا المشكل وشكرا.

مرحبا بكم وتحيا نساء تونس وأنا فرحت جدا بوجودهم معنا اليوم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ضحى سالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة رئيسة المجلس،

مرحبا بالسيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات ومرافقيه الكرام،

لا أريد أن أمر دون أيضا أن أحيي الوفد النسائي المهيمن هذه المرة وهي الهيمنة المحمودة الوحيدة التي أثمنها وأباركها وأدعو إلى النسج على منوالها.

القانون عدد 38 لسنة 2016 الذي ضبط إختصاصات محكمة المحاسبات نص على الإستقلال المالي والإداري للمحكمة مما يعني أنها تمتلك كل الصلوحيات والإستقلاليات في تنفيذ مهامها وفق برنامج عمل دوري لمراقبة التصرف في المال العام وكل مجالات تدخلها وإختصاصها، كما يسمح لها بالتدخل مباشرة ودون تكليف من السلطة التنفيذية كلما لاحظت أو تبين لها شكل أو شك في أي مظهر من مظاهر الفساد أو تجاوز القانون أو اتصلت بشكاية أو بتبليغ جدّي وموثق، وهو ما يسمح لها بلعب دور هام في محاربة الفساد والتصدي لاستغلال المال العام دون وجه قانوني، غير أننا لم نرى تحرك إداري للمحكمة، في العديد من الملفات ومنها ملفات أثارها سيادة الرئيس الأستاذ قيس سعيد مثل الإنتداب أو الإدماج أو تأخر إنجاز المشاريع بشكل كبير أو وضعية بعض المؤسسات العمومية.

الجانب الثاني، المفروض أن التقارير النهائية للمحكمة والتي تبرز الإخلالات والتجاوزات وسوء التصرف تكون موضوع متابعة مع الجهات المعنية للمحاسبة من ناحية ولوضع البرامج والضوابط والمعايير التي لا تسمح بتكرارها مرة أخرى وتكرار مثل هذه الأمور، فإلى أي مدى يمكن للمحكمة إلزام المتصرف العمومي بتطبيق توصياتها واستنتاجاتها خلال المهمات التي تقوم بها؟

السيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات،

المحكمة مطالبة بنص القانون لإطلاع السلطة التشريعية على خلاصة أعمالها السنوية ضمن التقرير السنوي، فهل يمكن مدنا بإحصاءات حول الإجراءات والتتبعات التي اتخذتها المحكمة أو أذنت بها طيلة المدة الفارطة ضد مسؤولين مباشرين تجاوزوا القانون؟

السيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات،

ماذا عن موضوع مراقبة الأحزاب والمنظمات والحملات الانتخابية؟ الكل يعلم أن بعض الأحزاب تتمول بشكل مشبوه من الداخل أو من الخارج، وقد صرح أحد الأحزاب بوجود 1 مليون دينار في حسابه دون معرفة المصدر والمحكمة لا تتحرك، في حين تعقد الإجراءات الشكلية لمترشحين عاديين رغم إدراكها بمحدودية نفقاتهم وتحملهم ما لا طائل لهم بها مثل التأخر في تقديم التقارير وغيرها.

شكرا جزيلا لحسن الإصغاء.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب له سبع دقائق تفضل.

السيد عمّار عيدودي

شكرا، السيدة الرئيسة،

شكرا السيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات وشكرا للوفد المرافق ومرحبا،

السيد الوكيل، في إطار الخروج من التخبّط الحاصل بين النواب من جهة والوظيفة التشريعية من جهة ثانية، فيما يخص الممارسة الرقابية في حسن التصرف في المال العام ومحاربة الفساد، نلفت انتباه الجميع إلى القانون الأساسي عدد 14 لسنة 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات والذي يمكّن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة من توجيه الطلبات لهذه المحكمة لإنجاز أعمال رقابية على تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية.

هذا القانون الذي يؤصل المهمة الرقابية لمجلسنا، مجلس نواب الشعب في شخص رئيسها ونظرا إلى أهمية المهام الموكولة لمحكمة المحاسبات، ترى كتلة لينتصر الشعب أن الميزانية المرصودة لهذه المهمة قاصرة عن تحقيق جملة الأهداف والمهمات الخطيرة الضامنة للشفافية المحاسبات ومحاربة الفساد الذي استشرى في مفاصل الإدارة إلى أن أصبح ضربا من الفساد للشخصية المعنوية له أذرعه في الداخل والخارج ولنصارح بعضنا السيد الوكيل ولنصارح بعضنا في قضية شهيرة ورّطت فيها تونس مع البنك الفرنسي في تعويض خيالي، تعجز أعتى ميزانية الدول عن سدادها ولنضرب مثلا ثانيا في فساد الإدارة، فلقد تجرأت أذرع إدارية في مناسبات عديدة على رفع قضايا لصالح الدولة التونسية بعد الآجال القانونية عمدا وقصدا فخسرت الدولة 400 مليار في مناسبة أولى و700 مليار في مناسبة ثانية.

هذا فيما يتصل في استرجاع الأموال المنهوبة وهذا غيض من فيض وقليل من كثير.

وفي إطار مشمولات وصلوحيات محكمة الإدارة والمحاسبات تسوق كتلة لينتصر الشعب جملة من الملاحظات نأمل أن تراعى:

سيدي الوكيل، وإذا كان الكلام على الكلام صعب كما يقال فإننا سنسوق بعض الملاحظات السياسية حول بعض القوانين، من باب مراجعة إن اقتضى الأمر مراجعتها ومن باب طلب التوضيح حتى لا تفهم أسئلتنا على أنها انتقاد موجه إلى إدارتكم:

أولا، وفق الفصل 11من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 219 في 30 أفريل، هل ساهمت محكمة المحاسبات في تقييم السياسات والبرامج العمومية وفق الشروط المبينة بالباب السادس المتعلق بالرقابة على التصرف؟

ثانيا، حول الفصل 14 من الباب الثاني من مشمولات محكمة المحاسبات، رقابة أصحاب اللزمات والمؤسسات المكلفة بإنجاز مشاريع عمومية أو بإدارة مرافق عمومية في إطار الشراكة بين القطاعين: العام والخاص للتأكد من مدى إيفاءهم للإلتزامات المحمولة عليه وبالرجوع إلى الواقع، نرى الكثير من المشاريع المعطلة بل نرى تسامحا مبالغا فيه، مع المقاولين مثلا يزيد في ارتفاع كلفة الإنجاز ويهدر الوقت، فلماذا لم تفعّل الدائرة الفصلين 7 و8 اللذين يحمّلان مسؤولية التأخير لكل متسبب فيه؟

ثالثا، في الباب الرابع، فيما يتصل بالقضاء والمحاسبات وبالتحديد في الفصل 48، يقول الفصل:" لا يمكن تحميل المحاسب العمومي المسؤولية عن تصرفه بحكم من محكمة المحاسبات أو بقرار من وزير المالية بعد مضي خمس سنوات" فمن يتحمل المسؤولية إذن؟

رابعا، حول الباب الخام: زجر وأخطاء التصرف: إلى أي حد فعّلت المحكمة الفصل 113 من هذا الباب؟

خامسا، في الباب التاسع: حول رقابة الأحزاب والجمعيات والمؤسسات والتعاونيات والهيئات الخاصة وتحديدا الفصل 115 نرى أنه لم يشمل الجميع ولماذا لم يفعّل تفعيلا كليا حتى تكون هناك محاسبات ومحاكمات عادلة؟

وفي الأخير، تقترح كتلة لينتصر الشعب جملة من المقترحات:

أولا، هل يمكن مراجعة المجلة وتحيين البعض من فصولها وتفعيله؟

ثانيا، لابد من حصص تكوينية تؤثثها المحكمة بدلا عن الهيئة العليا للإنتخابات ونحن نقول هذا عن تجربة.

ثالثا، تعميم الدوائر على كافة الولايات.

أربعة، تسوية ملفات الناخبين في الإنتخابات قبل آداء اليمين تجنبا لما حدث مع السابقين.

خامسا، تدعو كتلة لينتصر الشعب في الأخير إلى الترفيع في ميزانية مهمة دائرة المحاسبات بما يضمن توفير مستلزمات العمل لوجستيا وبشريا حتى تقدر على آداء مهامها في أحسن الظروف فقرابة 33 مليار مبلغ زهيد حين يقارن بحجم المهمات وهي كثيرة.

عاشت تونس ولينتصر الشعب وشكرا مرة أخرى.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم طارق مهدي عن كتلة الأحرار له ست دقائق تفضل.

السيد طارق مهدي

تحياتي إلى السيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات وكافة السيدات والسادة الرؤساء المرافقين له تحت قبة البرلمان.

سيدي الكريم، سوف أبدأ حديثي بما أنزل الله في عزيز تنزيله بقوله بعد بسم الله الرحمان الرحيم: " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ".صدق الله العظيم

سيداتي سادتي الكرام،

أين العدل في محكمة تحكم على نواب شعب أغلبهم تركوا كل مصالحهم وعائلاتهم بأقصى الخطايا والعقوبات، وصلت لبعض الزملاء بأرقام لا قدرة لهم عليها ووصلت لبعضهم حتى بأحكام بسحب العضوية من المجلس.

لماذا لا زلنا نتعامل بأحكام قديمة، تقوم على محاسبة من تلقوا تمويلا عموميا من خزينة الدولة وأناسا كانوا يتلقون دعما كبيرا من أحزابا ساهرة على كافة حملاتهم الإنتخابية من جميع النواحي اللوجستية والإعلامية والبشرية؟

نحن اليوم، أمام وضعية ملحة لتنقيح هذا القانون الجائر، أنتم اليوم سيداتي سادتي، أمام نواب قاموا بكل حملاتهم على نفقاتهم الخاصة وبمجهوداتهم المتواضعة وكافة أخطائهم هي أخطاء غير مقصودة وأغلبها هي جراء قلة الخبرة أو انعدامها من طرف أعوان المراقبة والمتابعة للهيئات الفرعية للإنتخابات والذين أخطؤوا أخطاء جسيمة في الأعمال الموكلة لهم، في حق أغلب المترشحين وذلك بتقدير لم ينزل به الله من سلطان وتغيير في معطيات المصاريف والأنشطة، ترتقي أحيانا لجرائم التدليس، لا ندري عن قصد أو عن غير قصد ولنا في هذا مؤيدات لا تقبل الشك.

نطلب من هذا المنبر أن تنتبه محاكمنا الموقرة لتقاريرهم وإن لزم الأمر، فتح تحقيق من قبل النيابة العمومية ليأخذ كل ذي حق حقه ونحمد الله على أنه لم تنجر عن أعمالهم تغيير لنتائج الانتخابات ولكنهم تسببوا في تتبعات مجانية لأغلب المترشحين وخاصة للسادة النواب والذين كان من الأجدر أن يكون كل وقتهم ومجهودهم منصب على تغيير القوانين التي أضرت بالمواطن التونسي والمصادقة على كل ما من شأنه النهوض بهذا الوطن وممارسة مهامه كمشرعين يقومون بأحد أصعب المهام والمسؤوليات والتي سيحاسبون عليها أمام الله وأمام الشعب.

سوف أكتفي بهذا القدر من الكلام في هذا الموضوع وكلنا ثقة في تقييمكم وفي كيفية تعاملكم مع هذا الإشكال في شتى درجات التقاضي.

وسأعرج على نقطة فقط، تندرج في إطار تطوير ورقمنة محكمتكم الموقرة، فيما يخص متابعة حسابات الدولة عبر منظومتها والتي يجب أن تكون متاحة للسادة القضاة لمتابعة كل التجاوزات في الملفات المحالة على حضرتكم وأخص بالذكر منظومة "أدب" هذه المنظومة التي يتم من خلالها تنفيذ جميع نفقات الدولة: من وزارات ومن مجالس جهوية ومن بلديات ومن مؤسسات إدارية ومنظومة"رفيق" والتي يتم من خلالها استخلاص جميع موارد الدولة وهي موجودة في جميع القباضات المالية بالجمهورية التونسية ومنظومة "سندا" والتي يتم من خلالها استخلاص جميع الموارد الراجعة للديوانة ومنظومة "إنصاف" هذه المنظومة التي يتم من

خلالها أيضا التصرف والمتابعة للمسار المهني لجميع موظفي الدولة من وزارات ومن مجالس جهوية وبلديات ومؤسسات إدارية، هذه المنظومة يجب أن تكون طوع يمينكم في أي لحظة وفي أي وقت.

وفي الأخير ستظل ثقتنا كبيرة في قضاءنا وفي قضاتنا الكرام رغم أن الكمال لله وحد، وكان الله في عونكم وفي عوننا وإن شاء الله تونس غدا أفضل.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إن شاء الله.

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بوكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات،

لأول مرة في تقرير مهمات الرقابة لدائرة المحاسبات وهو تقرير سنوي فقد تم القيام بـ "audite" على مستوى المؤسسات العمومية مثلما حصل في السنة الفارطة على التبغ والوقيد وأظن أيضا على "Tunisair" هذا التقرير بقي بالرفوف ولم يتم إرساله إلى رئاسة الجمهورية ولم يأتي لمجلس النواب، فكان بالإمكان أن يمكننا من اتخاذ إجراءات تصحيحية من ممارسة دورنا الرقابي لأن التقارير تمكّننا حقيقة من الإطلاع حقيقة من الوضعيات ومن الإشكاليات الحقيقية للمنشآت العمومية.

أيضا بخصوص الدائرة الإستئنافية الثالثة المنصوص عليها بالنصوص التنظيمية للدائرة، أريد أن أسأل متى سيتم فتحها ولماذا كل هذا التأخير لفتح هذه الدائرة؟

المجلس الأعلى للقضاء المالي المؤقت: سينظر في تسميات في مناصب عليا مهمة جدا على غرار رئيس دائرة إستئنافية، وكيل الدولة لدى الدائرة الإستئنافية نرى في بعض المواقع الحديث كثيرا عن هذا خاصة من حيث المعايير، فلما لا يكون هناك أكثر وضوح في المعايير التي يتم من خلالها بعث التسميات؟

أيضا أريد أن أسأل عن كيفية تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة المحاسبات أي عندما تكون هناك أحكام نهائية وباتة ماهي الآليات لتنفيذها؟

كذلك السيد الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات، في الحقيقة لا نريد أن تساهم محكمة المحاسبات في نوعا ما من العزوف والإقبال على الترشحات في الانتخابات، صحيح نحن نحي كل كوادر المحكمة والتي فيها العديد من الكفاءات الموجودين في محكمة المحاسبات والذين نتشرف بهم اليوم كثيرا والذين يقومون بدور مهم خاصة في الرقابة، رقابة التصرف في المال العام وفقا لمبادئ الشرعية والنجاعة والشفافية.

سابقا كنا في ترشحات على الأحزاب، اليوم أصبحت الترشحات ترشحات فردية أي ليست كالرقابة على الأحزاب الذين لديهم تمويلات ولديهم إمكانيات كبرى ولديهم موارد وكلنا نعلم ونحن اليوم في نظام جديد وفي توجه جديد وفقا لدستور بعد 25 جويلية والذين اليوم بعد الترشحات على الأفراد عندما يرى المواطن اليوم أن لديه أشخاص من سنة 2014 وحتى في المترشحين الجدد على غرار مجالس النواب والمجالس الجهوية يجدون أحكاما على بعض المواضيع وتسلط عليهم خطايا كبرى، كيف تريد من المواطن غدا أن يقبل بذلك ويترشح؟

عندما يرى إنسان حتى ولو أنه لم يترشح ولم ينجح في الإنتخابات ولم يصل بأن يفوز في المسؤولية ويتم توظيف خطايا عليه على إجراء بسيط، بخصوص إجراء يمكن أنه اقترفه عن قلة خبرة أو عن قلة وعي وتثقل كاهله، فاليوم المواطن التونسي مليون أو مليونين تؤثر على وضعيته و"يمكن أن تأخذه للقمر وترجعه" فما بالك بتسليط عقوبة بـ 80 مليون و60 مليون وأعلم أن اليوم هناك تطبيقا لقوانين وهناك نصوص مضبوطة ولكن لما لا اليوم عندما تكون هذه التشريعات لا تتلاءم مع الواقع وتكون مجحفة جدا، لما لا يتم النظر في هذا وتكون من بين الأولويات تنقيحها والنظر فيها؟ لأننا نجد تحميل لبعض المترشحين ما لا حول ولا قوة ولا طاقة لهم بها.

هذا هو بإيجاز وننتظر تفاعلك ومرحبا بكم ومرحبا خاصة بالوفد النسائي المرافق وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم كمال كرعاني عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل.

السيد كمال كرعاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات،

السادة الزملاء النواب،

في البداية أذكركم بالقول المؤثور للعلامة ابن خلدون المتمثل في "العدل أساس العمران " الذي حفظناه منذ الصغر.

أرحب بالسيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات والوفد المرافق له،

فيما يلي بعض الأسئلة التي آمل أن تجد أجوبة من قبلكم.

ماهي أسباب التأخير في تسمية رئيس أول على رأس محكمة المحاسبات رغم شغور هذه الخطة منذ شهر ديسمبر 2022، تاريخ إحالة الرئيس الأول السابق على التقاعد؟

أين وصل مشروع القانون الأساسي لقضاة محكمة المحاسبات؟ ألم يحن الوقت ليعرض على مجلسنا الموقر بالنظر لأهمية هذا الجهاز؟

ماهي الأسباب التي حالت دون إحداث الدائرة الإستئنافية الثالثة والدائرتين الإبتدائيتين بكل من المهدية وباجة خاصة وأنه قد تم إقرارها بمقتضى قرار الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات المؤرخ في 24 جانفي 2020؟ مع النظر في إمكانية تعميم الدوائر الجهوية على كل الولايات خاصة أمام المهام الكبرى للمحكمة المسندة لها سواء بالقانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 أو بقوانين خاصة على غرار القانون الإنتخابي لمراقبة الحملات الإنتخابية ومجلة الجماعات المحلية ما يعرف بالنزاع المحلي.

لماذا لم يتم تخصيص مقر لمحكمة المحاسبات على ملك الدولة لتفادي الكراء الباهظ الذي يخصص له جزء هام من ميزانيتها؟

للتذكير فقط، كان التصريح بالمكاسب قبل إحداث هيئة مكافحة الفساد من مشمولات محكمة المحاسبات وعلى هذا الأساس، أليس من أجل إعادة صلاحيات إيداع التصاريح بالمكاسب لمحكمة المحاسبات مع تعزيزها بالرقابة على هذه التصاريح؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائب المحترم السيد حاتم لباوي، عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد حاتم لباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بنساء تونس،

مرحبا بالسيد وكيل الرئيس،

مرحبا بمحكمة المحاسبات،

عذرا لقد سبقت النساء قبل الرجال وهذا شرف لنا بأن ينورن برلماننا اليوم،

سيدي الرئيس، نعرف أنكم محكمة وعليكم تنفيذ القوانين ولكن صراحة هناك قوانين سنعمل على تنقيحها، هذه القوانين الجائرة صراحة وهي قوانين مرعبة ومخيفة وما نخشاه في السنوات القادمة أو خلال الدورات القادمة أننا لن نجد من يترشح للإنتخابات التشريعية أو للمجلس الآخر وهذا ظهر في الإنتخابات الفارطة ولاحظناه في عدة جهات فقد وصل الأمر بأن نجد في بعض الجهات مترشحا واحدا وقد وصلنا بنا الأمر حتى بأن نعيش الفراغ، لماذا؟ لأن الناس خائفة.

فعندما أقول لك أن مواطن ترشح عن جهة القصرين، ترشح في الإنتخابات التشريعية الفارطة أو قبل الفارطة حكم عليه بـ 100 ألف دينار بسبب تأخره في إيداع الملف وما يؤلم أن الدولة شرعت في الإقتطاع من راتبه، كل شهر فقد بدؤوا في اقتطاع 100 ألف دينار، تخيل أنت السيد معلم واقترض قرض وهو السيد محمد صالح بناني مترشح عن القصرين حكمت عليه المحكمة بـ 100 ألف دينار وتقتطع الآن شهريا من أجره من البنك، تخيّل هذا المعلم ماذا يملك؟ فقد اقترض قرضا وبالإضافة لذلك تقوم الدولة بقطع هذه العقوبة. هل هذا معقول في دولة تحترم كرامة البشر؟ لذلك عندما أرى مثل هذه القوانين المجحفة والمرعبة، فهذا سيكون درسا لكل من يرغب في الترشح للإنتخابات القادمة.

وعليه، ندعوكم وأنتم ليس لكم أي ذنب فأنتم تقومون بتنفيذ القانون ولكن ندعو رئيس الجمهورية، من كتب الدستور بأن يتصرف على الأقل مع هؤلاء بإصدار قرار، مرسوم، أمر لمراجعة مثل هذه العقوبات ولمراجعة العقوبات المسلطة على مثل هذه الضحايا لعل الدولة تنصفه من جديد وتنظر في شأنهم مرة أخرى، هذا فيما يخص العقوبات.

سيدي الرئيس، في القصرين وأنا ترشحت على جهة القصرين، أحاسب في قفصة وأنا أرتعد وأشعر بالخوف كلما اتصلت بي محكمة المحاسبات أقطع 110 كلم ذهابا و110 كلم إيابا لأضع ورقة ولأرجع ورقة ويتم سؤالي لماذا نسيت تلك الورقة؟ أي طيلة فترة المحاسبات قطعت 1000 كلم ولدي سيارة ولا أتحدث عن من لا يمتلكون سيارة.

وعليه سيدي الرئيس، لما لا يتم بعث فرع لمحكمة المحاسبات، وإن عجزتم عن فرع، مكتبا لمحكمة المحاسبات حتى في أحد المحاكم على الأقل يمكننا أن نضع أوراقنا هناك ونحاسب هناك لتخفيف العبء على المواطن وهذا ربما يعتبر مطلبا بسيطا، نحن لم نطلب ببعث محكمة كاملة وبناء أو كراء على الأقل يتم بعث مكتب لأخذ الوثائق وللمحاسبة ولغير ذلك.

ثم الآجال، ينهي الفرد منّا فترة الإنتخابات مرهق دور أول، دور ثاني ما زلنا في الإنتخابات وفي حرارة الانتخابات يجد آجال ضيقة وعليه سيدي الرئيس، نطالب بالتمديد في الآجال فترة أولى وفترة ثانية حتى لا نقع في مثل هذه المشاكل.

وأخيرا لماذا لا يتم حل هذا المشكل بالرقمنة، لماذا يجب أن أتنقل لتونس أو لقفصة لأضع ورقة؟ لماذا لا يقع تمثيل أمثلة فارغة رقمية ويتم كل شيء بالانترنات يكون حاضر يقع تعميره وبعثه ويتم بالسكنار وبالانترنات وبذلك نوفر على الأقل للمترشح عناء التنقل خاصة وأن كل ولاية لا يوجد بها محكمة إدارية ومحكمة محاسبات؟

وقبل أن أنهي سيدي الرئيس، أتمنى من رئاسة الجمهورية من السيد رئيس الجمهورية إعادة النظر في هذه القوانين، ما نخشاه خلال السنوات القادمة أننا لن نجد من يترشح ولم نعد نتحدث عن نسبة ضعيفة، لا نجد من يترشح لهذه المجالس، لنتابع المتهربين ضريبيا أفضل من تتبع عامة الناس البسطاء الذين ترشحوا لمجلس النواب لا لشيء لخدمة الناس.

أعيد ترحابي بكم تحت قبة البرلمان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة ممثلي محكمة المحاسبات،

أردت قبل كل شيء أن أشكركم على النجاعة وعلى السرعة بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية لسنة 2022.

وبهذه المناسبة سأتحدث عن التقرير السنوي عدد 32 لسنة 2021. وفي الفصل الخاص بتمويل الجمعيات في إطار التعاون الدولي، ورد ما يلي: "1385جمعية انتفعت بتمويلات أجنبية منها 45 جمعية استأثرت بـ 56 % من التمويلات، 78 مليار ما تم اكتشافه من تمويلات أجنبية سنة 2018 فقط، 566 جمعية لم تعلم الكتابة العامة للحكومة لحصولها على هذه التمويلات، تحصلت 79 جمعية على تمويلات أمريكية بقيمة 32 مليار" هذا التقرير عدد 32 لسنة 2021.

سؤال، ما هو مصير تقارير محكمة المحاسبات بالنسبة الى هذه الجمعيات وهل هناك متابعة أم لا؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بمحكمة المحاسبات في كل أشخاصها،

في الحقيقة لم أكن أرغب في التدخل ولكن طور الجلسة وهو الذي جعلني أتدخل.

تقوم محكمة المحاسبات بأكثر من 19 مهمة يمكن أن نقول بأن أعمالها أعمق من أعمال مجلس نواب الشعب على المستوى الرقابي، كل المهمات الموجودة في الجمهورية التونسية تكون مراقبتها محكمة المحاسبات، محكمة المحاسبات تراقب حتى المبيتات الجامعية، في إحدى التقارير من 32 تقريبا مركب مطعم جامعي تبيّن أن في 27 مركب جامعي إخلالات وعديد التجاوزات حتى على مستوى تقديم الأكلات. عديد الإخلالات في كل الوزارات بما فيهم البنك المركزي.

عندما نجد في تقرير دائرة المحاسبات، محكمة المحاسبات وهي محكمة وكانت دائرة سنجد دائما زلة اللسان موجودة ولم نتعود على المحكمة وإن شاء الله تفعّل وتصبح قراراتها فعلية وليست فقط تقريرية، هذا الإشكال الموجود في محكمة المحاسبات اليوم، صحيح تعاني من نقص على المستوى اللوجستي تعاني من مشكل على مستوى الرقمنة، يوجد لديها مشكل على مستوى إطاراتها، تعاني من مشكل على مستوى الإنتدابات، كل شيء يوجد فيه نقص كبير، لكن عندما ننظر للتقارير، كل المهمات الموجودة من رئاسة الجمهورية إلى كل الوزارات الموجودة بمجلس نواب الشعب وغيره، يمر عبر هذه المحكمة، محكمة المحاسبات تنظر في الإخلالات الإدارية وفي الإخلالات المالية لأن من واجبها التحقيق والرقابة على المال العمومي.

في إحدى التقارير لمحكمة المحاسبات تتفطن بأن لديك جمعيات بلغها دخل بـ 32 مليار والبنك المركزي لم يدخل سوى 10 مليارات فقط و21 مليار البنك المركزي لم يتفطن لهم، من يتفطن لوجودهم؟ تتفطن لهم محكمة المحاسبات.

لذلك اليوم على مستوى الوزارات: كم لديك من إخلالات على مستوى التصرف المالي في الوزارات؟ بما فيهم وزارة التعليم العالي فالتقرير الأخير يثبت عديد الإخلالات في وزارة الصحة وفي كل الوزارات، هناك إخلالات بالجملة، لا نتحدث سوى على الطور الإنتخابي وغيره ذاك موضوع آخر لكن اليوم الإستراتيجية العامة للبلاد التونسية في مقاومة الفساد تمر عبر تقرير محكمة المحاسبات لكن الإشكالية أين توجد؟ الإشكالية في النظام الأساسي لهذه المحكمة والذي لم يتم تعديله إلى حد الآن والذي لم يتم تفعيله إلى حد الآن ونحن كمجلس نواب الشعب ننتظر أن يعرض علينا هذا القانون الأساسي.

أيضا محكمة المحاسبات لا يعتدّ بأمرها، اليوم نريد إصلاح البلاد، اليوم نريد أن نقضي على الفساد، اليوم نريد إستراتيجية صحيحة للبلاد، عندما أخذ كل وزارة ونأخذ تقارير محكمة المحاسبات وأطلع على الإخلالات الموجودة، دون أن أبقى أنتظر لو نصلح ونأخذ بعين الإعتبار ذاك التقرير الموجود، سنصلح جميع الوزارات وسنعرف الثغرات الموجودة وسنتمكن من معرفة منبع الفساد وإذا بدأنا العمل بالإعتماد على هذا الشيء ستأخذ البلاد مسارها نحو الإصلاح الحقيقي، وهذا ما نص عليه السيد رئيس الجمهورية، فخلال لقاءه بممثل محكمة المحاسبات أعطى الأمر بتطبيق تقارير محكمة المحاسبات وبتنفيذها ولكن الفائدة من أن يتم التشخيص وأن نصدر التقارير ونعطي بالأدلة وبالإثباتات بأشياء ملموسة، تقارير موجودة، انفلات مالي موجود فعندما تجد 10 آلاف مليار متخلدات في سنة 2022 أظن، وفي 2021 الله أعلم كم بلغت، 10 آلاف مليار أموال الدولة المتخلدة بالذمة لدى الناس في التهرب الجبائي، 10 آلاف مليار يمكن أن تتصور كم يمكن أن يحل من مشكل للشعب التونسي حاليا.

اليوم لماذا رئيس الحكومة والناس المطالبين بتطبيق البرامج، لماذا السادة الوزراء لا يأخذون هم من محكمة المحاسبات تقريرها بما أنهم قد زيّفوا لك الحقائق؟ كوزير في الصحة، في التعليم في أي مجال، لقد تم مدنا بتقرير محكمة المحاسبات بإمكانك تسلمه وتطبيقه، عليك أن تأخذه وتنطلق في الإصلاح منه وبذلك يمكن إصلاح الأمور، فالأمر سهل، يعني ما ستقوم به أنت وما ستقوم به هياكلك الرقابية وغيره ويغطي على صاحبه وعلى هذا، محكمة المحاسبات كالسيف لا يقف أمامها أحد وهذا ما علينا تطبيقه مع الشكر سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن نرفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة، إثرها نحيل الكلمة إلى السيد الوكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات ليتولى الردّ على النقاش العام.

(كانت الساعة الخامسة والنصف مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد الوكيل الأول
لمحكمة المحاسبات

(كانت الساعة السادسة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر الآن إلى الاستماع إلى بيانات وأجوبة السيد وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات فليتفضل.

السيد حاتم السليني، وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا أعضاء لجنة التشريع العام،

شكرا السادة النواب على التدخلات،

هناك عديد التساؤلات التي طرحها السادة النواب في علاقة بصلاحيات المحكمة وبخصوص نشاطها القضائي أو الرقابي.

قبل كل شيء أريد التأكيد على أمر وهو أن المحكمة قامت بإعداد خطط إستراتيجية منذ سنة 2008 وتمتد كل فترة إستراتيجية على مدى خمس سنوات وآخر خطة غطت الفترة بين 2022 و2026 ومن أهم الأهداف الإستراتيجية التي رسمتها المحكمة لنفسها خلال الخمس سنوات القادمة:

الهدف الإستراتيجي الأول تعزيز ثقة المواطن التونسي في محكمة المحاسبات وتدعيم تواصلها وتفاعلها مع محيطها لذلك بودنا مزيد تعزيز ثقة المواطن التونسي في محكمة المحاسبات وهذا لا يمكن أن يكون إلا بعد أن تثبت المحكمة أنها مثالا يحتذى به في الشفافية والمساءلة والنزاهة وسأعطيكم مثالا على هذا، قامت محكمة المحاسبات في عديد المناسبات بمراقبة العمليات المالية لمحكمة المحاسبات ويتم نشر هذا التقرير على موقع المحكمة ويمكن للعموم الإطلاع عليه ومدنا بالإخلالات وبالملاحظات التي تم الوقوف عليها من خلال هذه الرقابة.

الهدف الإستراتيجي الثاني المساهمة في ضمان المساءلة والشفافية في التصرف في المال العام وتحسين آداء المرفق العمومي، بودنا تغطية أكثر رقابة على المال العام والهدف منه هو تحسين آداء المرفق العمومي لو نأخذ مثال قطاع النقل نود أن تصبح الحافلات تصل في الوقت المحدد ولا نجد اكتظاظا في الحافلات، لو أخذنا أي مثال آخر وفي الأخير المؤسسات العمومية لديها هدف يتمثل في خدمة الصالح العام، سنقوم بخدمة الصالح العام وهذا يدخل في مهام تقييم آداء المؤسسات أو بصفة عامة رقابة الآداء يجب أن نتأكد من أن تلك المؤسسة تقوم بواجبها أم لا وهل حققت أهدافها أم لا.

الهدف الإستراتيجي الثالث تدعيم الدور القضائي لمحكمة المحاسبات بما يمكّن من إرساء قضاء مالي عادل وناجز، المشكل هنا بخصوص "ناجز" في علاقة بالزمن القضائي.

بصراحة لنا مشكل في الزمن القضائي خاصة في المدة الانتخابية لأننا بصدد تطبيق الإجراءات لا تتلاءم مع المادة الانتخابية ونحن بصدد تطبيق الإجراءات التي تم سحبها والتي تم اسنادها للمحاسب العمومي، مثلا ليجيب المترشح على تقرير ختم التقرير نعطيه مدة شهرين وإذا أراد الاستئناف له الحق في شهرين وتقرير الاستئناف له الحق أيضا في شهرين آخرين ثم له الحق في شهرين أخرين للتعقيب أمام الهيئة التعقيبية لدائرة المحاسبات، كل هذا لا يمكننا من البتّ في القضاء في أجل سنة المنصوص عليها في المرسوم عدد 8 في مارس 2023 الذي حدد بأنه يجب أن تصدر المحكمة أحكاما باتة في ظرف سنة خلال أول اجتماع للمجالس المنتخبة، لدينا مشروع في هذا الصدد بالتعاون مع بعض الخبراء الذين تعاونوا مع المحكمة وسنمدكم به للتقليص في آجال الإجابة على تقارير ختم التقارير أو الإجابة وثانيا نقلص أكثر في آجال في الاستئناف أو أمام الهيئة التعقيبية.

لقد تطرقتم إلى عديد المشاكل تهمّ الرقمنة ولا تنسوا بأن " les rapports" أو التبليغ يكون عبر البريد وقد سعينا إلى هذا سابقا وأردنا هذا سابقا، نريد الرقمنة، لقد طلبنا تمكيننا من أي وسيلة تترك أثرا كتابيا حتى في القانون الأساسي ولكنهم رفضوا لذلك مثلما ذكر الزميل لماذا يتنقل من القصرين إلى تونس أو قفصة أو إلى أي مكان آخر ليضع حسابه المالي، لماذا نبقى نتعامل بالبريد، قد تكون العناوين التي نأخذها من الهيئة العليا للانتخابات غير صحيحة، كل هذا تسبب في العديد من المشاكل وأثروا أيضا على الزمن القضائي وعلى آجال البت في القضايا المتعلقة بالانتخابات وهنا أقول لدينا مقترحات في هذا الصدد وسنمدكم بها في أقرب وقت.

تعلّقت عديد التدخلات بالعقوبات المنصوص عليها بالفصل 98 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات، لقد تساءل عديد النواب حول خطط قيمة الخطايا المالية المسلطة على القائمات المخلة وتسليط عقوبة سحب العضوية للفائزين حتى في صورة تسجيل تأثير بسيط في إيداع الحساب المالي بالمحكمة مقارنة بالآجال القانونية، أنا أتفهم كل شيء أنا معكم، حتى في لجنة التشريع العام قلت لكم، بأن الفصل 98 لا يترك لنا أي مجال للاجتهاد سأقرأ عليكم هذا الفصل: "تسلط محكمة المحاسبات وهنا يذكر العقوبات المسلطة عليه، لا يمكننا أن نقوم بأي شيء فمحكمة المحاسبات منفتحة على أي مبادرة تشريعية في هذا الإطار يهدف إلى إرساء المزيد من المرونة في تحديد هذه المخالفات وإسناد سلطة تقديرية للقاضي المالي" مع العلم أننا اقترحنا في عديد المناسبات مراجعة بعض الفصول من القانون الانتخابي، أذكركم أننا خلال انتخابات 2014 في سنة 2014، سلطنا خطايا على الانتخابات الرئاسية وقد بلغت 18 مليون دينار ثم باقتراح من محكمة المحاسبات تم التخفيض منها وأصبحت أقل من مليون دينار ولكن نعتبر أن هذه الخطايا تعتبر دائما مشطة.

الفصل 98 ليس مثل الفصل 99، الفصل 99 يعطينا الإمكانية بأ نجتهد أو بإمكاننا تسليط عقوبة مالية أم لا، الفصل 98 لا يمكننا التصرف في يوم أو في يومين يجب تسليط عقوبة بإسقاط العضوية، كل الأحكام التي تطرقتم إليها مازالت في الطور الابتدائي بخصوص الانتخابات التشريعية لسنة 2022 وبقي طور آخر وهو الاستئناف، ما زالت الدورة الاستئنافية لم تنظر بعد في هذه الملفات، نتمنى أن يتم الأخذ بعين الاعتبار ومراجعة هذا الفصل في اتجاه أن يكون أكثر إمكانية للمحكمة في الاجتهاد وتقديم الواجبات المنوطة بعهدة المترشح في إيداع الحسابات أم لا.

بخصوص عديد الملاحظات، لقد بلغنا تقرير فيه كذا أو لا أدري ماذا، يجب أن نفرق بين شيئين: هناك تقرير متجه للرقابة وهناك تقرير متجه للقضاء.

الرقابة الموجودون فيها: على المحكمة أن تعد تقريرا يتعلق بنتائج المراقبة على الحملة الانتخابية بمقتضى الفصل 97 سنأخذ الحسابات المالية لجميع المترشحين، هناك قضاة سيقومون بالتدقيق في هذا ويرسلوا ملاحظاتهم إلى المترشح هذا، أمر مباشر لم يطلع عليه أحد ثم ستقع دراسة تلك التقارير مرفوقة بالأجوبة على مستوى كل دائرة ثم على مستوى المحكمة ككل وسيتم تجميعهم وإن كانت للملاحظات دلالة وتقاسمها عديد الإخوان، بطبيعة الحال سيتم إدراجها في التقرير العام لمحكمة المحاسبات مرفقة بالتوصيات فليس بالضرورة وبصفة آلية ينجر عنها عقوبة قضائية أو عقوبة تسليط خطايا هذا ما أردت توضيحه للزملاء.

في علاقة بالمحاسب العمومي وسأربطه أيضا بالرقمنة، لقد تمّ تحديد نظام المسؤولية للمحاسب العمومي أولا بمجلة المحاسبة العمومية وقد أثبت المحاسب العمومي باعتبار أهمية صلاحياته في المجال تنفيذ النفقات وتحسين الموارد ثم يأتي دور القاضي المالي لتفعيل هذه المسؤولية الشخصية من خلال تبرئة ذمته أو تعميرها ويتم تجاوز الصعوبات والعراقيل وإصدار أحكام في آجال معقولة من خلال مشروع إرساء نظام معلومات فعّال، يوجد لدينا حاليا مشروع مع وزارة المالية لأن "les comptes" تأتينا من وزارة المالية وتصلنا يدويا لذلك نريد أن تكون بالرقمنة ويصلنا مشروع بهذه البيانات ليسهل الرقابة ويكون بإمكاننا البت في حسابات المحاسبين العموميين في آجال معقولة.

التقاطع مع القضاء العدلي وانتخابات 2019 والإحالات وما تبع ذلك: هناك تعامل مع القضاء العدلي وقد تولت المحكمة التنسيق مع القطب القضائي بخصوص شبهات التمويلات الأجنبية التي تمّ رصدها خلال انتخابات 2019، لقد سلمنا للقضاء العدلي الملفات الموجودة بحوزة محكمة المحاسبات وبالطبع القضاء العدلي هو حر يمكنه أن يواصل البت في هذه الملفات وسنتعامل أكثر مع القضاء العدلي ويكون لدينا "retour d'information" بخصوص ما تمّ ونحن ساعون في هذا الاتجاه مع القضاء العدلي وخاصة مع النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس.

التكوين، تكوين المترشحين، لا يمكننا تكوين المترشحين مباشرة، ففي الانتخابات القادمة مثلا، لدينا 7 آلاف مترشحا لايمكننا ربط الصلة معهم بصفة مباشرة لذلك لدينا برنامج مع الـ "ISIE" ليكون التكوين من محكمة المحاسبات لأعوان الـ "ISIE" التي لديها إمكانيات مادية وبشرية أكثر من محكمة المحاسبات وهم بدورهم سيؤطرون مباشرة هؤلاء المترشحين في علاقة بإعداد الحساب المالي وتمويل الحملات الانتخابية لذلك، نحن بصدد إجراء التكوين مع الهيئة العليا للانتخابات وسيتم في القريب العاجل تأطير المترشحين في هذا المجال.

فيما يخص التقرير: التقرير السنوي، تساءل عديد الزملاء عن التقرير السنوي عدد 34: لقد انتهينا منه وسيتم نشره ،- مع العلم أن كل التقارير يتم نشرها- بعد تسليمه إلى رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة ثم يتم نشره، نريد أن نتفاعل معكم أنتم هنا كبرلمان بخصوص الملاحظات التي تهمه وهي ملاحظات في عديد المناسبات تعتبر خطيرة وقد انطلقت محكمة المحاسبات في إعداد مذكرات إحالة للمخالفات التي لها صبغة جزائية وأحالتها على القضاء العدلي والمخالفات التي لها صبغة في أخطاء التصرف، تمت إحالتها إلى دائرة أخطاء التصرف بمحكمة المحاسبات، سأعطكيم فكرة إن أردتم عن المجالات التي اهتمت بها.

يتضمن هذا التقرير السنوي نتائج 22 مهمة رقابية ميدانية اهتمت بمحاور تم اختيارها بالاستناد على دراسات تشخيصية تأخذ بعين الاعتبار مخاطر التقسيم لحسن التصرف في المال العام كذلك اهتمامات السلط العمومية وتطلعات المواطن التي يسديها المرفق العام وذلك بدون إغفال الشكايات أو العرائض الجدية التي ترد على المحكمة بخصوص سوء التصرف في بعض الهيئات الخاضعة لرقابتها.

وفي هذا الإطار اتجه اهتمام المحكمة إلى إنجاز مهمات رقابية حول أنشطة خدمات أساسية كالنفاذ إلى العدالة والتعليم والنقل والاتصالات وتوزيع المحروقات وأخرى تتعلق بالقطاع المالي والفلاحة والبيئة، فضلا عن تعبئة موارد الدولة بالهبات الخارجية وحسن استغلالها والتصرف المحلي.

كما تضمن التقرير نتائج ثلاث مهمات وهي ما يلي:

متابعة مدى الأخذ بتوصيات المحكمة الواردة بتقارير سابقة، تعلقت بالتصرف في التراث الأثري والتعليم العالي وببلدية المنستير، وذلك في إطار تسيير صلاحياتها في هذا المجال الواردة بقانونها الأساسي الجديد والذي أصبح يمثل جزءا قارا من البرتامج الرقابي، باعتبار أن تثمين العملية الرقابية يكمن أساسا في العمل على إدخال الإصلاحات الضرورية للنهوض بمستوى أداء المتصرفين في المال العام والارتقاء بالمشروعية وبالشفافية وبالمردودية ولا تقتصرعلى رصد مواطن التقصير.

كما اشتمل التقرير على نتائج مهمة رقابية ميدانية خاصة على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أمنتها المحكمة باعتبارها الجهة المخولة لرقابة حسابات وتصرف الهيئات العمومية المستقلة، فضلا عن إخضاع المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المؤرخ في 14 جانفي والمتعلق بمكافحة الفساد تدعو الهيئة إلى مراقبة محكمة المحاسبات.

وخلصت هذه المهمات إلى جملة من الاستنتاجات بيّنت المحكمة من خلالها الأثر السلبي للنقائص والإخلالات وعلى حسن توظيف وتعبئة موارد الدولة والمنشآت والمؤسسات العمومية وكذلك الجماعات المحلية ولم تقتصر في ذلك على تقييم الأثر المالي لهذه النقائص، بل أبرزت تداعياتها على جودة الخدمات المسداة وعلى مستوى رضاء مستعملي المرفق العمومي.

سأمدكم إن شاء الله بأكثر تفاصيل بخصوص هذا التقرير في القريب العاجل نفس الشيء بالنسبة إلى المواطن التونسي لأنه يعتبر أول متلقي لتقارير محكمة المحاسبات.

فيما يخص الدوائر الابتدائية في المهدية وباجة والدائرة الاستئنافية الثالثة: الدائرة الابتدائية بالمهدية سيتم تفعيلها إن شاء الله في سنة 2024 وقد رصدت لها اعتمادات تقدر بقرابة 700 ألف دينار لكراء المحل وللتأثيث وللشبكة إلى آخره.

فيما يخص دائرة باجة، لقد برمج إحداثها في سنة 2025 وسيكون هذا رهن رصد اعتمادات في هذا الغرض وسنتحصل على هذا إن شاء الله في سنة 2025.

فيما يخص الدائرة الاستئنافية الثالثة، اتخذ المجلس المؤقت للقضاء المالي، قرار تفعيل هذه الدائرة وسيكون ذلك في سنة 2024 وسيتم بعثها في صفاقس وستغطي إن شاء الله الجهات وستكون مرجع نظر لترابها جهات الوسط والجنوب، لم يتم رصد اعتمادات كبرى لها ولم تتم برمجتها وسيتم هذا في إطار إعادة توظيف الموارد البشرية أو الموارد المادية، المقر موجود في صفاقس وسيتم إن شاء الله تركيز الدائرة الاستئنافية في هذا المقر ويتم تعيين قضاة من دوائر أخرى ولن يتم انتداب قضاة، المشكل يتمثل في أننا في حاجة على الأقل إلى كاتب أو اثنين لا توجد الاعتمادات اللازمة لهذا ويتكلف الكاتب حسب التقريب 3 آلاف دينار في الشهر ، سنتحصل إن شاء الله على هذه الاعتمادات من وزارة المالية بموافقة رئيس الحكومة وسيتم تفعيل الدائرة الاستئنافية الثالثة كما يجب.

فيما يخص الحكم البات لفائدة الكتبة لمحكمة المحاسبات: إن مشروع الميزانية الذي صادقت عليه الجلسة العامة بتاريخ 17 جويلية 2023 يضمّ 35 مليون دينار و561 ألف.

التقديرات بعد الجلسة، تم خلال جلسة وزارة المالية بتاريخ 8 أوت 2023 التخفيض فيها إلى 33 مليون دينار و555 ألف.

نزلت التقديرات المقترحة من قبل وزارة المالية بتاريخ 22 سبتمبر 2023 إلى مستوى 32986 يعني تم المرور من 35561 إلى 32 لدينا قرابة 3 مليون دينار تم التخفيض فيها من التقديرات التي صادقنا عليها في الجلسة العامة، ففي تقديرات الجلسة العامة لم نضع مليون و400 وضعنا نصفهم واضطررنا في كل مرة إلى التخفيض في الفصول وفي الاعتمادات، خفضنا من معدات تجهيزات الإعلامية، خفضنا من صيانة المقرات وخفضنا في العديد من الأشياء وفي الأخير لم يعد لدينا ما نخفضه بقيت 70 ألف دينار هذا آخر شيء وفي الأخير لم يتبق لدينا سوى التقليص من الكراء إذلا يمكننا المس من هذا البند بالطبع لذلك اضطررنا إلى الإبقاء على 70 ألف دينار ومقترح اللجنة مقترح جيد، إن شاء الله خلال الميزانية التكميلية سيتم أخذ هذا بعين الاعتبار ويتم إدراجه وصرف المستحقات، كما ترون الآن لدينا مقر مركزي لدينا 6 مقرات جهوية كل هذه المقرات

على وجه الكراء أما على المستوى المركزي فإن المدة تفوق العشرين سنة خصصنا أرضا صالحة للبناء ولكن لم نتحصل إلى حد الآن على اعتمادات للشروع في بناء مقر لمحكمة المحاسبات.

كذلك لدينا أرض في صفاقس لبناء المقر الجهوي بصفاقس على وجه الكراء رغم أن الأرض متوفرة وبإمكاننا بناء مقر، كل هذا رهين توفر الاعتمادات وسنشرع إن شاء الله في بناء مقرات لمحكمة المحاسبات وستكون أكثر وظيفية وتتلاءم أكثر لنشاط محكمة المحاسبات أفضل من الكراء الذي يثقل كاهل الدولة دون أية فائدة.

نحن نتفهم إكراهات المالية العمومية والصعوبات التي تمر بها، إن شاء الله خلال السنة القادمة أو التي تليها سنفكر جديا في بناء مقرات لمحكمة المحاسبات.

ما هو أساسي لأعضاء المحكمة؟ لدينا فريق عمل وليس أعضاء المحكمة فقط بل لدينا أيضا كتبة محكمة المحاسبات، لدينا مشاريع ولدينا فرق عمل منكبة الآن على إعداد هذه المشاريع، صحيح، هناك بعض التأخير ولكن سيقع إن شاء الله تلافيه عن قريب وسيتم تبنيه من قبل مسؤولي المحكمة سواء بالنسبة إلى الكتبة أو قضاة محكمة المحاسبات.

تقييم السياسات وإبرام ما هو موجود في الفصل، لو اطلعتم على المهمات الرقابية التي قمنا بها: 31 أو 32 أو 33.

المهمة الرقابية 31: منظومة التحكم في الطاقة تدخل في إطار تقييم السياسات والبرامج العمومية.

-الأراضي الفلاحية المهيكلة، نفس الشيء.

إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على المؤسسات الخاصة: نفس الشيء.

دائما لدينا في برنامج عملنا، مهمات تتم بتقييم السياسات والبرامج العمومية التي تقوم بها الدولة في هذا الباب، باب المهمات من دلالة ومن أهمية للمشرع وحتى للوظيفة التنفيذية.

الرقابة على الأحزاب والجمعيات: هنا يتحكم فينا القانون والمرسوم لا نقوم بمراقبة الجمعيات أو الأحزاب إلا في صورة تمتعهم بمنحة عمومية، إذا كانوا لا يتمتعون بها فلا يمكننا محاسبتهم.

الجمعيات: كما ذكر منذ حين الزميل السيد النائب جاء في التقرير عدد 32 الذي تعرض إلى التمويل الأجنبي للجمعيات في إطار الاتفاقيات الدولية، هذا بإمكاننا إحداثه لأنه يدخل في إطار أن تنتفع الأحزاب بالمال العمومي لأن لديهم صبغة مال عمومي، التمويلات الأخرى، تخرج عن نطاق محكمة المحاسبات ولا يمكننا الإطلاع عليها.

نفس الشيء بالنسبة إلى الأحزاب، قمنا بمراقبة الأحزاب لأن القانون الانتخابي هنا، يعطينا الإمكانية بمراقبتهم بمناسبة الانتخابات، لدينا قائمة مترشحة لديها تمويل من حزب، نذهب إلى الحزب للتثبت من مشروعية ذلك التمويل هل كان تمويلا أجنبيا أم لا؟ أي مشروعية هذا الحزب وفي ذلك الإطار استطعنا الدخول للأحزاب ومراقبة تمويلاتها خلاف ذلك فإننا لا نستطيع لأنه لا يدخل في التمويل العمومي وليس هناك حزب ينتفع بالتمويل العمومي لذلك فإن هذا خارج عن نطاق رقابة محكمة المحاسبات.

تعبئة موارد البلدية موقف المحكمة من ذلك: في البلديات دائما لدينا على الأقل مهمتان أو ثلاث تتعلق بالبلديات وبتعبئة مواردها ونحن دائما نقف على التعبئة وعلى الإخلالات التي نلاحظ وجودها في تعبئة موارد البلدية أو في نفقاتها أو في التصرف في كل اللزمات وهذا موجود في تقارير البلديات، بإمكانكم الإطلاع على التقارير القديمة تجدون عديد وعديد الإخلالات المتعلقة بالبلديات ويمكن أن أقول إنها عديدة "copier coller" كل البلديات " pratiquement la même chose" لديها نفس الإخلالات ونفس الملاحظات موجودة في سوسة، في صفاقس، في الكاف وفي جندوبة، نجد نفس المشاكل وفي بعض الأحيان نعد تقريرا شاملا لها ليتم حوصلة أهم النقائص المشتركة بين كل البلديات.

كذلك نجد نفس المشاكل في شركات النقل الجهوية، نجد عديد وعديد الإشكاليات التي يتقاسمونها والإخلالات المشتركة بين جميع شركات النقل، ففي أي مكان في تونس نجد نفس الإشكاليات، أحيانا نذهب بأنفسنا مباشرة إلى المشكل ونعرف الإخلال الموجود هناك بالضبط، كما أننا نفكر في إعداد تقرير لحوصلة هذه الإخلالات الموجودة في هذه المنشآت وهذه المؤسسات ثم يكون بإمكاننا اتخاذ القرارات لتلافيها ولتحسين مردوديتها.

أخلاقية المهنة: لدينا مدونة لأخلاقيات المهنة، يتم تحيينها بصفة دورية لقد تم اعتماد هذه المدونة لأول مرة في سنة 2015 وصادقت عليه الجلسة العامة، كل قاضي لديه مسؤوليات يجب أن يعرفها، كل قاضي جديد يتم انتدابه نمده بمدونة أخلاقية المهنة، عليك الالتزام بها وتتضمن عديد وعديد الفصول التي تهمه مثلا حتى في المجال الرقابي، إذا كنت ستذهب للمراقبة في مؤسسة وتعلم أن هناك يوجد أخوك أو قريبك من البداية ترفض المشاركة في ذلك الفريق.

هذه المدونة تضم عديد الأشياء الهدايا هل يمكنك أخذها أم لا، حتى في علاقة بالأداء يمكنه الإطلاع على كيفية الحصول على الأداء، هل يمكنك أن تأخذ هذا أم لا، كل هذا منصوص عليه في المدونة ويتم تحيينها في العديد والعديد من المناسبات حتى يتوافق مع المعايير الدولية ومعايير الـ "Design" الذي تطرق إليها السيد النائب المحترم منذ حين.

تقرير الأملاك المصادرة: لدينا تقرير في خصوص هذه الأملاك، قمنا بإعداد تقرير في التقرير السنوي عدد 30 تقريبا منذ خمس أو ستّ سنوات يضم عديد الإخلالات بإمكانكم الإطلاع عليه وكل التقارير يتم نشرها على موقع الواب.

وفيما يخص التقارير التي أشارت إليها السيدة النائبة منذ حين، تقرير الانتخابات فإن تقرير 2019 تم نشره على موقع الواب وتمّ تنظيم ندوة صحفية في الغرض وأفصحنا عن نتائجنا أمام وسائل الإعلام وتم التواصل في هذا الشأن ولهذا السبب راجت كثيرا مسألة التمويلات الأجنبية إلى غير ذلك ولا يتم نشر الأحكام، رجاء يتم نشر التقرير فقط ولم ننشر بعد الأحكام التي تهم المخالفات المالية أو الإنتخابية.

أظن أنني قد أتيت على معظم تساؤلات السادة النواب، المعذرة إن لم أجب فنحن دائما على استعداد للإجابة عن أسئلتكم بإمكانكم الاتصال بنا لمدكم بالإيضاحات وبالأجوبة اللازمة للزملاء.

شكرا لكم جميعا.

شكرا لكم على التفاعل الإيجابي مع محكمة المحاسبات ومع نشاطها ومع تقاريرها ولكم الكلمة سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس النواب

نشكر السيد حاتم السليني، وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات وكافة أعضاء الوفد المرافق له على حضورهم بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها وخاصة ما نلاحظه في الوفد، من تركيبة تثلج صدور كل التونسيين والحمد لله، المرأة التونسية اليوم في المقدمة وهي تتحمل اليوم مسؤوليات عليا وهي الضامنة للمجتمع في المستقبل، فتحية إليكن جميعا.

نمرّ الآن إلى التصويت على اعتمادات المهمة الخاصة بمحكمة المحاسبات، من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

نحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل عرضها على التصويت. المصدح للجنة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

ميزانية الدولة لسنة 2024

المهمة الخاصة محكمة المحاسبات

اعتمادات التعهد:..... 33.156.000 دينار

اعتمادات الدفع: 32.986.000دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة: 124 صوتا"نعم"، 4 محتفظون و2 معترضون.

من لم يصوت إلكترونيا؟ السيد عبد الستار هل صوت بالرفض؟ صوت بالموافقة.

إذن 125 صوتا"نعم" و4 محتفظون و2 معترضون.

تبعا لنتيجة التصويت، تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة لمحكمة المحاسبات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

شكرا موصولا للسيد حاتم السليني، وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات وكافة أعضاء الوفد المرافق له، متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة التشريع العام،

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نواصلها غدا إن شاء الله على الساعة التاسعة صباحا لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة السادسة وأربعين دقيقة مساء)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينارواحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".